كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

برنامج التاريخ

تحولات السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية في مرحلة ما بعد الثورات

2007-2016م

إعداد

شحادة محمّد غريب

إشراف الدكتور

بلال الشوبكي

قُدِّمت هذه الرِّسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التَّاريخ الحديث والمعاصر بكلّية الدراسات العليا والبحث العلمي في جامعة الخليل

1439هـ/2018م

عنوان الرسالة المقدمة لنيل درجة الماجستير

تحوّلات السياسة الخارجيّة التركيّة تجاه الدول العربيّة في مرحلة ما بعد الثورات 2007-2016

Changes in Turkey's foreign policy towards post revolution Arab countries 2007-2016

اسم الطالب: شحادة محمد شحادة غريب

المشرف: د. بلال محمود الشوبكي

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2017/12/27م، من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم :

1. رئيس لجنة المناقشة : د. بلال الشوبكي التوقيع .....
2. ممتحناً داخلياً: د. عبد القادر الجبارين التوقيع .....
3. ممتحناً خارجياً: د. حسن أيوب التوقيع .....

الخليل-فلسطين

1439هـ/2018م

إهداء

أهدي هذا العمل . . .

إلى الشمعة التي أحرقت نفسها لتضيءَ دربي وتنهض بمستقبلي . . . أمي الغالية

إلى مَن أدبني فأحسن تأديبي وأجهد نفسه في سبيل سعادتي وسعادة إخوتي . . . أبي العزيز

أقول لهما : أنتما وهبتُماني الحياة والأمل والنشأة على شغف الاطلاع والمعرفة . . .

إخوتي أحبكم حبّاً لو مرّ على أرض قاحلة . . .

لتفجّرت منها ينابيع المحبة . . .

إلى أساتذتي . . .

إلى زملائي وزميلاتي . . .

إلى بلدي فلسطين . . .

والقدس الأسيرة . . .

إلى مَن هم خلف القضبان . . . أسرانا البواسل

وشعبنا الفلسطينيّ المعطاء . . .

إلى مَن ترحل عيونهم كلّ يوم نحو الوطن . . . اللاجئين

إلى مَن جعلوا من دمائهم سراجاً ينير ظلمات الليالي لكي نشقّ الطريق نحو الحرّية . . . شهدائنا الأبرار

شكر وتقدير

قال تعالى "ولئن شكرتم لأزيدنكم" إبراهيم آية "7" . . .

أول شكري أتوجه به إلى ربّ العالمين . . . الذي وضعني على الطريق السّليم في درب العلم والمعرفة . . .

وتوج هذا العقل وسقاه بماء العلم . . .

كما أتقدم بجزيل شكري وعرفاني إلى أستاذي ومعلمي الدكتور/ **بلال الشوبكي** على تفضّله بقَبول الإشراف على رسالتي بسعة الصدر رغم انشغالاته الكثيرة ، والذي أعانني بدعمه ونصائحه القَيّمة ، وحرصه الدؤوب لإتمام هذه الرسالة ، حيث كان نِعمَ العالم الذي جمع بين العلم والخلق ، فكان كريماً في عطائه للعلم والجهد والتوجيهات ، التي لولاها لما خرج هذا العمل بهذا الشكل إلى النور، فكل معاني الشّكر والاحترام والتقدير لكَ أستاذي الفاضل ، وجزاك الله عني وعن أهل العلم خير الجزاء ، كما أقدم عظيم الشكر والامتنان إلى أساتذتي في قسم التاريخ والعلوم السياسية في جامعة الخليل في هذا الصرح الأكاديميّ العظيم

فلهم كل الشكر والاحترام والتقدير . . . والشّكر موصل إلى **الدكتور/إسحاق الجعبري** مدقق اللغة العربية ، والزميلة **ولاء حلمي الشيوخي** على دعمها العلمي والفني . . .

والشكر موصول إلى أختي المهندسة **شيرين غريب** والصديقة **رهام شاهين** على دعمهما المعنوي . . . والصديقان **فايز عمرو وحمزة الوحوش**

وأخيراً لا يفوتني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كلّ مَن أسهم ولو بجزء بسيط في إخراج هذا العمل من تدقيق ومراجعة . . .

ووفقني الله وإياكم إلى ما فيه خير للجميع . . .

والله ولي التوفيق . . .

فهرس المحتويات

إهداء ..... أ

شكر وتقدير ..... ب

ملخّص الدراسة ..... و

الفصل الأول 1

المنهجيّة والإطار النظريّ 1

المقدمة 1

الفرضيّات 10

مصطلحات الدراسة 11

الدراسات السابقة 13

الفصل الثاني 23

السياسة الخارجية التركية قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم 23

أولاً: السياسة الخارجية التركية ومرحلة العثمانية الجديدة 23

ثانياً: تركيا والمتغيرات الدولية 24

بوادر التحوّل في السياسة الخارجيّة التركيّة الجديدة 26

مبدأ التوازن السليم بين الحرية والأمن 28

مبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار 29

مبدأ التأثير في الأقاليم الداخليّة والخارجيّة لدول الجوار 31

مبدأ السياسة الخارجية متعدّدة الأبعاد 32

مبدأ الدبلوماسية المتناغمة 32

مبدأ الأسلوب الدبلوماسيّ الجديد 33

محدّدات السياسة الخارجيّة التركية تجاه منطقة الشّرق الأوسط..... 34

الأهداف الداخلية التي حدّدها حزب العدالة والتنمية في برنامجه 51

عوامل نجاح تجربة حزب العدالة والتنمية 52

الفصل الثالث 54

السّياسة الخارجيّة التركيّة الجديدة في ظلّ التحوّلات الإقليميّة والدوليّة الراهنة..... 54

أولاً: المجال العمليّ للقرار الاستراتيجي الذي اتّبعته السياسة الخارجيّة التركيّة الجديدة: 54

العلاقات التركيّة–العربيّة..... 54

ثانياً: تركيا والربيع العربيّ ومستقبل استراتيجية "صفر مشاكل" مع الجوار 70

تطورات المواقف التركية من الثورات العربية 73

دوافع التدخّل التركيّ حيال الثورات العربيّة..... 75

الفصل الرابع 77

التّحدّيات الخارجيّة والداخليّة باعتبارها عقبةً أمام استراتيجيّة السياسة الخارجيّة التركيّة الجديدة 77

أولاً: موقف تركيا من الثّورة السّوريّة 77

ثانياً: موقف تركيا من الثورة المصرية 88

ثالثاً: تركيا بين التحدّيات الداخلية والرهانات الخارجية الراهنة 98

قراءات في مستقبل التحوّل في السياسة الخارجيّة التركيّة 107

الخاتمة والتوصيات 111

وتوصّلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمّها 114

قائمة المصادر والمراجع 117

Abstract 138

ملخّص الدراسة

تتناول هذه الرسّالة تحولات السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية في مرحلة ما بعد الثورات، وذلك عن طريق المقارنة بين سياسة تركيا الخارجية تجاه الدول العربية، وأبرز التحولات التي طرأت عليها بعد ثورات الربيع العربيّ، وما يقف وراء تلك السياسة من دوافع، وما يعترض طريقها من صعوبات ومشاكل، وما تسعى للوصول إليه من نتائج.

تبحث الدراسة بشكل معمّق في أبرز التحولات التي طرأت على سياسة تركيا الخارجية تجاه الدول العربية بسبب ثورات الربيع العربيّ، وتركّز الدراسة على السياسة الخارجية التركية في الفترة التي تلت فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التركية عام 2002م، وذلك بسبب النهج "التقاربيّ" الذي سار عليه الحزب في علاقته مع العالم العربيّ.

اقتضت الدراسة أن تقع في مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، فقد تناول الفصل الأول الإطار العام للدراسة، بحيث تمّ إيضاح منهجية البحث وإشكاليته ونقاش أدبياته، أما المنهج العلميّ الذي سينتهجه الباحث فهو المنهج المقارن، فسيتم استخدامه لمقارنة فترتين زمنيتين مختلفتين من السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية قبل ثورات الربيع العربي وبعدها.

أما الفصل الثاني فتطرقت للحديث فيه عن السياسة الخارجية التركية قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، واستعرض الفصل الثالث السياسة الخارجية التركية الجديدة في ظلّ حكم التحولات الإقليمية والدولية الراهنة، وتناول الفصل الرابع التحدياتِ الخارجية والداخليةَ باعتبارها عقبةً أمام استراتيجية السياسة الخارجية التركية الجديدة في تصفير مشاكلها مع الجوار.

وتوصّلت الدراسة إلى عدّة استنتاجات، من أهمّها :أنَّ هناك محدداتٍ داخليةً وخارجيةً أدت إلى حدوث تحولات في السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية في مرحلة ما بعد الثورات،

كانت تركيا على علاقات وروابط قوية بدول الجوار، ومع انطلاق ثورات الربيع العربيّ وموقف تركيا منها طرأت تحّولات على مستوى سياسة تركيا الخارجية، وأضحت العلاقات بين تركيا ودول الجوار من علاقات قوية إلى علاقات هشّة وغير ذات أهمّية، وتوصّلت الدراسة أيضاً إلى نتيجة من خلال رصد نماذج من سياسة تركيا الخارجية الجديدة، تبين أنّ هذه السياسة قد اتسمت بسماتِ وملامحَ عدّة، أهمّها أنها سياسة خارجية اقتصاديةٌ، أي تهدف إلى دعم الاقتصاد، وتاريخيةُ، تظهر القواسم المشتركة مع العرب، وإسلاميةٌ، باعتبارها موجّهاً لمجتمعات إسلاميّةٍ ، وصادرةً عن حزب ذي جذورٍ إسلاميةٌ ، وبراغماتيةٍ نفعيةٍ، وتقاربيةٍ تصالحيةٍ مع دول المنطقة وشعوبها، إلا أنّ تلك السياسة شابها بعض النفاق وتجاوز المبادئ ، وكذلك بعض الاضطراب والارتباك في المواقف الحرجة ، وقد كشفت الثورات العربية مدى الارتباك وغياب عنصر الحسم في سياسة تركيا الخارجية، بسبب موقفها من الدول التي حدث فيها الربيع العربيّ ، ومطالبة تركيا تلك الأنظمة بتنفيذ مطالب الشّعوب التي ثارت على الأنظمة السياسية المستبدّة، ومن تلك المواقف بدأت عملية التحّول في سياسية تركيا الخارجية وفشل استراتيجية "تصفير المشاكل مع الجوار" التي اتبعتها السياسية الخارجية التركية.

الفصل الأول

المنـهجيّة والإطار النظريّ

المقدمة

شهد النظام الدّوليّ –على إثر انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقيّ والغربيّ– تغيّراً في بنية هذا النظام، من نظام ثنائيّ القطبية إلى نظام أحاديّ القطب هيمنت على إثره الولايات المتّحدة الأمريكية على حقل العلاقات الدولية، لم يكن النّظام السياسيّ الدوليّ الحاليّ الذّي تتربع الولايّات المتّحدة الأميركية على عرشه وليد الصدّفة، وإنّما جاء بفعل تراكماتٍ تاريخيةٍ على الأصعدة كافة (السياسية، الاقتصادية، العلمية..)؛ كلها ساهمّت في زعزعة النّظام الدوليّ السّابق الذّي كان يقوم على الثنائية القطبية ليخرج من صلبه نظام دوليّ جديد يحمل في طياته خصائص جديدة وملامح ما تزال ترتسم معالمها حتى يومنا هذا.

وكانّت حرب الخليج الثانية هي الحدث الأكثر وضوحاً في أبرز معالم النظام الدّوليّ الجديد الذي أعلن عنه الرئيس الأميركيّ الأسبّق جورج بوش جُزافًا في 1991/4/13م، والذي أثار العديد من الإشكالات حوّل طبيعة هذا النظام؛ فالبعض يعتقد أن النظام الدّوليّ الحاليّ، هو نظام أحاديّ القطبية نظراً للقوة العسكرية الهائلة التي تملكها الولايات المتحدة الأمريكية، فيما يعتّقد آخرون أن النظام الحاليّ هو نظام متعدد الأقطّاب، أما التيّار الآخر فإنه يرى أنّنا الآن بصدد مرحلةٍ انتقالية لم تتحدد ملامحها بعد، ومما لا شكّ فيه أن التّباين في الرؤية يعود إلى سببين رئيسين هما:

1. عدّم وضوح مفهوم النّظام، فأحيانًا يفسر هذا المفهوم على أنه نمط لتوزيع القوة بين الدّول، وأحياناً أخرى يفسر على أنه نمط للعلاقات القائمة بين الدّول الرئيسة في النظام.

2. عدم وضوح الأسس التي يتم بموجبها قياس القوة وتوزيعها بين الدّول؛ فالبعض من المحللين يركز على المفهوم العسكري للقوة، بينما يركز آخرون على القاعدة الاقتصادية كمعيار أساسي لتحديد قوة الدّولة.

واستناداً إلى البعد العسكريّ للقوة فإنّ النّظام الحاليّ يوصف بأنّه نظام أحاديّ القطبية تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية، وإذا استندنا إلى البعد الاقتصاديّ يمكن الاستنتاج أن النّظام الحاليّ هو نظام متعدد الأقطاب، هذا التغيير في سلوكيات الفّواعل الدّولية، نتج عن ظهور العديد من الفراغات الاستراتيجية وبالتحديد في المجال الجيوبوليتيكي ، خاصّة وأنّ تفكك الاتّحاد السوفيتيّ نتج عنه ظهور وحدات دولية جديدة ذات أهمية استراتيجية، وفر للقطب المهيمن الفرصة للهيمنة على الوضع الدوليّ الجدي[1].

تجدر الإشارة إلى أن التغيير الذي طرأ على بنية النظام الدّوليّ أسفر عن الانطباع عن تراجع الأهمية الاستراتيجية لبعض الدول الحليفة للولايات المتّحدة الأمريكية، التي أدّت دوراً مهمّاً في الحرب الباردة، ومن بين هذه الدول تركيا التي كانت عضواً بارزاً في حلف الناتو بقيادة الولايات المتّحدة، حيث كان موقعها الجيو– استراتيجي عامل صراع بين القطبين، ومحاولة كلّ طرف لاحتوائها تحت لوائه، ومع حسم تركيا لتوجّهها الغربيّ، أصبحت جدار الصّدّ الأول في وجه الزحف الشّيوعيّ على منطقة الشرق الأوسط وأوروبا [2].

---

[1] العايد، محمد، **النظام الدولي بعد الحرب الباردة، تحولات مفهوم القوة وصعود اللاعبين الجدد**، 2010/4/28: http://www.alghad.com/articles/537020 .

[2] سليم، نبيل محمد، وتامر كامل محمد، **العلاقات التركية الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة** ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2004 : http://www.ecssr.com/ECSSR/print/pb.jsp?lang=ar&publicationId=/Publications/Series/StrategicStudies/Publications_0993.xml .

وعليه ساد الاعتقاد بعد نهاية الحرب الباردة، أنَّ أهمّية الدور التركيّ ستتقلّص من الأجندة الاستراتيجية للولايات المتّحدة الأمريكية لزوال الخطر الشيوعيّ، إلا أنَّ ساحاتِ التوتّر في مجال العلاقات الدولية ازدادت بعد نهاية الحرب الباردة، وهذا ما أظهره تسارع الأحداث على الساحة الدولية ابتداءً من حرب الخليج الأولى، وأحداث (11) سبتمبر 2001م، وما أفرزته من تداعيات أمنية على الساحة الدولية، وطفا على السطح أهمّية الحرب على الإرهاب الذي طال حتّى القوى الكبرى، فأصبح التحدّي الأول للسياسة الخارجية الأمريكية، فانتهج القطب المهيمن سياسةً جديدةً بدأت باحتلال أفغانستان للتخلّص من حركة طالبان ، والحرب الاستباقية التي نتج عنها احتلال العراق في مارس 2003م، كان لها انعكاسات على دول الجوار، خاصّة تركيا، لأنّ ذلك شّكل لها تهديدا أمنياً وقوميّاً [1].

ومع احتلال الولايات المتّحدة الأمريكية للعراق نشب جدل فكريّ، وسياسيّ، وإعلاميّ، حول الدور المنوط بتركيا للقيام به في ظلّ التفاعلاتِ والحساباتِ الجيو– استراتيجية التي حدثت على المستوى الإقليميّ والدوليّ.

إنَّ التحدياتِ الأمنيةَ والاقتصاديةَ التي طفت على الساحة الدولية والإقليمية بصفة خاصّة، أثرت على الجمهورية التركية نظراً لقرب موقعها الجغرافيّ من الأحداث الدولية، ممّا أعاد المكانة الجيو–استراتيجية إلى تركيا في الاستراتيجيات الجديدة للقوى الكبرى، فرأى صُنّاع القرار الأمريكيّ في تركيا خصائص تفيد في تحقيق أهداف القوى المهيمنة ومصالحها، ومن بين هذه المّيزات ارتباطها الجيو–سياسيّ والحضاريّ بمنطقة الشرق الأوسط حيث الطاقة.

[1] عزريل، أيمن هشام، **الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر**، وكالة معاً الإخبارية، 2016/10/16 : https://maannews.net/Content.aspx?id=871426.

كما أنها تمثّل منطقة وصل وربط برّيّ بين القارة الآسيوية والأوروبية، مكّنها على مدى التاريخ من أداء دور حاسم في الكثير من القضايا الدولية، كما أنّ ارتباطها البريّ والبحريّ بين قارتين جعلها أهلاً لتكونَ جسراً بريّاً وبحريّاً لعبور الطاقة، خصوصاً وأنَّها تسيطر على مضيقين استراتيجيين، هما مضيقا "الفسفور والدردنيل"، إضافة إلى موروثها الحضاريّ على اعتبار أنَّها مركز يجمع بين حضارتين هما: البيزنطية والإسلامية جعلها أهلاً لأن تكون لاعباً رئيسيّاً ومؤثّراً في العالم الإسلاميّ على وجه الخصوص، ومجالاً للتفاعل الحضاريّ مع العالم المسيحيّ.

أما التحدّي لتركيا الذي أفرزه تفكّك الاتحاد السوفيتيّ، فهو ظهور وحدات دولية جديدة ممثّلة في الجمهوريات المستقلّة في آسيا الوسطى، التي تشترك مع تركيا في الهوية الطورانية، في القرن التّاسع عشر كانت العثمانية هي الأيديّولوجية المهيّمنة في فترة الإصلاح أو " عهد التنظّيمات " ولقد حافظت العثمانية على وحدة أراضيّ الإمبراطوريّة عن طريق السماح للأقلّيات بالاستقلاليّة وبتقديم بعض الإصّلاحات التحرّرية لجميع الأتراك العثمانيين بغضّ النظر عن انتمائهم الدينيّ والقوميّ في ظلّ " نظام المِلّة "، ولقد وجدت هذه الفكرة أرضاً خصبة في قبولها عند بعض الأقلّيات كالأرمن، وبالأخّص حزب الطاشناق، والجناح التحرّري في جمعيّة " تركيا الفتاة " بقيادة الأمير صباح الدين (ابن شقيقة السلطان عبد الحميد وهو شركسي الأصل)[1].

لقد نجح السلطّان عبد الحميد في محاولة الحّفاظ على الإمبراطوريّة بالدّعوة إلى الإسلام التي راجت شعبياً حتى بعد ثورة 1908م، ولكنّ نجاح الثورة وانفصال أقاليم إسلاميّة، وخصوصاً في ألبانيا ومقدونيا، بدّد الأمل في أن الإسلام سيخدم وحدة الإمبراطوريّة، ثمّ تلاشى الحكم الإسلامي عند قيام الثّورة العربيّة.

---

[1] الخميسي، عضد جواد، **مفهوم القومية التركية (الطورانية) وجرائم الإبادة**، الحوار المتمدن 4694 ، 2015/1/19 : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=451298.

وعُرِفَ هذا الإقليم باسم العالم التركيّ الذي أثّر على مخرجات السياسة الخارجية التركية، إلاَّ أنّ هذا التغيّر في البيئة الخارجية تزامن مع بيئة داخلية تركية غير مستقرة، نتيجة الانقلابات العسكريّة، والأزمات الاقتصاديّة المتتالية الناجمة عن تراكمات النظام السياسيّ العلمانيّ في تسييره للملفات المحلّية، والإقليمية، والدولية، وأدّى إلى تغيير داخليّ برز فيه حزب العدالة والتنمية ذو التوجّهات الإسلامية الذي كان من بين اكتساب احتلال تركيا مكانةً مرموقةً على الساحة الدولية [1].

يتّضح من خلال السياسات التركية (الأردوغانية) في السنوات الأخيرة، أنّ تركيا بدأت من جديد تعيد النظر في تلك السياسات التي سارت عليها حكوماتها السابقة منذ عام 1924م ، ويتّضح أيضاً أنَّ تركيا بدأت مجدداً تدرك مصالحها في المشرق العربيّ بما يحويه من ثروات هائلة، ومكانة استراتيجية، وشراكة ثقافية وتاريخية، ومجال جغرافيّ، وتعداد بشريّ كبير، وفي الوقت ذاته أدركت خيبة الأمل الكبيرة التي مُنيت بها من الغرب، والإهمال والتهميش الطويلين، والرفض المستمّر لانضمامها عضواً في الاتحاد الأوروبيّ.

ليس بالإمكان القول: إنّ تركيا اليوم في صدد قطع علاقاتها مع الغرب، أو أنَّها عزفت عن رغبتها في الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبيّ، أو أنها ستتجه صوبَ الشّرق دون الغرب، فتركيا تربطها علاقاتً سياسيّة و اقتصاديةً و عسكريةً كبيرة مع أوروبا والغرب عامة، كما أنَّ عضويتها في حلف شمال الأطلسّي يُعّد امتيازاً لا يمكن التنازل عنه بسهولة.

---

[1] علي، عبد القادر محمد، **عبقرية الجغرافيا .. موقع تركيا في الاستراتيجية الغربية**، ترك برس، 10/أغسطس/2016 : https://www.turkpress.co/node/24754.

إلاّ أنّه وفي الوقت ذاته لا يمكن القول: إنّ تركيا ستستمرّ بالوتيرة نفسها في الهرولة نحو الغرب الذي ضحّت بعلاقاتها مع الشرق طويلاً من أجله–ولا سيما في ظلّ الطّفرة الاقتصادية التي تعيشها–أو أن تبقى أداة طَيّعة في يده وحارساً يحمي مصالحه وحدوده الشرقية وينفذ مخطّطاته، أو أن تستمرّ في الحفاظ على تلك العلاقة المتينة التي شيّدتها مع إسرائيل، فقد أصبح لتركيا أولويات أخرى، وبناءً على هذه الأولويات فقد بدأت قيادتها الجديدة ببناء مشروع جديد، كان سيمنحها موقعاً سياسيّاً اقتصاديّاً منافساً على المستويين: الإقليميّ والدوليّ لو أنه نجح [1].

إنّ من أساسيات ذاك المشروع الذي عكفت السياسة الخارجية التركية على بنائه، التغلغل الناعم، والتأثير الفَعّال في دول الجوار من خلال تبنّيها استراتيجيةً تقوم على "تصفير المشاكل" معها، وتلك الأقاليم التي كانت ذات يوم جزءاً من الدولة العثمانية بقيادة الأتراك، والانفتاح عليها والتصالح معها، ومن هنا تفترض دراستنا هذه أنّ التحّولاتِ التي طرأت على السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية في مرحلة ما بعد الثورات هي جزءٌ من هذه السياسة الجديدة التي انتهجها أحمد داوود أوغلو مهندس السياسة الخارجية التركية التي تقوم على تحسين المشاكل وتصفيرها مع دول الجوار.

وتفترض الدراسة أنّ السبب الرئيس والأهمّ في هذا التحول الدراماتيكيّ في السياسات التركية الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط هو سبب داخليّ أساساً، تمثل بوصول حزب العدالة والتنمية ذي المرجعيّة الإسلاميّة إلى الحكم في البلاد، مستفيداً من إنجازاته وخططه الاقتصادية والإصلاحية، وقدرته على الحدّ من أثر المؤسّسة العسكرية في الحياة السياسيّة، وأنّ هذا الحزب حريص على التصالح مع الدول في منطقة الشّرق الأوسط ، وقد كان للعامل الأيديولوجيّ دورٌ أساسيّ في بَدء هذا التقارب مع دول الجوار، باعتبار حزب العدالة والتنمية حزباً ذا مرجعيّةِ

[1] أوغلو، أحمد داوود، **العمق الاستراتيجي ، موقع تركيا ودورها في السياسة الدولية**، 612 .

إسلاميّةِ، وسياسته موجّهة إلى العالم العربيّ والإسلاميّ، باعتبار أنّ الإسلام هو أكبر قاسم مشترك لتركيا معه، جنباً إلى جنب مع العامل الاقتصاديّ، والأمنيّ، والسياسيّ وغيره.

وقد رأى فريق من السياسيّين أنّ سياسة تركيا الخارجيّة الجديدة هي "محاولة لإعادة الاعتبار للدور العثمانيّ تاريخيّاً، وللدولة العثمانية التي حكمت المنطقة العربية نحو أربعة قرون، ونعمت بها الشُّعوب العربية بالاستقرار والحماية من الاحتلالات الأجنبية" [1]– باستثناء العقود الخمسة الأخيرة من الحكم العثمانيّ للبلاد العربية التي عاشت تحت حكم الدولة العثمانية الجائر–كما وصف البعض الساسة الأتراك الحاليّين بأنهم "العثمانيون الجدد" [2]، الذين يسعَونَ إلى استعادة أمجاد أسلافهم بأدوات عصرية، لا بأدوات العصور الخالية، وأنهم يعتمدون الديمقراطية لغةً للتفاهم بين الإسلام والغرب، ويستخدمون سياساتٍ تصالحيّةً، وتاريخيّةً، وأيديولوجيّةً، لتحقيق مكاسبَ عديدةٍ، يتقدّمها الاقتصاد، والنفوذ السياسيّ، والأمن، إلا أنّ الاستراتيجية الجديدة التي اتبعتها السياسة الخارجية التركية قد اصطدمت بجدار ثورات الربيع العربيّ.

تنبع أهمّية هذه الدراسة " تحولات السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية في مرحلة ما بعد الثورات" لحداثة الموضوع وعدم انتهاء تداعياته، بالإضافة إلى الديناميكية التي اتسمت بها السياسة الخارجية التركية في الكثير من الاتجاهات، كما يَضاف إلى ذلك نشاط السياسة الخارجية التركية وفعّاليتها وغموضها وتناقضها أحياناً، ممّا يشجّع على دراستها وبحثها، والاعتبارات التي ارتبطت بتغيّر سياسة تركيا الخارجية تجاه الدول العربية بعد الربيع العربيّ، وهي فترة معاصرة لم تخضع للدِّراسة، إلاَّ في ضَوءِ عددٍ محدودٍ من المقالات والتقارير، فلذلك تمّ

---

[1] جان، كوتشوك، وموجكة كوتشوك كلاش، **وجهات نظر أوروبية بشأن السياسة الخارجية التركية**، رؤية تركية، 2017 : http://rouyaturkiyyah.com .

[2] **حلقة من برنامج "تحت المجهر" قناة الجزيرة، تحت عنوان "العثمانيون الجدد"**، 2007/7/26م .

اختيار هذا الموضوع لمعرفة مدى التحولات التي طرأت على سياسة تركيا الخارجية بعد ثورات الربيع العربيّ، ويحظى موضوع العلاقات التركية–العربية ودور تركيا الإقليميّ في منطقة الشرق الأوسط بأهمّية خاصّة، فقد تمّ التحدّث عن العلاقات التركية–العربية وعلاقاتها مع دول الجوار من خلال الكتب والدراسات التي تناولت الموضوع بشكل جزئيّ أو عام، كما سيرد ذكره في الدراسات السابقة.

أمّا عن سبب اختيار هذه الدراسة–وهي ما بين عامي 2007 – 2016 م–فالتاريخ الأول(2007م) يشير إلى الفترة التي فاز فيها حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التركية للمرّة الثانية بزعامة رئيس الوزراء آنذاك رجب طيب أردوغان، وهي فترة زمنية هامة تبيّن أبرز التحولات التي طرأت على سياسة تركيا الخارجية في مرحلة حكم حزب العدالة والتنمية ، ومع بداية الربيع العربيّ عام 2010م، وبيان موقف تركيا من تلك الثورات، وأمّا عن التاريخ الثاني(2016م) فيشير إلى أنّ سياسة تركيا الخارجية الجديدة التي تبنّاها حزب العدالة والتنمية القائمة على نظرية "تصفير المشاكل" مع الجوار، انتهت بـ "صفر حلفاء"، بسبب تصارع الأحداث في منطقة الشّرق الأوسط وزلزال الربيع العربيّ، لم يَسمح للنظرية بالتكيف مع التحولات التي تعيشها المنطقة، والتي ما زلنا نشاهد نتائجها على أرض الواقع.

وعليه ستركز هذه الدراسة على أهمّ المراجعات لسياسة تركيا الداخلية والخارجية، ومعرفة ما إذا كان هناك قطيعة أم تواصل في الرؤية والسلوك، ومحاولة تقصّي تطوراتهما وتحولاتهما، من خلال دراسة الأهداف، والأدوار، والاستراتيجيات الجديدة التي طَرِحت على مستوى المفاهيم الجديدة في العلاقات الدولية كالقوة الناعمة، والاحتواء والتحوّل من سياسة تصدير الأزمات إلى تصفيرها التي تدخل ضمن فكرة العمق الاستراتيجي، التي حوّلت تركيا من دولة فَرعيّة إلى دولة

مركز نفّذت نشاطاتها الخارجية مع الاتحاد الأوروبي، والولايات المتّحدة الأمريكية، وآسيا الصّغرى، والشرق الأوسط.

اعتمد الباحث في هذه الدراسة **المنهج المقارن**، من خلال المقارنة والتنقّل من فترة إلى فترة زمنية مختلفة من الحكم في أيّ دولة، وهذا يدفعنا إلى استخدام المنهج المقارن للمقارنة بين حقبتين مختلفتين من السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية قبل ثورات الربيع العربيّ وبَعدها، لإبراز أوجه الشّبه والاختلاف، وإبراز نقاط القوة والضّعف في سياسة تركيا الخارجيّة، وأبرز التحولات التي طرأت عليها.

وتأتي حدود الدراسة (نطاق البحث) في: الحدّ الزمانيّ: تكمن حدود الدراسة الزمنية ببدء تحولات السياسة الخارجيّة التركية تجاه الدول العربية في مرحلة ما بعد الثورات، وخاصّة عندما فاز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات التركية للمرة الثانية على التوالي، وقيام وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو بطرح استراتيجية "صفر مشاكل مع الجوار" في 2007م، ولغاية 2016م.

تناولت الدراسة موضوع تحولات السياسة الخارجيّة التركية تجاه الدول العربية في مرحلة ما بعد الثورات "سوريا ومصر" على أنها نموذج دراسة حالة، وذلك من خلال التركيز على كلٍّ من علاقات تركيا مع سوريا ومصر باعتبارهما تنتميان إلى إقليم جغرافيّ يتمتّع بأقصى درجات الأهميّة الجيو–استراتيجية، وفيه تتفاعل وتتناقض وتتصارع السياسات، وتتعدد الغايات، فتلك الدول معنية داخلياً وإقليمياً ودولياً بالشؤون والمعطيات القائمة والمستقبلية في منطقة الشّرق الأوسط.

الفرضيّات :

1. تفترض هذه الدراسة أنّ تركيا بقيادتها الجديدة، مستمرّة في المُضيّ قُدماً نحو الانفتاح وتعزيز العلاقات مع الدول في منطقة الشّرق الأوسط، وتسعى إلى القيام بدورٍ نشطٍ وكسب موقع مؤثّر فيه، لذلك فإنَّ تركيا قد سلكت وسائل متعدّدة لتحقيق تلك الغاية وخصوصاً مع جوارها، وهو ما تجلّى بوضوحٍ في استراتيجية "تصفير المشاكل مع الجوار" التي انتهجها مهندس السياسة الخارجيّة التركية أحمد داوود أوغلو.

2. تفترض الدراسة أنّ السبب الرئيس والأهمّ في هذا التحول الدراماتيكيّ في السياسات التركية الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط هو سبب داخليّ أساساً، تمثّل بوصول حزب العدالة والتنمية ذي المرجعيّة الإسلاميّة إلى الحكم في البلاد، مستفيداً من إنجازاته وخططه الاقتصادية والإصلاحية، وقدرته على الحدّ من أثر المؤسّسة العسكرية في الحياة السياسيّة، وأنّ هذا الحزب حريص على التصالح مع الدول في منطقة الشّرق الأوسط، وقد كان للعامل الأيديولوجيّ دورٌ أساسيّ في بَدء هذا التقارب مع دول الجوار، باعتبار حزب العدالة والتنمية حزباً ذا مرجعيّةٍ إسلاميّةٍ وسياسته موجّهة إلى العالم العربيّ والإسلاميّ، باعتبار أن الإسلام هو أكبر قاسم مشترك لتركيا معه، جنباً إلى جنب مع العامل الاقتصاديّ، والأمنيّ، والسياسيّ وغيره.

3. توجّهات السياسة الخارجيّة التركية بعد ثورات الربيع العربيّ تطرح عدة تساؤلات حول مشروع الحزب، هل تستمرّ الخارجيّة التركية في سياسة (تصفير المشاكل مع الجوار) أم أنها ستغير في سياستها الخارجية أم مجرّد تكتيكات سياسيّة أفرزتها ظروف البيئة الدولية؟

مصطلحات الدراسة :

الاستراتيجية: تُعَّرفُ الاستراتيجية على أنها التخطيط الواعي والعقلانيّ للمستقبل بناءً على الإمكانات والموارد المتوفّرة والظّروف المحيطة بمجال استخدام هذه الإمكانات، وهذه الإمكانات يمكن أن تُستخدم في الزمن القادم، وعموماً فإنَّ الاستراتيجية هي عقلنة السلوك السياسيّ حاضراً ومستقبلاً[1].

تصفير المشاكل: سياسة صفر المشاكل مع الجيران هي رؤيةٌ استراتيجيةٌ وقِيمٌ إنسانيةٌ إسلاميةٌ وبراغماتيةٌ معتدلةٌ تكمن وراءها قوة حازمة تصدّ التهديدات التي تطلقها، تعطي الأولوية لقوة تركيا الديمقراطية، والمدنية، والاقتصادية، والدبلوماسيّة، وهي ترتكز على الترسيخ البطيء للمشاركة الدبلوماسيّة البراغماتية مع جميع الأطراف والتكامل الاقتصاديّ والتواصل مع الناس[2].

ثورات الربيع العربي: هي حركةٌ احتجاجيّةٌ ضخمةٌ انطلقت في بعض البلدان العربية خلال أواخر عام 2010م ومطلع 2011م، وبدأت الشرارة الأولى من تونس، وتصاعدت بوتيرة سريعة إلى الحدّ الذي مكّنها من الإطاحة برأس النظام وتنحّيه في أيام قليلة، وتميّزت هذه الثورات بظهور هتاف عربي أصبح شهيراً في كلّ الدول العربية وهو "الشعب يريد إسقاط النظام"، وكان القاسم المشترك الوحيد بينها جميعاً هو الثورة ضدّ الأنظمة القامعة، وضدّ الفقر والبطالة، وضدّ سياسة التوريث في الحكم[3].

---

[1] إبراهيم، محمد نصحي، **الاستراتيجية(تعريفها-وظائفها-أنواعها-أسس بنائها)** :
http://kenanaonline.com/users/drnoshy/posts/269419 .

[2] سلمي، جلال، **تركيا والعودة لمبدأ "تصفير المشاكل"** : http://www.turkpress.co/node/29984.

[3] كوش، عمر، **في مفهوم الثورات العربية** :
http://www.almustaqbal.com/v4/Article.aspx?Type=np&Articleid=514066 .

الجيو–استراتيجية: وهي التخطيط السياسيّ والعسكريّ الذي يهتّم بالبيئة الطّبيعية من حيث استخدامها في تحليل وتفهّم المشكلات الاقتصاديّة أو السياسيّة ذات الصفة الدولية، كما أنها تبحث في المركز الاستراتيجيّ للدولة أو الوحدة السياسيّة وتحليل عناصره وعوامله الجغرافية العشرة وهي: الموقع، الحجم، الشكل، الاتصال بالبحر، الحدود، العلاقة بالمحيط، الطبوغرافيا، المُناخ، الموارد، السكّان [1].

الجيوسياسيّة: (الجيوبوليتيك) أحد عناصر الجيو–استراتيجية، وهي مجال يهتّم بمدى تأثير المحيط الطّبيعيّ لدولة ما على الحياة السياسيّة فيها، سواء الداخلية أو الخارجية [2].

العمق الاستراتيجي: هو إحدى النظريات السياسيّة المعاصرة التي عَبّر عنها مهندسُها الدكتور أحمد داوود أوغلو وزير خارجية تركيا بكلمات موجزة :"إنّ تركيا لديها الآن رؤية سياسيّة خارجيّة قويّةٌ نحو الشّرق الأوسط والبلقان ومنطقة القوقاز، سنسعى إلى دور إقليميّ أكبر، ولم نعد بلد ردّ فعل" [3].

القوة الناعمة: هي القدرة على الحصول على ما تريده عن طريق الجاذبية، بدلاً من الإرغام أو دفع الأموال، وهي تنشأ من جاذبية ثقافة بلد ما، ومُثُله السياسة، وسياستهُ [4].

---

[1] عابد، سعود، **الفرق بين الاستراتيجية والجيواستراتيجية** : http://www.alriyadh.com/509799 .

[2] العلواني، رلى، **الجيوسياسية**: http://www.geroun.net/archives/69914.

[3] كوش، عمر، **العمق الاستراتيجي:**
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2010/11/22/ .

[4] ناي، جوزيف، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، 12 .

الدراسات السابقة

لا شكّ في أنّ استعراض الأدبيات السابقة يشكّل إطاراً مرجعياً للدراسة، حيث سيتمّ إلقاء الضّوء من خلالها على أهمّ ما تناولته من محاور ونتائج وتوصيات، وهنا نشير إلى أنَّه تمّ الرجوع إلى دراسات مسبقة ذات صلة بالموضوع، وهي على النحو الآتي:

1. دراسة أحمد داوود أوغلو (2010) "وزير الخارجيّة التركيّ" آنذاك بعنوان: العمق الاستراتيجيّ وموقع تركيا ودورها في السياسة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثُليجي، وطارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للدراسات:

خلصت الدراسة إلى الاستراتيجية الشاملة التي اتبعتها تركيا داخلياً وإقليمياً ودولياً، ويستعرض الكتاب في القسم الأول: الإطار المفاهيميّ والتاريخيّ للقوة التركية وجغرافيتها وتاريخها وثقافتها، وفي القسم الثاني: يعرض المؤلّف للواقع الجيو–سياسيّ لتركيا خلال الحرب الباردة، بَدءاً من المناطق القريبة البريّة والبحريّة، وصولاً إلى المناطق القاريّة مثل آسيا وأوروبا وإفريقيا، وفي القسم الثالث: يحتلّ أكثر من نصف الكتاب، يستعرض أحمد داوود أوغلو فيه علاقاتِ تركيا بكلّ العوالم المحيطة بها، والمؤثّر فيها، والمتأثرة بها، من الولايات المتّحدة الأمريكية، وحلف شمال الأطلسيّ، والاتحاد الأوروبيّ، إلى العالم الإسلاميّ، الشرق الأوسط، العرب، إسرائيل، إيران، امتداداً إلى القوقاز، وآسيا الوسطى، ويختتم الكتاب فصلاً إضافيّاً متمثلاً في: "ما بعد العمق الاستراتيجيّ: تركيا دولة مركز" في عرض للسياقات التطبيقية لنظرية العمق الاستراتيجيّ.

تحدّث المؤلّف في كتابه "العمق الاستراتيجيّ" عن أهميّة الموقع الجغرافيّ والجيو–سياسيّ لتركيا وعلاقاتها التاريخية والثقافية مع دول الجوار القريبة إقليمياً، وبعدها انتقل للحديث عن علاقات تركيا القاريّة، بينما تحدّثت الدراسة عن أبرز التحولات التي طرأت على سياسة تركيا

الخارجيّة الجديدة في عهد حزب العدالة والتنمية، واتباعها لاستراتيجية "تصفير المشاكل" مع الجوار، أي أنّ السياسة الخارجيّة جاءت ضمن منطقةٍ جغرافيةٍ معينةٍ ولم تهتم لباقي المناطق، وكذلك موقف تركيا من ثورات الربيع العربيّ، والتحدّيات الداخلية والخارجيّة التي واجهت السياسة الخارجيّة التركية الجديدة مع جوارها.

2. دراسة سعيدي السيد (2011) بعنوان: سياسة تركيا الخارجيّة في ظلّ حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركيّة–العربيّة، مجلّة المفكّر، العدد العاشر:

يرى الباحث أنّ السياسة الخارجيّة التركيّة عرفت تغييراً واضحاً في ظلّ حزب العدالة والتنمية، من خلال عدة دوائر لا سيما الدائرة العربية، والدائرة الآسيوية، والدائرة الأوروبية (البلقانية)، باعتبار أنّ معظم دول هذه الدوائر كانت تحت السلطنة العثمانية سابقاً ، وهو ما استدعى إحياء المدّ التاريخيّ والثقافيّ لهذه الحضارة على حدّ قول الرئيس التركيّ السابق عبد الله غول:"لا يجب أن تبقى تركيا متعلقّةً في الأناضول فقط، وهو ما دفعها في ظلّ متغّيراتٍ داخليةٍ وخارجيّةٍ إلى البحث عن دور أساسيّ يتناسب وموقعها الجيو–استراتيجيّ، وقوتها الاقتصادية، وثقلها السياسيّ والدبلوماسيّ، وثروتها الثقافية، وتماسكها الاجتماعيّ، لأداء دور محوريّ ومركزيّ ومستقلّ نسبيّاً عن القوى العظمى في المنطقة".

جاءت الدراسة السابقة لتتحدّث عن العلاقات التاريخية والجغرافية لتركيا مع الدول التي كانت –ذات يوم– تحت سيطرة الدولة العثمانية، وكذلك جاء فيها أبرز التحولات التي طرأت على سياسة تركيا الخارجية في أثناء فترة حكم حزب العدالة والتنمية لها عام 2002م ، بينما هذه الدراسة ركزت على السياسة التركية مع دول الجوار (سوريا ومصر)، ولم تركّز على كلّ دول منطقة الشّرق الأوسط، فلذلك أراد الباحث في هذه الدراسة التركيز على (سوريا ومصر)، لأنهما

من الدول التي تأثّرت بالربيع العربيّ، ولما لهما من دور كبير في تحوّل السياسة الخارجيّة التركيّة.

3. دراسة أحمد داوود أوغلو (2012) بعنوان: معالم السياسة الخارجيّة التركيّة في منطقة متغيرة في العالم، ترجمة: فاطمة المنوفي، مجلّة رؤية تركية:

أكد الكاتب فيها أنّ تركيا شرعت منذ عام 2002م، في بناء سياستها وهيكلتها على نحو يتواكب مع هذه الرؤية الجديدة، ووضعت أهدافاً ذاتَ معالمَ واضحةٍ، وتسعى إلى تحقيقها، مستفيدةً من موقعها الجغرافيّ ، ورصيدها التاريخيّ، وهي تتوقع نجاح استراتيجيتها، لأنه يُنظرُ إليها باعتبارها دولةً تحاول توفير النظام والأمن في المنطقة، وتحاول بدورها أيضاً استخدام هذه الرّؤى لتأدية دور أكبر في القضايا العالميّة.

يستنتج داوود أوغلو، أنه قد حان الوقت لإعادة التقييم التاريخيّ لمنطقة الشّرق الأوسط من أجل تحويلها إلى منطقة للاستقرار، والحرّية، والازدهار، والنهضة الثقافيّة، والتعايش الحضاريّ، ومع كلّ هذه التحولات، فإنّ المصرّيين العادّيين، والتونسّيين العادّيين، والمواطنين الليبيين العادّيين يريدون أن يكونوا فاعلين في التاريخ، إنهم يريدون الإسهام في تدفّق التاريخ، ولهم الحقّ في القيام بذلك، وفي هذه المنطقة الجديدة، يجب أن لا يكون هناك أيّ عنف، ولا حواجز بين الدول، والمجتمعات، والطوائف.

تناول الكاتب في دراسته أهميّة الدور التركيّ في منطقة الشّرق الأوسط/ خاصّة بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا عام 2002م، وسعت تركيا إلى إيجاد دور لها يكون أكثر فاعليةً في المنطقة من خلال تعزيز الثقافات والتعايش الحضاريّ، وتحقيق الاستقرار في منطقة الشّرق الأوسط، على العكس تماماً ركّزت هذه الدراسة على الجغرافيا السياسيّة وموقع

تركيا الاستراتيجيّ وسياستها الخارجيّة الجديدة في عهد حزب العدالة والتنمية من خلال المصالح السياسيّة والاقتصاديّة والأمنيّة بين تركيا وجوارها العربيّ، ممّا يجنّب البلاد الكثير من التهديدات، ولم يسهب كثيراً في القواسم المشتركة في الأقليات العرقية في تركيا ونظيرتها العربية مثل الأكراد، أو التركمان، أو العلويّين، أو العرب، ومدى دورهم في رسم السياسة البينية بين العرب وتركيا.

4. **دراسة محمد عبد القادر (2012) مع مجموعة من المؤلّفين في كتاب تركيا والعرب، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات،** تحت عنوان تحولات السياسة الخارجيّة التركية في عهد حزب العدالة والتنمية، حيث سعى الباحث إعطاء العلاقة بين وصول حزب العدالة والتنمية والنشاط السياسيّ الخارجيّ التركيّ، كما حرّر الباحث عوامل التغيّر والاستمراريّة في توجّهات السياسة الخارجيّة، خاصّة في ظلّ تخبّط المنطقة العربية.

تحدث المؤلّف في كتابه عن تحولات السياسة الخارجيّة التركية في عهد العدالة والتنمية، وجاءت دراسته لتشمل منطقةً جغرافيةً متعددةَ المناطق، ولم تركّز على منطقة محدّدة، على العكس تماماً تحدثت هذه الدراسة عن سياسة تركيا الخارجية تجاه الدول العربية/ وخاصّةً دول الجوار العربيّ، وأبرز التحدّيات التي واجهتها من خلال موقف تركيا من ثورات الربيع العربيّ، وحدوث ارتباك في السياسة الخارجيّة التركية وتراجع علاقاتها إلى حدّ القطيعة مع جوارها (سوريا ومصر).

5. دراسة مصطفى جاسم حسين (2012) بعنوان الدور الإقليميّ التركيّ للمدّة من 2002 إلى 2010، مجلّة السياسة الدولية، الجامعة المستنصرية:

توضّح الدراسة أبرز معالم التغيير التي شهدتها السياسة الخارجية التركية بعد تسلّم حزب العدالة والتنمية سدّة الحكم في تركيا منذ عام 2002م، إذ إنّ تركيا كانت خلال الحرب الباردة قد أدت دوراً وظيفياً لصالح المعسكر الغربيّ، ولكن بعد ذلك أصبح للسياسة التركية منحىً جديدٌ.

واستنتج الباحث، أنّ التغيير الذي حدث في البيئتين الدولية والإقليمية، أتاح لتركيا إعادة تعريف عمقها الاستراتيجيّ، من خلال إعادة تأكيد روابطها مع الدول القريبة منها، ولا سيّما الدول العربية في لحظة تاريخيّة، تعاني فيها هذه الدول من مآزقَ بنيويةٍ هي الأخطر منذ الاستقلال، وهو يخلق فراغاً كبيراً في المنطقة، تتقدم تركيا موضوعياً كي تشغله.

تناول الكاتب في دراسته قيام تركيا بتجديد سياستها الخارجيّة، خاصّةً بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002م ، ونظراً للظّروف الدولية بعد نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقيّ والغربيّ، وانفراد الولايات المتّحدة الأمريكية بزعامة العالم، وكان لزاماً على تركيا تطوير علاقاتها الخارجيّة في حقل العلاقات الدولية من أجل إيجاد دور قياديّ لها في منطقة الشّرق الأوسط، بينما تحدّث الباحث في الدراسة عن الاستراتيجية الجديدة التي وضعها مهندس السياسة الخارجيّة التركية سابقاً أحمد داوود أوغلو/ والتي تنصّ على "تصفير المشاكل" مع دول الجوار، إلا أنّ تلك السياسة شابهها بعض العوائق بسبب التغيرات التي حلّت بمنطقة الشّرق الأوسط وعلى رأسها ثورات الربيع العربيّ.

6. دراسة بتول الموسوي (2014) بعنوان: العثمانية الجديدة ومواقف تركيا من قضايا الشرق الأوسط، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية:

هدفت الدراسة إلى استجلاء الخفايا في عدم وضوح الدور التركيّ في المنطقة، لأنّه يعطي نمطاً جديداً من السلوك السياسيّ التركيّ يعارض النمط العلمانيّ الآتاتوركيّ الذي نهجته تركيا منذ تولّي مصطفى كمال أتاتورك السلطة في عام 1923م.

وكان موضوع الدراسة من طبيعة التغيرات التي يمرّ بها النظام الدوليّ عموماً والشرق أوسطيّ خصوصاً، مع تجلّيات ما يُسّمى بثورات الربيع العربيّ، ومحاولة ترتيب توازنات جديدة تخدم مصالح أطراف معينة وتسهم في استقوائها على حساب أطراف أخرى، واستجلاء طبيعة الدور التركيّ في هذه الترتيبات له الأولوية من ناحية الأهميّة، لما يملكه من عمق تأثيريّ واضح في مقدرات أطراف الشّرق أوسطيّ.

وما تمّ استنتاجه من الدراسة ومن خلال متابعة الموقف التركيّ حيال دول "الربيع العربيّ"، هو أنّ تركيا تسعى إلى إعادة صياغة المقاربات التركية القائمة على القوة الناعمة، مستغلّةً حالة السيولة والسعي نحو الديمقراطية التي تشهدها العديد من الدول العربية، لذا تنشط تركيا وبقوة دعوة القيادات والأحزاب السياسيّة في الدول العربية، للتعرّف على تجربتها الذاتية والتطور السياسيّ، والاقتصاديّ، والثقافيّ بها، بينما تحدّث الباحث في دراسته عن ورقة بحثية تناولت العلاقاتِ التركيةَ مع جوارها العربيّ خصوصاً بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدّة الحكم في تركيا عام 2002م، وقام مهندس السياسة الخارجية آنذاك أحمد داوود أوغلو بطرح نظريته التي تقوم على تصفير المشاكل مع دول الجوار، وتطرق الباحث إلى تحليل الأحداث والمقارنة بينها خلال فتراتٍ زمنيةٍ مختلفةٍ، خاصّةً قبل ثورات الربيع العربيّ وبعدها عام2010م.

7. دراسة عمر لقمان النعيمي (2014) بعنوان: تركيا والثورات العربية (تونس، مصر، ليبيا)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل :

هدفت الدراسة إلى تسليط الضّوء على موقف تركيا من الثورات العربية وبخاصّة تونس، ومصر، وليبيا، وقد مرّ الموقف التركيّ من الثورة المصرية بثلاث مراحل، الأولى: موقف الترقّب والصّمت، والثانية: الاستجابة لمطالب الشّعب، والثالثة: المطالبة بالتغيير عَبر دعوة الرئيس المصريّ مبارك بالتنحيّ.

وكانت تطورات الموقف التركيّ تتدرّج مع تطور الأحداث في مصر، وتزايد الضّغط الإقليميّ والدوليّ على النظام المصريّ بالكّف عن العنف وأحداث التغيير المطلوب لتلاقي مصير الرئيس التونسي زين العابدين بن عليّ، وقد رحّبت تركيا بتنحّي مبارك في 11شباط /فبراير 2011، وأبدت رغبتها في تقديم المساعدة للشعبين المصريّ والتونسيّ الراغبين في الديمقراطية، والحرّية، والاستقلال السياسيّ، والاقتصاديّ، والاجتماعيّ، حتّى تحّققَ هاتان الثورتان أهدافهما، وأكدت تركيا أنها ستواصل العمل دائماً من أجل حريّة هذه الشعوب استقرارها ورفاهيّتها وسلامتها، إضافةً إلى التقلّب في الموقف التركيّ في الثورة الليبية.

وتستنتج الدراسة، أنّ تركيا نجحت في تبنّي مواقفَ صريحةٍ وواضحةٍ قريبةٍ من تطلّعات الشّعوب العربيّة المطالبة بالحريّة ، والديمقراطية، والتنمية، والعدالة، ومحاربة الفساد، وبذلك حظيت برضاً وقبول كبيرين في أوساط الشّارع العربيّ، وهو ما أضفى مصداقيةً كبيرةً على الشّعارات التي تتبنّاها حكومة حزب العدالة والتنمية، عندما يقول:"إنّ مطالب الجماهير تمثّل مطالبنا، وآلام هذه الجماهير هي جوهر آلامنا"، وبالتالي فإنّ لتركيا أن تقطفَ ثمارَ هذه المواقف الشّجاعة والصّادقة في تأسيس علاقاتٍ استراتيجيةٍ حقيقيةٍ، ليس مع البلدان العربية التي حصلت

فيها الثورات فحسب، بل مع كلّ شعوب المنطقة المتلهفة إلى الاستفادة من النموذج التركيّ في تحقيق الاستقرار السياسيّ، والتنمية الاقتصادية في البلاد، وممارسة دورٍ فاعلٍ إقليمياً ودولياً، بما يخدم مصالحها على المدى الطّويل.

يرى الباحث أنّ العلاقات التركيةَ–العربيةَ هي علاقاتٌ تاريخيةٌ متباينةٌ، تارةً في حالة متوتّرة، وتارةً في تقارب، وتارةً أخرى تكون راكدة، لكن دون قطيعة، فإنه على الدوام كانت المصالح التركية تصطدم مع المصالح العربية في منطقة الشّرق الأوسط، وذلك يؤدّي إلى توتّر في العلاقات، وكانت سياسة تركيا السابقة تتّجه إلى الغرب، وهو ما كان يسبب فتوراً في العلاقات التركية–العربية.

وعندما وصل حزب العدالة والتنمية إلى سدّة الحكم في تركيا عام 2002م عمل على إصلاحاتٍ داخليةٍ وخارجيةٍ، وتبنّى وزير الخارجية التركيّ آنذاك أحمد داوود أوغلو استراتيجية " تصفير المشاكل مع الجوار"، والتي عملت بها الخارجيّة التركية من أجل تقليل المشاكل، وحفظ أمن تركيا، وخاصّة مع دول الجوار، وأهمّهما (سوريا ومصر)، إلى أن جاء الربيع العربي الذي أحدث تحوّلاً في سياسة تركيا الخارجيّة ووقوفها مع الشّعوب العربية التي تنّدد بالاستبداد والطّغيان ضدّ الحكم الديكتاتوريّ العربيّ.

إذّاً، فإنَّ تركيا تستفيد كثيراً من عوامل الانقسام بين العرب، وأكثر ما تخشاه تكتّل العرب في موقفٍ موحّدٍ حيال قضايا تكون هي طرفاً فيها، ومع أنَّ بعض العرب (سوريا تحديداً) يدرك جيداً هذه النقطة، وقام بمحاولاتٍ ناجحةٍ لدى جامعة الدول العربية بهذا الخصوص، إلا أنَّ الخلافاتِ السياسيّةَ بين الدول العربية ما زالت تؤثّر سلبّا على مناعة الموقف العربيّ حيال تركيا.

أما ما يميّز هذه الدراسة أنها تسلّط الضَّوء على أبرز التحولات التي طرأت على سياسة تركيا الخارجيّة بسبب موقفها من دول الجوار، وتأثير الربيع العربيّ على سياستها، وما لهذه التحولات من تأثيرٍ كبيرٍ على العلاقات التركية–العربية، سيما أنَّ الدراسة جاءت خلال الحراك الشّعبيّ الذي اجتاح المنطقةَ العربيةَ، وموقف تركيا من التغيرات الديمقراطية التي حدثت في تلك الدول، خاصّةً (سوريا ومصر)، والذي ما زلنا نشاهد تداعياته على أرض الواقع حتّى يومنا هذا.

وتحاول هذه الدراسة أن تقدم إسهاماً علمياً في حقل العلاقات الدولية، خاصةً وأنَّ اهتمام البحث الأكاديميّ بهذا الموضوع نابع من أنّ تركيا أصبحت من أهمّ الفاعلين الإقليميين في منطقة الشّرق الأوسط، ومن بين أكثر دول العالم الإسلامي تأثيراً على الساحة الدولية، مقارنةً بدولٍ إسلاميّةٍ أخرى وبخاصّة العربية منها، كما أنّ الاهتمام بقضايا العالم الإسلاميّ وضع الباحث لمحاولة فهم تطلّعات الدور التركي واتّجاهاته، فهل هي بمثابة عودة للإمبراطورية العثمانية بشكل جديد؟، أم هو مجرّد عملية توزيع للأدوار ضمن استراتيجيات القوى العالميّة؟.

تتميّز البيئة الدولية بالحركية وتجدّد الظاهر، فبمجرّد انتهاء الحرب الباردة ظهر النقاش حول الإسلام والدول الإسلاميّة في حقل العلاقات الدولية، وتُعدُّ تركيا من بين الدول الإسلاميّة القلائل التي تجمع بين حضارتين، إضافةً إلى أنَّ الصّراع بين العلمانيين والإسلاميين داخل تركيا طرح قضايا مستجدّة على الساحة الداخلية التركية والدولية، خاصّة بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في نوفمبر 2002م.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ حالة الاضطراب في موازين القوة في منطقة الشّرق الأوسط أعطت لتركيا فرصة لتأدية دور قياديّ في المنطقة، تزامناً مع نهضتها الاقتصاديّة وإصلاحاتها السياسيّة والاجتماعيّة الداخلية، وفي ظلّ هذا السياق الذي يمتاز بتنامي الدور التركيّ، أثار الاعتقاد لدى

الأوساط العلمية والأكاديمية بأنه بمثابة فرصة لنهوض العالم الإسلاميّ بقيادة تركيا، باعتبارها نموذجاً يُحتذى بها في ظلّ حالة الضّعف الذي يكتنفُ أغلب الدول العربية.

الفصل الثاني

السياسة الخارجية التركية قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم

أولاً: السياسة الخارجية التركية ومرحلة العثمانية الجديدة

تواكب ظهور مصطلح العثمانية الجديدة "The New ottoman Empire"مع اعتلاء (تورغت أوزال) سدّة الحكم في أنقرة عام 1989م، حيث كان قد أدّى اليمين الدستورية باعتباره رئيساً لتركيا في التاسع من نوفمبر، وقد سعى أوزال إلى الاستفادة من الظّروف الدولية المستجدّة والمواتية المصاحبة لتقلّص حدّة الصّراع الدوليّ، وبدأت معالم الانفتاح في مسار السياسة الخارجية التركية قد عَبّر عنه أوزال في مناسبات عديدة بقوله: "أنا مقتنع بأنّ على تركيا أن تدعَ سياستها السلبية والمترددة السابقة، وأن تدخل في سياسة خارجية نشطة"، وارتباطاً بهذا التوجه الجديد دخلت منطقة الشّرق الأوسط، إلا أنّ هذه السياسة لقيت معارضةً شديدةً من قِبل بعض أفراد النخبة الكمالية التقليدية، فعلى سبيل المثال كتب الجنرال "تورمتاي" قائد الأركان للقوات المسلّحة قائلاً: "فليكن معلوماً أنَّ الأمة التركية وقادتها لم ينَسوا كيفية انجرارنا للدخول في الحرب العالميّة الأولى ومآسيها، وفي ذلك مثال تاريخيّ واضح لمغامرة نبعت أساساً من قراراتٍ فردية وطموحاتٍ طائشةٍ"، إذّا كان المبدأ الانعزاليّ الكماليّ لا يزال يجد لَهُ أنصاراً عديدين يتشبّثُ به كبار صانعي القرار[1].

[1] جاسم، حيدر، ومحمد محمود، **واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوروبي ومستقبلها**، 25، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2014م .

ثانياً: تركيا والمتغيرات الدولية

ارتبطت أهداف تركيا وتوجّهاتها بالساحة الدولية ذات الطبيعة المتغيّرة، وعلى هذا الأساس يمكن تحديد أهمّ المتغيرات الخارجية التي أدّت إلى بروز السياسة الخارجيّة التركية باعتبارها قوةً متوسطة مؤثّرة على الساحة الإقليمية والعالمية:

1. نهاية الحرب الباردة التي نتج عنها تفكّك الاتحاد السوفييتيّ، ممّا سبب فراغاً جيوسياسياً، حتَّم على تركيا الوقوع في مناطق تتشكّل من جديد سياسيّاً واقتصاديّاً واجتماعيّاً، وقد سَمِّي هذا العالم المنبثق عن الاتحاد السوفييتيّ بالعالم التركيّ الذي يقع بين جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز والبلقان، كما أنّ هذه المعطيات الجديدة اكتشفتها تركيا، وهي غير جاهزة من ناحيةِ البنيةِ النفسيةِ التحتيةِ ، والاستعداد اللوجستيّ، والتكتيكيّ، حيث أعادت تركيا نظرتها بإعادة ترتيب مقاييسها الجغرافيةِ، والثقافيةِ، والسياسيةِ، والاستراتيجيةِ، انطلاقاً من هذا الوضع[1] .
2. عملية التسوية السلمية للصّراع العربيّ–الاسرائيليّ، والتي وجدت فيها تركيا نفسها مجبرةً للتوجّه بقوة نحو الشّرق الأوسط أمنيّاً، اقتصاديّاً، وسياسيّاً، وذلك للبحث عن أمن تركيا ضمن نطّاق توازن ثابت، بموجب الموقع الجغرافيّ المهم وخيارات التوجّه المتاحة لتركيا.
3. حرب الخليج وما خلّفته من تداعيات إقليمية خاصّةٍ على تركيا، باعتبار الجوار الجغرافيّ بينه وبين العراق، هذا المتغير خلّف تحدياتٍ أمنيةً كبيرةً على تركيا[2].
4. المتغير الأمريكيّ، أسهم التغيّر في استراتيجيات الولايات المتّحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة في بروز السياسة الخارجية التركية، إذ إنّ انتقال الولايات المتّحدة من

---

[1] أوغلو، أحمد داوود، **العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في السياسة الدولية**، 96 .

[2] خورشيد، دلي، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**، 9 .

استراتيجية الردع إلى سياسة الاحتواء في أثناء الحرب الباردة، إلى الحروب الاستباقية التي أعلن عنها الرئيس السابق جورج بوش في تصريح له في سبتمبر2002م قائلا :"إنَّ استراتيجية الأمن القوميّ للولايات المتّحدة الأمريكية، تصرّ على العمل الاستباقي، إن لم يكن الانفراديّ ليحلّ محلّ المذاهب التي توالت خلال القرنيين التاسع عشر والعشرين، العزلة، والاحتواء، والردع [1].

5. القضاء على الإرهاب وأحداث (11) سبتمبر 2001م، وما خلّفته من تداعيات على الساحة الدولية، لذا فرضت الاستراتيجية الأمريكية المنتهجة على الساحة الدولية عودة الدور التركيّ باعتباره شريكاً استراتيجيّاً لا يستغني عنه في تسيير الأجندة الدولية، ولعلّ التحالف الدوليّ ضدّ الإرهاب الذي قادته أمريكا ضدَّ حركة طالبان، وشاركت فيه تركيا خير دليل على ذلك، ومن هنا برزت تركيا باعتبارها مهمَّاً في منطقتي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وهي أيضاً محور جيوبوليتيكيّ مهم لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الأمريكية، على اعتبار أنَّ تركيا دولة ديموقراطية مسلمة علمانية وحيدة في المنطقة، يمكن أن تؤدّي دور الوسيط الإقليمي[2].

---

[1] كمال ، عبد الله حسن ، **استراتيجية تركيا في الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م** ، 118 ، رسالة دكتوراه ، جامعة السليمانية ، العراق ، 2006م .

[2] نفسه،121.

بوادر التحوّل في السياسة الخارجيّة التركيّة الجديدة

مع بروز التغيرات الدولية، خاصّة أحداث عام 2001 م، و الغزو الأمريكيّ للعراق عام 2003م، وقيام الولايات المتّحدة بالقضاء على الإرهاب المتمثّل في حركة طالبان واحتلالها أفغانستان[1]، لكن بوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، أحدث تحولاً عميقاّ، ليس فقط في التوجيهات، بل حتّى في أصول السياسة المتّبعة ، حيث إنها المرة الأولى التي يأتي فيها حزب سياسيّ يحمل مسبّقاً رؤيةً مختلفةً عن مكانة تركيا وموقعها في الساحتين الإقليمية والدولية[2].
ويتعّين إدراك إعادة توجيه علاقات تركيا الخارجية في إطار التصوّر العثمانيّ الجديد[3] استناداً إلى نظرية العمق الاستراتيجي[4] التي وضعها أحمد داوود أوغلو (الذي شغل منصبي الخارجية ورئاسة الوزراء سابقاً) [5].

---

[1]بوبوش، محمد، **التوجهات الجديدة للسياسة التركية الخارجية**، 37 .

[2]نور الدين، محمد، **السياسة الخارجية أسس ومرتكزات**، 128 .

[3] **العثمانية الجديدة**، مبادرة أطلقها الرئيس التركي السابق تورغوت أوزال والتي كان جنكيز تشاندار، المعلقّ والمحلّل السياسيّ ومستشار أوزال من أبرز المنظّرين لها، والعثمانية الجديدة هي نتاج لتبدل الظّروف التي وُلد في ظلّها كيان الجمهورية التركية، وهي بذلك تجاوز لأحد أهمّ طروحات الكمالية في السياسة الخارجية حول الانكفاء إلى حدّ الانعزال عن التورط في ما يجري خارج الحدود وفقاً لشعار (سلام في الوطن، سلام في العالم)، وقد كان التورّط التركيّ الكامل في حرب الخليج الثانية ذروة التعبير عن إسقاط ذلك الشعار، وهي قيام تركيا بدور حيوي وفاعل في محيطها الممتد من الأدرياتيك إلى الجمهوريات الإسلامية في القوقاز وآسيا الوسطى، وهي المصطلح الذي أطلق على ما يحدث في تركيا الجديدة منذ العام 2002م، وصعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، والاستفادة من الأحداث الإيجابية في التاريخ الطويل لهذه الدولة وللدور الذي قامت به على مدى سبعة قرون، وهو ما قد يخدمها في تنامي دورها في منطقة الشرق الأوسط، وعلى الرغم من ذلك اعترض داوود أوغلو وحزب العدالة والتنمية بشكل قويّ على تسمية الغربيين للسياسة التركية الجديدة بالعثمانية الجديدة لتجنبهم أن ترتبط سياستهم الجديدة بالهيمنة والاستغلال، ولكنهم أرادوها قائمة على التعاون وتجاوز المشكلات ، هورموزلو ، آرشد ، **العثمانية الجديدة** ، ترك برس ، 29/أكتوبر/2016 :
.http://www.turkpress.co/node/26817

[4]**العمق الاستراتيجي**، مصطلح عسكريّ يُستخدم لوصف المناطق الفاصلة بين خطوط القتال وبين المدن الكبرى ومناطق الثقل السكانيّ والصناعيّ للدولة ، يكمن المعيار الأساسيّ للمناطق التي تشكّل عمقاً استراتيجياً في مدى قدرة الجيش على الانسحاب تكتيكياً من تلك المناطق في حال تعرّضه لهجوم معادٍ دون أن يخسر الحرب أو القدرة على مواصلة الحرب، إلا أن وزير الخارجية التركية سابقا أحمد داوود أوغلو يحاول اقلمته واستثماره في ميدان العلوم السياسية، وبالتحديد في علاقات بلاده الدولية، من خلال رصد مظاهر هذا العمق التي تتمتع به تركيا، ساعياً إلى إخراجها من حالة الطرفية الهامشية، التي عاشتها خلال الحرب الباردة ونقلها إلى مصافّ بلدٍ مركزيٍّ، فاعلٍ ومبادرٍ، ويقوم بأدوار محورية، ومؤثر في مختلف القضايا الاقليمية والدولية ، كوش ، عمر ، **العمق الاستراتيجي** :
/http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2010/11/22

[5]نوفل، ميشال، **عودة تركيا إلى الشرق : الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية**، 84 .

والذي جمع بين المعيارين "العمق الجغرافيّ" الاستراتيجيّ و "العمق التاريخيّ" الثقافيّ لتركيا تحت اسم واحد هو "العمق الاستراتيجيّ" والفكرة الرئيسيّة من هذه النظرية هي أنّ قيمة أيّ دولة في العلاقات الدولية تنبع من موقعها الجيو–استراتيجيّ وعمقها التاريخيّ[1]، ولهذا فإنَّ تركيا تتميّز بالعمق الجغرافي لأنّها دولة مركزية، كما أنها تعدّ عمقاً تاريخيّاً يتّمثل بالإرث العثمانيّ، الذي انعكس على واقع الدولة التركية المعاصرة بوجود خليط من العناصر البشرية المختلفة جميعاً تلتقي تحت مظلة الدولة التركية[2]، كما أنَّ هذه النظرية تقوم على مجموعةٍ من الاستعدادات والتوجيهات الأساسيّة يتقدمها الاستعداد للتصالح مع إرث تركيا الإسلاميّ والعثمانيّ داخلياً وخارجياً[3] : **داخلياً** ، التصالح مع الإرث العثمانيّ يفسح المجال أمام تعريف جديد للمواطنة، أكثر تقبُّلاً لتعدّد الثقافات والأعراق، فضلاً عن درجة أعلى من التسامح في تعريف العثمانية، والتخفيف من حدّة القطيعة مع هوية تركيا باعتبارها دولةً إسلاميّةً ،**أما خارجياً**، فيتمثّل في توسيع رؤى السياسةِ الخارجيّةِ التركيةِ من خلال احتضانِ إرث القوى العظمى العثمانيّ، وإعادة تعريف هوية تركيا الاستراتيجية والقومية [4].

وفي هذا الإطار، يتعيّن على تركيا أن تمارس دوراً أكثر حيويةً في السياسةِ الخارجيّةِ، وأن تعتمد القوة الناعمة سياسيّاً واقتصاديّاً في الولاياتِ العثمانيةِ السابقةِ، وفي المناطق الأخرى، حيث لتركيا مصالح قوميّةٌ واستراتيجيّة[5]، وذلك انطلاقاً من مجموعة مبادئُ وأُسسٌ حدّدها أحمد

---

[1] المديني، توفيق، "**السياسة الخارجية التركية الجديدة كما يراها أوغلو الموقع الاستراتيجي في الساحة الدولية**"، جريدة المستقبل، العدد 3808 .

[2] onis . ziya .**and suhnas yilmaz** . **Between Europeanization and Euro – Asianism: foreign policy Activism in Turkey During** .5

[3] نوفل، ميشال، **عودة تركيا إلى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية**، 84 .

[4] معوض، علي جلال، "**العثمانية الجديدة؟ الدور الاقليمي التركي في الشرق الأوسط** "، 7–8 .

[5] نوفل، ميشال، **عودة تركيا إلى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية**، 84 .

داوود أوغلو عام 2001م في كتابه: "العمق الاستراتيجيّ: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"، متمثّلة في الآتي:

مبدأ التوازن السليم بين الحرية والأمن:

هذا المبدأ يساعد الدول على التأثير في محيطها ذلك، لأنّ مشروعية الأنظمة السياسيّة تنطلق من مدى قدرتها على توفير الأمن لشعوبها دون تقليص حرّياتهم، المقصود هنا هو أن الأنظمة التي توفّر الأمن لشعوبها في ظلّ غياب للحرّيات تتحوّل مع الوقت إلى أنظمة سلطوية، وحسب داوود أوغلو، فإنّ تركيا قد نجحت في هذه المعادلة، فرغم التحدّيات التي تعرّضت لها تركيا في عام 2001م المتمثّلة في الكفاح ضدّ الإرهاب وتهديداته، إلا أنها حَرَصت على حماية الحرّيات المدنية، ففي خريف 2007م قام الجيش التركيّ بعملية عسكرية ضدّ التشكيلات الإرهابية في العراق لعدّة أسابيع، ورغم ذلك لم تعلن السلطات التركية حالة الطوارئ، كما أنّ الانتخابات أيضاً لم تتأثر، هذه التجربة بيّنت أنّ الميزان بين الديمقراطية والأمن مستقرّ في تركيا، وأنها من بين البلدان في منطقة الشرق الأوسط التي نجحت في التقدّم على صعيد الإصلاح السياسيّ دون التفريط بالمتطلّبات الأمنية، وهو ما جعل تركيا نموذجاً للبلدان الأخرى[1].

[1] أوغلو، أحمد داوود، **العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في السياسة الدولية**، 612 .

مبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار:

وهذا المبدأ يفرض تصفية كلّ الخلافات والمشكلات مع دول الجوار، والعمل على استقرار الأوضاع السياسيّة والأمنية في تلك الدول[1]، ويدفع موقع تركيا الجغرافيّ وَفق قناعة أحمد داوود أوغلو أنقرة إلى أن تغدو عنصراً فاعلاً، لا في إقليم واحد تنتمي إليه فحسب، بل في مختلف الأقاليم التي تَعدُّ نفسها تنتمي إليها، بحيث لا يقلل حضورها المكثف على المستويات السياسيًة، والاقتصاديةِ، والثقافيةِ في أيٍّ منها من أهمّية حضورها في الأقاليم الأخرى بالمستوى والكثافة نفسها[2].

ويعني هذا المبدأ إخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات، والدخول في صورة البلد ذي العلاقات الجيّدة مع الجميع، وتحقيق هذا المبدأ يمنح السياسة الخارجيّة التركية قدرةً استثنائيةً على المناورة، وهو مبدأ تتّضح نتائجه الإيجابية بجلاء لكلّ متابع، فعند مقارنة وضع تركيا الآن بما كانت عليه قبل سنوات فإنّنا نجدُ أنَّ علاقاتها مع كافة دول الجوار باتت علاقاتٍ وطيدة ومتينةً [3].

ويرى داوود أوغلو أنَّ مبدأ "صفر مشاكل" طُبِّق بنجاح مع الجيران في الأعوام السّبعة الأولى من حكم حزب العدالة والتنمية، وأنّ علاقات تركيا مع جيرانها أصبحت تتبع مساراً أكثر تعاوناً، فهناك اعتماد اقتصاديّ متبادل ينمو بين تركيا وجيرانها، ففي 2009م على سبيل المثال، حقّقت تركيا تقدماً دبلوماسيّاً كبيراً مع أرمينيا التي تبقى العلاقة معها في كلّ الأحوال الأكثر إشكالية

---

[1] إدريس، محمد، **تركيا وتحديات نظرية "العمق الاستراتيجي"** ، 50 .

[2] عبد القادر، محمد، **تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية، تركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، 579 .

[3] نور الدين، محمد، **السياسة الخارجية: أسس ومرتكزات، تركيا: بين تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، 138.

في سياسة تركيا الإقليمية، ووصلت العلاقات التركية الأمريكية إلى نقطة تستطيع تحقيق تعاون ثنائي، والعمل من أجل الاستقرار العالميّ، وإنجازات تركيا المهمّة في علاقاتها الاقليمية دفعت صُنّاع القرار إلى أخذ هذا المبدأ خطوةً أبعد، سعيّاً وراء تعاونٍ كاملٍ مع جيرانها، منذ منتصف 2009م، حيث أسّست تركيا لقاءاتِ لجانٍ استراتيجيةً على مستوى عالٍ مع العراق، وسوريا، واليونان، كما أنَّ هناك لقاءاتِ حكوميةً مشتركةً تناقش في تفاصيل القضايا الثنائية السياسيّةِ، والاقتصاديّةِ، والأمنيّةِ، كذلك هناك إعداد لتأسيس آلياتٍ مماثلةٍ مع بلغاريا، وأذربيجان، وأوكرانيا، ودول أخرى مجاورة، وقد ألغت تركيا تأشيرات الدخول مع سوريا، وطاجكستان، وألبانيا، والأردن، وليبيا، وروسيا وغيرها، كذلك زادت تجارة تركيا مع جيرانها والمناطق المجاورة زيادة كبيرة في الأعوام الماضية[1].

وفي مقابلة للكاتب لمحمد عبد القادر مع وزير الخارجية التركيّ حينها أحمد داوود أوغلو، في مركز الدراسات السياسيّةِ والاستراتيجيةِ بالأهرام بتاريخ 3أيلول/سبتمبر 2009م، أكّد داوود أوغلو سَعيَ تركيا إلى إحلال السّلام، وإنهاء الصّراعات في البيئة الإقليمية المحيطة بتركيا، من خلال تبنِّي استراتيجية المشاركة الفَعّالة لتحقيق مبدأ "تصفير المشكلات"، وقد انعكس التزام السياسة الخارجية التركية بهذه الاستراتيجية على دوائر الحركة الرئيسة لتركيا في الشرق الأوسط، وفي البلقان، والقوقاز، وآسيا الوسطى [2].

واستراتيجية المشاركة الفَعّالة هذه تتحقّق من وجهة نظر داوود أوغلو من خلال الحوار السياسيّ الرفيع المستوى مع كلّ الأطراف، والعمل على أن يكون "الأمن للجميع" وليس لطرف

---

[1]أوغلو، أحمد داوود، **العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في السياسة الدولية**، 613 .

[2]عبد القادر، محمد، **تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية، تركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، 581 .

دون آخر، وتكريس سياسة التعاون والاعتماد المتبادل بين الدول باعتبار هذه السياسة هي الآلية الأساسيّة للسّلام، إضافة إلى التعايش الثقافيّ، واحترام الاختلافات، وتجنّب النّعرات الطائفية والعرقية، أو إثارة قضايا التمايز الطائفي (سُنّيّ، شِيعيّ) أو العرقي (كرديّ، عربيّ، سلافي) وغيرها [1].

بالإضافةِ إلى كلّ ذلك لا بدَّ لتركيا من التنسيق مع القوى العالميّة أيضاً لتحقيق استراتيجية المشاركة الفَعّالة، حيث ترى تركيا أنّ أهدافها تتعلّق بأن تغدوَ خلال النصف الأول من القرن الحالي أحد اللاعبين الأساسيّين على الصعيد العالميّ، وهي تعتبر أنها مرشّحةٌ لأداء هذا الدور، ولتلتحقَ بقّوى عالميّةٍ كبرى مثل الهند، والصّين، وروسيا [2].

مبدأ التأثير في الأقاليم الداخليّة والخارجيّة لدول الجوار:

يقصد به تأثير تركيا في البلقان والشّرق الأوسط والقُوقاز وآسيا الوسطى، ويُلحظ في هذا السّياق قيام تركيا بدور فَعَّال في أزمتي البوسنة والهرسك وكوسوفو، ومشكلة حزب العُمّال الكردستانيّ والأزمة السّورية–التركية خلال عقد التسعينيّات، ويؤكّد وزير الخارجيّة أنّ صورةً سلبيةً وإدراكاً خاطئاً وأزمة ثقة بين العرب وتركيا "تأطرت هذه الصّورة السلبية في زعم الأتراك أنَّ العرب قد خانوا الدولة العثمانية وطعنوها في ظهرها، وزعم العرب أنَّ الاتراك قد احتلّوا

---

[1] إدريس، محمد، **تركيا وتحديات نظرية "العمق الاستراتيجي"** ، 50.

[2] عبد القادر، محمد، **تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية، تركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، 582.

العرب لأربعة قرون.". ولكنّ تركيا من خلال سياستها الخارجية البرجماتية استطاعت أن تبنيَ جسوراً للتواصل الفعَّال مع العرب[1].

مبدأ السياسة الخارجية متعدّدة الأبعاد:

يرتكز هذا المبدأ على أنَّ العلاقاتِ مع اللاعبين الدوليين ليست بديلةً عن بعضها البعض، بل هي متكاملة فيما بينها [2]، حيث تسعى تركيا إلى تنمية علاقاتها وتعميقها بدول المنطقة، بما فيها العراق وإيران وسوريا، ومن ناحية أخرى تسعى إلى إحداث توازنٍ دقيقٍ في علاقاتها بكلٍّ من إسرائيل والولايات المتّحدة الأمريكية [3].

مبدأ الدبلوماسية المتناغمة:

لا شَكَّ في أنَّ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم أسهم في زيادة أداء تركيا الدبلوماسيّ، وذلك من خلال استضافتها للعديد من المؤتمرات والقِمم الدولية، مثل قمة حلف شمال الأطلسيّ، وقمة منظمة المؤتمر الإسلاميّ، كما أصبحت عضواً مراقباً في منظّمة الاتحاد الإفريقيّ عام 2007م [4].

---

[1] أوغلو، أحمد داوود، **العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في السياسة الدولية**، 613.

[2] نفسه، 114.

[3] معوض، علي جلال، "**العثمانية الجديدة؟ الدور الاقليمي التركي في الشرق الأوسط** " ، 5.

[4] أوغلو، أحمد داوود، **العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في السياسة الدولية**، 614.

مبدأ الأسلوب الدبلوماسيّ الجديد:

تحوّلت تركيا في نظر العالم من دولة جسر إلى دولة مركز قادرة على رسم خريطة جديدة لتوجّهاتها الاستراتيجيةِ القائمةِ على التّدخل لحلّ وطرح المبادرات الدبلوماسيّة للقضايا الإقليميّة والدولية، قبل تحولها إلى أزمات ونزاعات تهدّد استقرار العالم والجوار الإقليميّ، ومن الأمثلة على ذلك: جهود تركيا في المصالحة الفلسطينية، والحوار السّنّيّ الشّيعيّ ، والتوّسط بين أطراف الأزمة اللبنانية، والوساطة بين سوريا وإسرائيل[1].

و يشير أحمد داوود أوغلو إلى أربعة مبادئ ترتكز عليها الرؤية التركية تجاه الشّرق الأوسط، وهي:

1. إحلال الأمن المشترك وتحقيقه لكلّ دول المنطقة.
2. الارتقاء بمستوى الحوار السياسيّ إلى أعلى درجة.
3. تعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات المنطقة للوصول إلى مرحلة التكامل والاندماج بما يحقّق الاستقرار في المنطقة.
4. التعايش الثقافيّ ويكون بالحفاظ على وحدة الكيانات القائمة في أُطر التسامح الثقافي، والتعددية، وتجنّب إثارة قضايا التمايز الطائفية والعرقية [2].

[1] أوغلو، أحمد داوود، **العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في السياسة الدولية** ، 614.

[2] نفسه، 620.

محدّدات السياسة الخارجيّة التركية تجاه منطقة الشّرق الأوسط

تقوم السياسة الخارجيّة التركية الجديدة على عدّة محدّدات متباينة أثرت على توجّهاتها الخارجيّة باتجاه منطقة الشّرق الأوسط، وأهمّ هذه المحدّدات:

المحدّدات الداخليّة:

تمتلك تركيا مواردَ طبيعيةً مختلفةً، ومساحةً جغرافيةً كبيرةً، وموقعها الاستراتيجيّ المطلّ على منطقة الشّرق الأوسط، وامتلاكها للقوة البشريةِ والاقتصاديةِ والعسكريةِ، كلّ هذا مكّنها من القيام بدور فاعل في العلاقات الدولية[1]:

1. الموقع الجيو – استراتيجيّ:

شّكلت تركيا دوراً مهمّاً لها في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، نظراً لموقعها الجغرافيّ والاستراتيجيّ المميّز، وقد عُرِفت– على مرّ التاريخ–، بأنَّها مركز لقارات العالم القديم (الإمبراطوريات الثلاث القديمة: الرومانية، والبيزنطية، والعثمانية)، تبلغ مساحة تركيا حوالي(780567كم2) ، ويبلغ طول حدودها 2753كم ، وتُطِلّ على سواحل بطول 8333كم، كما يتمتّع موقعها ببعض المميّزات التي أدّت ولا تؤدّي تلعب دوراً كبيراً في العلاقات الدولية بسيطرتها على مضيقي "البوسفور والدردنيل" اللذّين يربطان مياه البحر الأسود بمياه البحر المتوسّط عَبر بحر مرمرة، وتفصل طرف أوروبا في جنوبها الشّرقي عن طرف آسيا الغربيّ.

وتركيا قسمان ،**الأول** في آسيا الغربية، ويحدّه البحر الأسود وأرمينيا شمالاً، والمضائق وبحر مرمرة وبحر إيجة غرباً، وسوريا(822كم) والبحر المتوسّط والعراق(331كم) جنوباً، وإيران (454كم) شرقا، **ويقع القسم الثاني** في أوروبا، وتحدّه من جهة اليابسة أراضي اليونان

[1] جونسن، لويد، **تفسير السياسة الخارجية**، 244.

وبلغاريا(269كم)، ومن الغرب بحار إيجة، مرمرة والأسود[1]، فالموقع الجغرافيّ المتميّز لتركيا جعلها تقوم بدور فاعل في أثناء الحرب الباردة، كما خوّلها بالقيام بدور فَعَّال في حرب الخليج الثانية، كما كان لها موقف مهمّ من الحرب على العراق.

2. الموارد المائية:

تعدّ المياه أحد المحدّدات الأساسيّة للسياسة الخارجيّة للدول، خاصّة في العصر الحالي، وذلك لما تمتلكه الدولة من قوة عند توفّرها على منابع الأنهار، بالإضافة إلى شواطئها مع البحار، والمحيطات وامتلاكها أيضاً على مضائقَ إقليميةً ودوليةً، وكلّ هذه العناصر توفّر للدولة قوةً تجعلها تتبنّى سياسةً خارجيةً مميزةً وفاعلةً [2] ، وتقع تركيا في منطقة تحتوي على الكثير من الموارد المائية، حيث تبلغ حصّة الفرد من الماء للشّرب وللاحتياجات المنزلية في تركيا حوالي (1570) متراً مكعباً للفرد سنوياً، وتبلغ كمّية المياه التي تمتلكها تركيا حوالي خمس ما هو موجود عند البلدان الغنية بالموارد المائية.

وأسهمت الموارد المائية في توجيه السياسة الخارجيّة التركية، ما جعلها تستخدم هذه الموارد ورقة ضغط على الدول العربية المجاورة لها، والتي لديها معها أنهارٌ مشتركةٌ بهدف إضعاف هذه الدول وإذعانها لما يخدم المصالح التركية ويحقّق أهدافها، وهذا ما جعل العلاقاتِ التركيةَ مع سوريا والعراق تتميّز بالتوتّر منذ أواخر الثمانينيات، وازدادت حدّة هذا التوتّر عندما لجأت

---

[1] الكيلاني، عبد الوهاب وآخرون، **موسوعة السياسة**، 709/1 .

[2] السبعاوي، عوني عبد الرحمن، عبد الجبار مصطفى النعيمي، **العلاقات الخليجية–التركية: معطيات الواقع وآفاق المستقبل**، 49 .

تركيا خلافاً للاتفاق المعقود بينها وبين كلّ من العراق وسوريا عام 1946م[1]، إلى تنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول[2].

تُعدّ عملية تحكُّم تركيا في الموارد المائية لنهري دجلة والفرات من المحدّدات الأساسيّة للسياسة الخارجيّة التركية تجاه كلّ من سوريا والعراق، ولا زالت تركيا تصرِّحُ بين الحين والأخر بأنَّ هذين النهرين هما نهران تركيان، فرئيس الحكومة الأسبق للجمهورية التركية السّيد "سليمان ديميريل" صرَّح في مايو/أيار 1990 م[3] :"إنَّ لتركيا السيادةَ التامّةَ على مواردها المائية، ولا يجب أن تخلق السدود التي تُشّيدها على نهري دجلة والفرات أيّ مشكلة دولية، ويجب أن يدرك الجميع أنّ نهري دجلة والفرات هما نهران تركيان حتّى النقطة التي يغادران فيها الإقليم التركي".

هذا التصريح أكدّ أهميّة الموارد المائية في السياسة الخارجية التركية، وذلك من خلال استغلالها للضغط على سوريا والعراق ومساومتهما، خاصّة فيما تعلّق باتهامها لسوريا ولبنان بدعمهما لقيادات حزب العُمّال الكردستاني المتمّرد، وبالتالي عملت تركيا على تسييس هذه الثروة الطبيعية فيما يخدم مصالحها لتحقيق أهدافها المستقبلية[4].

---

[1]هو اتفاق تم بموجبه حل مشكلة مياه دجلة والفرات بين تركيا وسوريا والعراق، بحيث اتفقوا على توزيعها بشكل يرضي الأطراف الثلاثة.

[2]هو مشروع تضمن إقامة 21سدا منها 17 سد على الفرات وسدود على دجلة، إضافة إلى إقامة 17 محطة توليد كهرباء.

[3]العجيلي، محمد صالح، **متغير المياه في العلاقات العربية–التركية**، 258 : http://www.awu-dam.org/index.html .

[4]العجيلي، محمد صالح، **متغير المياه في العلاقات العربية–التركية**، 263 : http://www.awu-dam.org/index.html .

يمكن حصر أهداف هذا التسييس في النقاط الآتية:

أ. استخدام المياه ورقةَ ضغط ضدّ سوريا، ما يُفضي إلى إضعافها واستجابتها لمطالب الكيان الصهيونيّ بشأن القضّية الفلسطينية ولبنان والأراضي السورية المحتّلة، لينسجم ذلك مع الاتفاق الأمنيّ والعسكريّ بين تركيا وإسرائيل، والذي يرمي إلى خلق محورٍ استراتيجيّ واقتصاديٍّ شرق أوسطيّ، وبما يتلاءم مع مصالحهما في المنطقة.

ب. استخدام الموارد المائية ورقةَ ابتزازٍ ضدّ دول الجوار النفطية، وخاصّة العراق، لتحقيق هدفها الاستراتيجيّ المعلن في معادلة المياه_النفط، فضلاً عن الحصول على النفط الخليجيّ، مستغلّةً بذلك قلّة الموارد المائية في تلك الدول.

ج. رغبة تركيا بأن تصبح قوةً إقليميةً فاعلةً في المنطقة، وكذلك لإنعاش اقتصادها المتدهور في بداية التسعينيات من القرن الماضي، وبتلك السياسة المائية تَحسَّنَ الاقتصاد التركيّ بعد إقامة مشروعات التعاون الإقليميّ، حيث اقترحت مشاركة إسرائيل في هذه المشاريع وربطه بتحقيق السلام في المنطقة.

د. تحقيق الاستراتيجية المشتركة بين تركيا وإسرائيل، والتي تقضي باستغلال المسألة المائية لتهديد الأمن المائيّ العربيّ وفقاً لتصوراتٍ وخططٍ إسرائيليةٍ لها مكانةٌ خاصّةٌ لتركيا في إطار عدّة مشاريع إقليمية، مثل مشروع الشّرق أوسطية[1]، ومشروع الشّراكة الأورومتوسطية، والمشروع الاتحاد الأخير من أجل المتوسط، وذلك لربط إسرائيل بالدول العربية عَبر تركيا، سواء استعملت تركيا المسألة المائية ورقةَ ضغط على العرب، أو استعملتها ورقةً تعاونيةً تدخل بها إسرائيل في حالة تطبيع غير مباشر مع الدول العربية.

[1] العجيلي، محمد صالح، **متغير المياه في العلاقات العربية–التركية**، 264:
http://www.awu-dam.org/index.html

3. **المقدرات الاقتصادية:**

تُعدّ الموارد الاقتصادية (الأرض، العامل البشريّ، المواد الخامّ، والموارد الطبيعية) من أسباب القوة الاقتصادية للدولة، ولها تأثيرٌ كبيرٌ في توجيه السياسة الخارجيّة للدولة، فإقليم (أرض) الدولة يشمل ما تحت الأرض من مواردَ اقتصاديةٍ طبيعيةٍ ، كمصادر الطاقة (البترول، الفحم، الغاز، المواد النووية)، أو ثروات معدنية (كالحديد، والقصدير، والذهب)، وتتمّثل أهمّية الموارد الاقتصادية فيما تتيح للدولة من قدراتٍ ماليةٍ تمثّل عنصر قوة مزدوج (مورد + قدرة)، كما أنها تمثّل الأساس الماديّ للنمّو الاقتصاديّ، والتبادل التجاريّ في إطار الاقتصاد الدوليّ [1].

أما إذا كانت الدولة تعاني من خَلل في بنيتها الاقتصادية، فإنَّ ذلك ينعكس سلباً على سياستها الخارجيّة من خلال محاولاتها الحصول على مواردَ اقتصاديةٍ كالمِنَحِ ، والمساعدات، والقروض للخروج من أزمتها الاقتصادية، وتبقى هذه الدولة رهينةً لأهداف الدول المقرضة ومصالحها، وهو ما يؤدّي إلى فقدان استقلالية قرارها السياسيّ، وقد برز العامل الاقتصاديّ في تركيا باعتباره عاملاً مهمّاً من عوامل نجاح حزب العدالة والتنمية، الذي قدّم لتركيا نموذجاً مميّزاً في الاقتصاد، ممّا انعكس على الوضع الداخليّ، فقد أدى النجاح الاقتصاديّ إلى نجاح داخليّ، وكذلك نجاح في السياسة الخارجيّة [2]، وأهمّ المميّزات العامة للاقتصاد التركيّ:

1. **الدخل القوميّ والفرديّ:** الدخل القوميّ أحد المؤشّرات على قوة الدولة، فكلّما زاد الدخل القومي تعاظمت قوة الدولة، والاقتصاد التركي يؤدّي دوراً هاماً في قوة تركيا وفي سياستها الخارجية، فبعد أن بلغت نسبة التراجع في إجماليّ الناتج القوميّ غير الصافي (6.4%) في سنة 1999م مقارنة بعام 1998م ، وهي أكبر نسبة تراجع وتقلّص في الاقتصاد منذ 55 سنة، حيث كان

---

[1] حسين، بسام، **الموارد الاقتصادية (عناصر الإنتاج)**، موسوعة العلوم، 2014/7/31 : http://www.ar-science.com/2014/07/economics-resources.html .

[2] أزتوروك، إبراهيم، **التحولات الاقتصادية التركية بين 2002-2008م**، 175 .

أكبر تراجع وتقلّص شهده الاقتصاد التركيّ في العهد الجمهوريّ كان في عام 1945م، وقد بلغت نسبة التقلّص آنذاك (15.3%)[1]، ولكن منذ فوز حزب العدالة والتنمية، وتسلُّمه السلطة في تركيا، فقد غدا الاقتصاد التركيّ في تمام عافيته وصعوده، وأصبح يُعدُّ من الاقتصاديات العشرة الصاعدة في العالم، وأصبح الاقتصاد التركيّ السابع عشر في العالم، وسادس أكبر اقتصاد في الاتحاد الأوروبيّ[2].

ويبلغ دخل تركيا سنويًّا نحو سبعمائة مليار دولار[3]، وحسب مؤسّسة الإحصاء التركية، فإنَّ الدخل القوميّ للفرد قد تضاعف مرتين ونصف في غضون الأعوام العشرة الأخيرة، اعتباراً من عام 1998م، حيث كان الدخل القوميّ للفرد 4 آلاف و300 دولار[4]، وقد أصبح نصيب الفرد من الدخل القوميّ الاجماليّ في عام 2007م 12090 دولاراً [5].

2. الناتج المحلّيّ الإجماليّ: تُعدُّ صادرات المنتجات التركية من أهمّ مصادر الدخل القوميّ التركية، إضافة إلى المصادر الأخرى، وأهمّ الصّناعات في تركيا هي المنسوجات، وأهمّها السّجّاد، والمواد الغذائية، والمشروبات، والكهربائيات، والسّيّارات، والكيماويات ، أما أهمّ الثروات المعدنية التي تمتلكها تركيا، فهي الفحم الحجريّ، والفحم النباتيّ، والحديد، والرصاص، والخارصين، والنّحاس، والفضّة، كما أنّ تركيا من أكبر منتجي معدن الكروم في العالم، كما يشكل القطن، والشاي، والتبغ، والزيتون، والعنب، والحمضيّات، والخضراوات أهمّ المحاصيل الزراعية في

---

[1] **الاقتصاد التركي...للخلف دور**، إسلام أون لاين، 30/أبريل/2003 .

[2] علي، بدر خان، **تركيا بين دورها الإقليمي المتعاظم ومشكلتها الكردية المستعصية :** www.annidaa.org

[3] منور، هشام، **تركيا: دخول المنتدى العالمي من بوابة الدور الاقليمي**، 2008/10/16 م ، .ar.Timeturk.com

[4] كاكه يي، **تركيا إلى أين**، 6/تشرين الثاني/ 2008 م.

[5] population Reference Bureau 2008 .

البلاد، وتركيا من أكبر منتجي البندق في العالم، كما توفّر السياحة لتركيا مورداً مهمّاً، حيث تدرّ عليها هذه الصّناعة حوالي ثمانية مليارات دولار سنوّيا[1].

وتُعدُّ جمعية توسياد "جمعية رجال الأعمال والصّناعيين الأتراك" أبرز قوة اقتصاديّة علمانية مؤثرّة على الحكومات التركية المتعاقبة، وتتحكّم في (47%)من القيمة الاقتصادية التي تنتجها تركيا[2]، والاقتصاد التركيّ الإقليميّ الأكثر ديناميكية وقيادية، واستمرار الصُعود التركيّ على هذا النحو سيفرض على جيرانها أن يكونوا أقلّ عداوة تجاهها [3].

وقد خاض حزب العدالة والتنمية الانتخاباتِ البرلمانيةُ التركيةَ التي جرت في خريف 2002م في سياق أزمةً اقتصاديةً عاصفةً مقرونةً بشعور عام لدى الأتراك بفساد الطبقة السياسيّة الحاكمة حينذاك، وقد فاز هذا الحزب في هذه الانتخابات، وقد اجتهد أن يقدم نموذجاً إيجابياً للحكم في المجالات المختلفة، وخاصة الاقتصادية، حيث انخفضت نسبة التضخّم من (70%)عام 2002م إلى قرابة (10%) عام 2006م، وزيادة حجم الاقتصاد التركيّ بنسبة (30%)، وارتفاع الناتج القوميّ الإجماليّ إلى الثّلث، وارتفاع سعر الليرة التركية، ومعدل النموّ خلال السنوات الأربع بـ(7%)[4]، وقد أثبتت حكومة العدالة الأولى أنها ركيزة الاستقرار في تركيا والضامن له، لذلك صوّت الناخب التركيّ في الانتخابات التالية التي جرت في 22/تموز/ يوليو 2007م، ومرّة أخرى للعدالة والتنمية ليحصل على(340) مقعداً من مقاعد المجلس الوطنيّ

---

[1] **population Reference Bureau 2008.**

[2] خشرم، عمر، **الصراع من بوابة الاقتصاد، تركيا...صراع الهوية**، 66 .

[3] باكير، علي حسين، **تركيا في طور استعادة دور تاريخي في المنطقة**، صحيفة الخليج الإماراتية، 2007/8/17م.

[4] النعيمي، لقمان عمر محمود، **أي مستقبل لتركيا وسياستها الخارجية بعد انتخاب غول رئيسا فيها**، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، لندن ، 2007/10م .

التركيّ الكبير (البرلمان) البالغة (550) مقعداً، وحُسِم الأمر لحكومة من المتوقّع أن تشكل مرحلة استقرار سياسيٍ لصالح الاستقرار الاقتصاديّ للبلاد[1]، حيث إنَّ الناخب قد رأى أنَّ العدالة والتنمية أدار البلاد اقتصادياً بشكل أرضى الطموح، وبناءً على السياسة الجديدة التي بدأت تنتهجها تركيا في ظل حكومة العدالة والتنمية، فقد أخذت بالتوجّه نحو الشرق في ظلّ سياسةٍ خارجيةٍ متعددةٍ الأبعاد، فهذه الحكومة والشارع التركيّ ورجال الأعمال يؤيدون تنويع الحكومة مصادر علاقاتها التجارية والاقتصادية[2].

في نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتيّ كانت الوجهة الأساسيّة لتركيا هي الاتحاد الأوروبيّ، وكانت أنقرة تقوم بكل الإصلاحات من أجل الانضمام للاتحاد الأوروبيّ، الذي تنتظر على أبوابه منذ (42) عاماً، وقد شهدت الفترة بين 1999 – 2007 م نسبة(56%–58%) من صادرات تركيا تذهب إلى دول الاتحاد الأوروبيّ، بينما كانت واردات تركيا عام 1996م من دول الاتحاد الأوروبيّ(56%) من وارداتها، ثمّ انخفض في العام 2008م ، وفقاً لتقرير مجموعة أكسفورد أناليتيكا للمرة الأولى منذ عقود إلى ما دون(50%) من حجم الصادرات التركية ودون(40%) من الواردات[3]، وفي توجّه تركيا نحو التبادل التجاريّ مع الدول الإسلامية فقد استطاعت أن ترفع حجم التبادل التجاري معها إلى(44%)، كما تمّ توقيع اتفاقيات تجارة حرّة بينها وبين (5) دول عربية: تونس، ومصر، والمغرب، وفلسطين، وسوريا، وقد استطاعت هذه

---

[1]كور وغلو، برهان، **قراءة في نتائج الانتخابات التركية**، الجزيرة نت، 2007 م .

[2]نور الدين، محمد، **تركيا من طرف إلى مركز**، إيلاف، 2004/8/13م .

[3]نافع، بشير، **السياسة الخارجية التركية وأسئلة ما بعد الحرب على غزة**، الجزيرة نت، 2009 .

الحكومة أن تصلحَ العلاقات مع الجوار، وأكثر الدول التي انفتحت عليها تركيا في العلاقات الاقتصادية هي سوريا وإيران[1].

المحددات الخارجيّة :

مؤسّسات صنع القرار الخارجيّ

يُعدّ النظام السياسيّ البيئة الداخلية التي يصنع فيها القرار الخارجي، وعليه فإنَّ اختلاف النُّظم السياسية يؤدّي إلى صناعة سياسيّةٍ خارجيّةٍ مختلفةٍ أو متقاربةٍ أو متباينةٍ، وعليه يسعى النظام السياسيّ إلى أقلمة سياسته الخارجيّة وَفق المتطلّبات الداخلية، سواء من المعارضة أو القوى الموالية، كما أنَّ التغيُّر في النظام السياسيّ للمجتمع يؤدّي إلى تغيير في السياسة الخارجية، كما أنَّ التغيير المجتمعيّ وتطوره سياسياً يؤدّي إلى تغيير السياسة الخارجية وتوجيهها، كما حدث مع الدولة التركية، عندما أُطِيح بنظام السلطة العثمانية إلى نظام مصطفى كمال أتاتورك سنة 1923م ، وعليه تحوّل النظام السياسيّ التركيّ بعد هذا التاريخ إلى نظام علمانيّ ديمقراطيّ ذي صبغةٍ عسكريةٍ يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات [2].

وعرفت الجمهورية التركية في تاريخها ثلاثة دساتير، هي دستور (1924م ، 1961م ، 1982م)، عُنيت بصياغة الأُطر القانونية الناظمة لعملية صُنع القرار في الدولة، وتحديد العلاقة بين مختلف مؤسّساتها، ويبقى دستور سنة 1924م وما طرأ عليه من تعديلات في مرحلة أتاتورك، أي في الفترة الممتدة بين (1924 و 1938م)، هو ما حدّد الخطوط العريضة

---

[1] **تركيا من أتاتورك إلى أردوغان الحلقة الثالثة عشر، العرب والأتراك...والبرجوازية الإسلامية**، جريدة الشرق الأوسط، لقاء لمنال لطفي مع غزوان مصري: نائب رئيس جمعية رجال الأعمال الأتراك المستقلين، العدد 10567/نوفمبر/2007م.

[2] السيد، سليم محمد، **تحليل السياسة الخارجية**، 201.

للنظام التركيّ وتجد الإشارة إلى أنّ هذه الدساتير الثلاثة ما زالت مستمرّة حتّى الآن، بل يُعدّ دستور 1982م الذي جاء بعد انقلاب عسكريّ انتكاسةً لمسار التحوّل الديمقراطيّ في تركيا[1] .

وتتمثّل أهمّ خطوط دستور 1924م في خطّين رئيسيين، أولهما إسناد السلطة بدرجة أكبر إلى المجلس الوطنيّ الكبير، والثاني مبادئ أتاتورك السّتة، فقد انحصرت سلطات الدولة الثلاث: التشريعيةُ والتنفيذيةُ والقضائيةُ في المجلس الكبير[2]، واعتمد كمال أتاتورك على نظام الحزب الواحد بتأسيسه حزب الشّعب الجمهوريّ، وجمع في نظامه بين رئاستي الجمهوريّةِ والحزب وقيادة الجيش وأسند إلى عصمت أنونو[3] مجلس الوزراء[4].

أصبحت السلطة التنفيذية في الواقع مسيطرة على المجلس؛ وبذلك كانت مراقبة السلطة التنفيذية والسياسة الخارجية شيئاً رمزياً، فنظرياً كان التركيز على السلطة التشريعية، ولكن عملياً السلطة التنفيذية تجاوزت صلاحياتها [5]، واستكمل ذلك بمصادقة المجلس على المبادئ السّتة

---

[1] عبد الرحمن، تهاني شوقي، **نشأة دولة تركيا الحديثة 1918-1938م** ، 283 .

[2] الجمعية الوطنية الكبرى: هي التي تتولّى بنفسها التشريع، ويوكل إلى بعض أعضائها القيام بالسلطة التنفيذية بمجلس وكلاء (وزراء) يختارهم رئيس الجمهورية، وتعهّد الجمعية بالسلطة القضائية للمحاكم، ولها حقّ الإشراف الدائم على الحكومة وإسقاطها، ولأنّ رئيس الجمهورية من أعضاء الجمعية، فإنّ مدته في منصبه مؤقتة بمدة الجمعية، ومن الجائز إعادة انتخابه بلا تحديد لعدة مرات، وإذا خلا منصبه بالموت، أو الاستعفاء تولّى رئيس الجمعية رئاسة الجمهورية بالنيابة: عبد الرحمن، تهاني شوقي، **نشأة دولة تركيا الحديثة 1918-1938م**، 283.

[3] عصمت أنونو: ولد عام (1884-1973م)، ثاني رؤساء الجمهورية التركية، شغل مناصب هامة في حياته السياسية ، منها رئيس الوزراء عدة مرات في الفترات التالية (1923-1924م، 1925-1937م، 1961-1965م)، شكل خلالها عشر حكومات، كما شغل منصب وزير الخارجية من عام (1922-1924م)، كما شغل منصب رئيس الأركان العامة بالفترة بين (1920-1921م)، كما أصبح زعيم حزب الشعب الجمهوري بالفترة من (1938-1972م): **المكتبة الوطنية الفرنسية** http://data.buf.fr/ark:/12148/cb1360 .

[4] عبد الرحمن، تهاني شوقي، **نشأة دولة تركيا الحديثة 1918-1938م**، 278 .

[5] النعيمي، أحمد نوري، **النظام السياسي في تركيا**، 203-205.

التي أقرها الحزب في مؤتمره الثالث، وهي :"الجمهورية، الوطنية، الشعبية، الدولية، العلمانية، الثورية "، التي عَبّرت عن جوهر الفلسفةِ الكماليةِ السياسيةِّ والاجتماعيّةِ [1].

وقد وضع ممثّلو الجيش إلى جانب الأحزاب السياسيّة–وثائق ضمّت سبعة مبادئ قُبيل انتخابات 1961م إذ يبدو بوضوح تأثير الجيش فيها، والحدود التي رسمها للسياسيّين، والسقف الذي وضعه لصراعاتهم، أهمّها احترام مبادئ أتاتورك الأساسيّة احتراماً كلياً [2]، وهكذا نجد دستور 1982م يقرُّ الأخذ بالنظام البرلماني باعتباره نظام حكم للدولة، ينظّم اختصاصات السلطات الثلاث التشريعية، والتنفيذية، والقضائية في ما بينه، وينصّ على تبنّي المبادئ الأتاتوركية [3].

1. هوّية النُّخب السياسيّة الحاكمة:

تُعدّ هوية النُّخب السياسيّة الحاكمة من أبرز عناصر قوة الدولة، وفي الثمانينيات من القرن الماضي كان هناك صراع بين الأحزاب الإسلاميّة والمؤسّسة العسكرية، ولكن عند مجيء الأحزاب الإسلاميّة ودخولها في الحياة السياسيّة التركية، تغيّرت معطيات السياسة الخارجية، خاصّة بعد فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التركية عام 2002م، وما نتجَ عنه أن تحولت السياسةُ الخارجيةُ التركيةُ من توجّه واحد نحو الغرب، إلى توجّه متعدّد الأبعاد نحو الدولِ الإسلاميةِ، والعربيةِ، ودولِ آسيا، والقوقاز[4].

---

[1] بهنان، حنا عزو، **موقع رئيس الجمهورية في صنع القرار في تركيا**، 14.

[2] رضوان، وليد، **تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين**، 118 .

[3] نفسه، 210.

[4] هلال، رضا، **السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي**، 166 .

2. السلطة التشريعية:

تتألف من الجمعية الوطنية "البرلمان"، وتمارس صلاحية التشريع وفقا للمادة (7) من الدستو، وهي صلاحية لا تُفوَّض، وتتألف السلطة التشريعية من (550) عضواً، يُنتخبون كل أربع سنوات؛ وذلك بعد التعديل الدستوري في عام 2007م، ويحقّ للمجلس إصدار قرار بإجراء انتخابات مبكِّرة أو تأجيل الانتخابات لمدّة عام بسبب الحرب، وتجديد الانتخابات قبل انقضاء الأعوام الأربعة، ويجوز الذهاب إلى انتخابات جديدة إذا قرر رئيس الجمهورية ذلك وَفقاً للشروط المبينة في الدستور، كما لا يجوز إجراء انتخابات تكميلية عند حدوث شغور في أعضاء المجلس، وتجري الانتخابات التكميلية مرةً واحدةً فقط في كلّ فترةٍ انتخابيةٍ، وباعتبارها قاعدةً لا يجوز إجراء الانتخابات التكميلية، إذا لم يبق سوى عامٍ واحدٍ فقط على موعد الانتخابات العامة[1].

وكذلك يمكن إشراك مجموعة من الأحزاب السياسيّة في البرلمان في الزيارات الخارجيّة لرئيس الدولة ورئيس الوزراء، والوزراء؛ وذلك بناء على قرارٍ صادرٍ من الجمعية الوطنية في الممارسة العملية [2] .

3. السلطة التنفيذية

تتألف من رئيس الجمهورية: وهو على رأس الدولة، ويمثّل الجمهوريةُ التركيةَ ووحدةَ الشّعب، بعد تعديل أكتوبر 2007م، أصبح يُنتخب بالأكثرية المطلقة للأصوات الصّحيحة من النُّواب وينتخب لمدّة (5) سنوات لعهدتين فقط، وبشرط تنحّيهِ من الحزب فور انتخابه، وقد تمتّع رئيس

---

[1] باكير، علي حسين، **تركيا الدولة والمجتمع المقومات الجيوسياسية–استراتيجية النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي**، 28 .

[2] **اشتراك السلطة التنفيذية في المباحثات الدولية، الموقع الالكتروني لمجلس الأمة التركي الكبير:** http://global.tbmm.gov.tr/index.php/ar/yd/icerik/52 .

الجمهورية بصنع القرار السياسيّ في الدستور التركيّ، حيث كان دستور 1924م قد أعطاه صفة ممارسة السلطة التشريعية والتنفيذية التي كانت جُمعت بيد المجلس الوطنيّ التركيّ الكبير، باعتبار رئيس الجمهورية زعيم الحزب الحاكم إبان دستور1961م، أصبحت له السلطة التنفيذية، وتوسّعت سلطة الدولة في دستور عام 1982م [1]، وتعدُّد مهامُّه وصلاحياته من تعيين رئيس الوزراء والوزراء المقترحين من قِبله، وإيفاد الممثّلين الدبلوماسّيين وقَبول نظرائهم الأجانب، والمصادقة على الاتفاقيات الدولية ونشرها، وترأّس مجلس الأمن القوميّ ومجلس الوزراء عند الحاجة وغيرها من المهامّ الداخلية والخارجية [2].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ للرئيس أمانة عامة ومجلس الدولة للإشراف والرقابة [3]هذا الأخير يتكون من تسعة أعضاء يُعيِّنهم الرئيس، إلا أنَّ التجاذباتِ التي كانت في تركيا بيّنت أنّ اختيار الرئيس يتدخّل فيه اعتبارات الظّروف السياسيّة المحيطة بالمجتمع التركيّ من القوى السياسيّةِ والاجتماعيّةِ والاقتصاديّةِ الفاعلةِ كالأحزاب السياسيّة، كما أنّ العسكر يقوم بدوره في اختيار المرشّح لذلك، ودليل ذلك رفض غول من طرف العسكر رئيساً للجمهورية من طرف نخبة الحزب الجمهوريّ والعسكر [4].

***مجلس الوزراء:** يتمّ تعيينه من قِبل رئيس الجمهورية، وغالباً ما يكون من الأغلبية البرلمانية، ويقوم رئيس الوزراء باختيار وزرائه من نُوّاب البرلمان أو أشخاص مؤهّلين للانتخاب نُوّاباً ويعرضهم على رئيس الجمهورية ليتمّ تعيينهم، وتتمثّل المهمّة الأساسيّة لمجلس الوزراء في

---

[1]بهنان، حنا عزو، **موقع رئيس الجمهورية في صنع القرار في تركيا**، 14 .

[2]عبد العاطي، محمد، وآخرون، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، 29 .

[3]معوض، جلال عبد الله، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية**، 16 .

[4]بهنان، حنا عزو، **موقع رئيس الجمهورية في صنع القرار في تركيا:** http://www.iasj.net/ .

صياغة السياسات الداخلية والخارجيّة للدولة وتنفيذها، ويُعدّ مجلس الوزراء مسؤولاً عن تنفيذ البرلمان لهذه المهمّة.

4. المؤسّسة العسكرية:

تُعدُّ المؤسّسة العسكرية واحدةً من أبرز مؤسّسات النظام السياسيّ، وهي الأقدم والأكثر تنظيماً في تاريخ الدولتين العثمانية والتركية، وكانت في الواقع وما تزال عماد الدولة، بل هي المؤسّس للدولة الحديثة[1].

وتُعدُّ القوات المسلّحة التركية ثانيَ أكبر جيش في حلف شمال الأطلسيّ بعد الولايات المتّحدة الأمريكية، وهي ثامن أكبر جيشٍ في العالم من حيث عدد الجنود الموضوعين في الخدمة، وهي أكبر من الجيشين الفرنسي والإنجليزي مجتمعينِ (دون احتساب الاحتياط التركيّ 380 ألفا)[2].

وتقوم المؤسّسة العسكرية في تركيا بدور مهمين في عملية اتخاذ القرار، وترى نفسها الحارسَ الرئيسيّ والضامنَ الوحيدَ لمبادئ الجمهورية التركية وأسس العلمانية والأتاتوركية التي قامت عليها الجمهورية التركية، ويرى العسكريّون "وبحسب تنشئتهم الأيديولوجية" بأنهم ليسوا فقط حماة لحدود الوطن، بل إنهم أيضاً حماة للأسس والمبادئ الأساسيّة التي قامت عليها الجمهورية التركية؛ ولهذا أحدثوا انقلاباتٍ عسكريّةً كبيرةً في أعوام(1960م، 197م، 198م) [3] .

إن النظام السياسيّ الذي جاء في أعقاب حركة جمال كورسيل قد أقرّ بأهميّة دور الجيش في الدولة والحياة السياسيّة، حيث أصبح حينها اختيار رئيس الجمهورية من بين العسكريين رغم أنّ الدستور التركيّ لم ينصّ على ذلك صراحةّ، ويبرز دور العسكر أيضاً في تشكيل مجلس الأمن

---

[1] محفوظ، عقيل سعيد، **جدليات المجتمع والدولة في تركيا**، 148 .

[2] باكير، علي حسين، **تركيا الدولة والمجتمع المقومات الجيوسياسية–استراتيجية النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي، من كتاب تركيا: بين تحديات الداخل ورهانات المستقبل**، 36 .

[3] محمد، مصطفى كامل، **تركيا القدرة والتوجه والدور، كراسات استراتيجية**، السنة 6 العدد 47، 8 .

القوميّ وفق المادة (111) من الدستور، ويترأسُه رئيس الجمهورية، ويتألف من كبار العسكريين في القوات المسلّحة، ودوره حسب المادة المذكورة، فإنَّه يُعبِّر عن الآراء الأساسيّة التي يمكن أن تعاون في اتخاذ القرارات الخاصّة بالسلامة القوميّة، وتحقيق التناسق بين مختلف الهيئات، ويفسّر البعض بأنّ هذا النّص يمنح الجيش صلاحيةَ التدخُّل في الشّؤون السياسيّة، بل حتّى التدخّل بالقوة المسلّحة إذا اقتضى الأمر، وبشكل مشروع في الحياة السياسيّة أو في سياسة الحكومة [1].

وقد أُجري تعديل (3) تشرين الأول/أكتوبر 2001م ، زاد بموجبه عدد الأعضاء المدنيين في مجلس الأمن القوميّ، بإضافة ثلاثة نُواب لرئيس الوزراء ووزير العدل، ويدرك الساسة الأتراك تماماً أنَّ تدخُّل العسكر في الحياة السياسيّة يشكّل عائقاً أمام دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبيّ، وهو ما قاله الاتحاد الأوروبيّ عام 2000م صراحةً، حتّى إنّ الجيش أصبح متّهماً من بعض الأطراف الخارجية والداخلية بأنه لا يريد لتركيا أن تلتحقَ بالاتحاد الأوروبيّ، كي لا يخسر نفوذه السياسيّ، وهو ما نفاه الجيش بشكل قاطع، وربط دوره بأمن تركيا ورفاهيتها [2] .

5. الأحزاب السياسيّة:

حزب العدالة والتنمية: ينتمي حزب العدالة والتنمية إلى الحركات والأحزاب السياسية التركية ذات المرجعية الإسلامية[3]، التي كانت بدايتها مع حزب النظام الوطني عام 1870م، ثمّ حزب السلامة الوطنيّ عام 1972م، فحزب الرفاه عام 1983م، وحزب الفضيلة عام 1998م[4]، الذي كان يرأسه نجم الدين أربكان، الذي تمّ حلّه بقرار صدر من محكمة الدستور التركية عام

---

[1] توفيق، سعد حقي، **دراسة في النظام السياسي التركي للفترة 1960-1980م**، 318 .

[2] عبد الجليل، طارق، **"الجيش والحياة السياسية : تفكيك القبضة الحديدية"، تركيا: بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، 11 .

[3] رشوان، ضياء، **دليل الحركات الإسلامية في العالم**، 58-59 .

[4] نفسه، 21 .

2001م[1]، فانقسم قياديو الحزب إلى قسمين: حزب السّعادة بزعامة محمّد رجائي قوطا ، وحزب العدالة والتنمية، الذي تزعّمه رجب طيب أردوغان من العام نفسه [2].

ومن الناحية الأيديولوجية، لا يُعّرِف حزب العدالة والتنمية عن نفسه بأنه حزب إسلاميّ، بل يبتعد عن كلّ ما قد يفهم منه أن للحزب برنامجاً إسلاميّاً ولا يظهر أية إشارة دينية[3]، فهو يؤكّد التزامه بالنظام العلمانيّ وعدم تبنّيه لأيّ توجّهاتٍ تهدف إلى تطبيق الشّريعة الإسلامية [4]، وأنه حزب محافظ معتدل، غير معاد للغرب، يتبنّى رأسمالية السوق، ويسعى للانضمام إلى الاتحاد الأوروبيّ [5].

أما عن طبيعة الحزب التكوينية، فقد انضمّ إليه أعضاءُ وبرلمانيو أحزاب يمين الوسط، مثل حزب "الوطن الأم" وحزب "الطريق القويم"، وشرائح من التكنوقراط، وخريجوّ الجامعات، والبيروقراطيون والمهنيون الذين عملوا في البلديات التي سيطر عليها الإسلاميّون في مراحل سابقة، إضافة إلى البرجوازية الوسطى والصّغيرة سواء في إسطنبول والمدن الكبرى، أو في الأناضول، حيث القاعدة الأساسيّة للإسلاميين[6]، كما انضمّ إليه أيضاً عددٌ من الممثّلين، والفنانين، والصحفيين، والأدباء [7].

وهنا يبدو لنا حزب "العدالة والتنمية" تعبيراً عن تركيبةٍ سياسيّةٍ واجتماعيّةٍ جديدةٍ، فلا هي علمانية تمثّل يمين الوسط التركيّ كالطريق المستقيم والوطن الأم، ولا هي كماليةُ بالمعنى الذي يُعّبِر عنه يسار الوسط التركيّ كحزب الشعب الجمهوريّ وحزب اليسار الديمقراطيّ، ولا إسلامية

---

[1]صالح، محسن، **تركيا والقضية الفلسطينية**، 32.

[2]نور الدين، محمد، **تركيا...إلى أين؟ حزب العدالة والتنمية الإسلامي في السلطة**، 21 .

[3]الحروب، خالد، **التيار الإسلامي والعلمنة السياسية: التجربة التركية وتجاوب الحركات الإسلامية العربية**، 14.

[4]كركوكلي، **جمال كمال إسماعيل، أزمة الرئاسة التركية**، 15 .

[5]صالح، محسن، **تركيا والقضية الفلسطينية**، 32 .

[6]الحروب، خالد، **التيار الإسلامي والعلمنة السياسية: التجربة التركية وتجاوب الحركات الإسلامية العربية**، 6.

[7]الشوبكي، عمرو، **الإسلامية التركية من الرفاه إلى العدالة والتنمية، عودة العثمانيين الإسلامية التركية**، 95.

بالمعنى الذي عَبّر عنه حزب الرفاه، ولكنها تعبير عن الإسلاميةِ واليساريةِ واليمينيةِ في صبغةٍ جديدةٍ [1].

وقد تبنّى مؤسّسوه ما أُطلِق عليه تسمية "الديمقراطية المحافظة"، وهي نظامُ سياسيّ واجتماعيٌّ توفيقيّ، تنسجم فيه الحداثة مع التراث من جانب، والقيم الإنسانية مع العقلانية من جانب آخر، فهي لا تقبل الجديد ولا ترفض القديم، وتحترم الآخر وتؤمن بخصوصيّة الذات، وترفض الخطاب السياسيّ القائم على الثنائيات التي تفرض رؤيةً سياسيّةً أوعرقيةً أو أيديولوجيةً أو دينيةً واحدةً تلغي ما سواها، وتؤكّد أنَّ دور الدولة يجب أن يتوقّف عند تسيير الأمور من خلال الحدّ من التناقض عَبر التوفيق بين مختلف الاتجاهات، وتحقيق التفاعل الإيجابيّ في المجتمع بما يسهم في إيجاد بيئة يتعايش فيها الجميع دون استقطاب أو استئثار[2].

أما شعار الحزب، فهو عبارة عن مصباح كهربائيّ، ألوانه الرسميّة، الأصفر، والأسود، والبرتقالي، وقد أعطى له أنصاره اسم "أكبارتي"، وتعني باللغة التركية "الحزب الأبيض" رمزاً للبقاء والنقاء[3].

أما برنامج الحزب، فقد صِيغ بناءً على نتائج استطلاعات رأي واسعة أُجريت للتعرف على احتياجات الناس ومطالبهم وتوقّعاتهم من الحزب، وتقوم فكرة البرنامج على أنّ مشكلاتِ تركيا ليست مستعصية، لأنّ تركيا غنية بالموارد الطبيعية فوق الأرض وتحتَها، وشعبها يتمّيز بالشباب والنشاط، ولديها تراثُ حكمٍ عميقُ الجذور وشديدَ المعنى، وموقع جيو–استراتيجي يمكن أن يساعدها على أن تؤدّي دوراً مؤثراً في بيئتها الإقليمية، وفُرصًا سياحيّةً مستمدّةً من التاريخ والجغرافيا، وشخصيّة وطنية قائمة على التديُّن والتضامن، وسجلٌّ من الإنجازات، وقد حظي هذا

---

[1] حبيب، كمال، **الدين والدولة في تركيا المعاصرة : صراع الإسلام والعلمانية**، 360 .

[2] نفسه، 116.

[3] دوران، راغب، **أسباب صعود النموذج التركي**، 121.

البرنامج بقَبولٍ شعبيٍّ كبيرٍ عَبّرت عنه نتائج الانتخابات النيابية التي جرت في العام 2002م[1] .

الأهداف الداخلية التي حدّدها حزب العدالة والتنمية في برنامجه:

1. تحقيق السيادة من دون أيّ قيد أو شرط للشّعب التركيّ في الجمهورية القانونية، التي تمثّل القوة التي تراعي مصالح الفرد والمؤسّسات معاً .

2. الحفاظ على وَحدةِ الدولةِ التركيةِ .

3. الحفاظ على القِيَم والأخلاق التي بمنزلة التراث للشّعب التركيّ.

4. تحقيق الحضارة والمدنية المعاصرة في تركيا وَفقاً للطّريق الذي رسمه مصطفى كمال أتاتورك .

5. تأمين الرفاه والأمن والاستقرار للشّعب التركيّ .

6. تحقيق مفهوم الدولة الاجتماعية التي تتيح للأفراد العيش بالشكل الاجتماعيّ المطلوب.

7. تحقيق العدالة بين الأتراك والتوزيع العادل للدخل القوميّ [2].

عوامل نجاح تجربة حزب العدالة والتنمية :

1. الصفات القيادية المميزة التي يتمتّع بها قادة الحزب، فرجب طيب أردوغان حينما كان قائداً للحزب كان يتمتّع بشخصيةٍ كرزميهٍ رصينةٍ جاذبةٍ ومؤثرةٍ تأثيراً إيجابيّاً، وذلك تعبيراً عن احتكاكه المباشر بالعمل الخدميّ للناس، وتدرّجه السّلس من موقع لآخر حتّى وصل إلى هرم

---

[1] **الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية:**
http://eng.akparti.org.tr/english/partyprogramme.html/ .

[2] غزالي، عبد الحليم، **الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا: ظلال الثورة الصامتة**، 25-26 .

السلطة، فعمل على الجانب الخدميّ، وتجنّب الجانب الأيديولوجيّ الذي بدوره يُوجِد الكثير من الحساسيّات، ويُعدّ عبد الله غول رفيق درب أردوغان صاحب نظرية التغيير الهادئ والمتزن الذي يتسامى أمام المعضلات التي تقف في طريقه، ويتعامل معها بكّل عقلانية، فأكسبته الثقة حتّى أوصلته إلى سدّة الحكم رئيساً للبلاد، كما أنَّ أحمد داوود أوغلو هو العقليةُ السياسيةُّ المؤثّرةُ في السياسة الخارجيّة للبلاد، التي بدورها أعادت البلاد بشكل تدريجيّ لأداء دور موازٍ في المنطقة .

2. سياسة الإصلاح الداخلي التي تنسجم مع تطلّعات البلاد نحو الاتحاد الأوروبيّ، وتجسيد الطابع الإسلاميّ المعتدل دون العبث في مقومات الطورانية القائمة عليها دعامات الدولة التركية الحديثة .

3. الاتصال المباشر مع الشّعب والاهتمام بقضايا المواطنين من خلال دراسة التوجّهات الاجتماعية لسُكّان منطقة جنوب شرق تركيا، وقيام أفراد الحزب بزيارات ميدانية إلى جميع الطبقات، وهذه الزيارات تركت أثراً في نفوس المواطنين لا يقل عمّا تركته المهرجانات الخطابية.

4. الاستقرار الاقتصاديّ، والرخاء النسبيّ منذ عام 2002م تحت حكومة رجب طيب أردوغان، إذ تمتّعت البلاد بمعدلات نموّ اقتصاديّ عالٍ من أعوام 2002م حتّى الآن، فقد وصلت استثماراتٌ أجنبيةٌ بمستوياتٍ غيرِ مسبوقةٍ، وانخفضت معدلات التضخّم إلى نسب قليلة، وتضاعفت دُخول التصدير، واستمرار خصخصة مشاريع الدولة الاقتصادية .

5. ضمّ الحزب الكثير من الرموز الساخطة على التطرف الطوراني الأتاتوركي والراديكالية الأربكانية، والعمل معاً لمصلحة تركيا [1].

---

[1] دوران، برهان الدين، "**فهم سياسات هوية حزب العدالة والتنمية، الخطاب الحضاري وحدوده**"، رؤيا تركية، العدد 13 ، 2013م .

6. ضمان صف الأكراد خارج البلاد وداخلها، والتسوية معهم، ممّا جنَّب البلاد الكثير من القلاقل والأزمات التي تعيق التطور والتنمية المستدامة .

7. الاعتراف بالأقلّيات داخل البلاد، ومنحهم مزيداً من الحقوق التي كانت محرومة منها في عهد مَن سبقهم من الأحزاب التي حكمت البلاد، وعلى سبيل المثال لهذه الحقوق اللغة الكردية للأكراد [1].

[1] خولي، **المسألة الكردية في تركيا: من الإنكار إلى الاعتراف:** http://rawabetcenter.com/archives/106 .

الفصل الثالث

السّياسة الخارجيّة التركيّة الجديدة في ظلّ التحوّلات الإقليميّة والدوليّة الراهنة

أولاً: المجال العمليّ للقرار الاستراتيجي الذي اتّبعته السياسة الخارجيّة التركيّة الجديدة:

العلاقات التركيّة–العربيّة:

تعود العلاقة التاريخية بين العرب والأتراك "الدولة العثمانية" إلى فترة الحكم العثمانيّ للمنطقة العربية منذ عام (1516م)، أي لأكثر من أربعة قرون، وتحتلّ المنطقة العربية وبالأخصّ دول الجوار مكانةً كبيرةً لتركيا، فلتركيا أطول حدود يابسة وتداخل جغرافيّ مع هذه المنطقة، قرابة (1200) كم من الحدود المشتركة (822كم مع سوريا، 331كم مع العراق)، كذلك مع وجود روابط مشتركة بين الطّرفين كالدين، والثقافة، والوجود التاريخيّ، والجوار الإقليميّ، إلا أنَّ العلاقاتِ التركيةَ العربيةَ تميّزت في مرحلة من المراحل بالتوتّر، والقلق، والحذر، الأمر الذي أدى إلى انغلاق كلّ طرف على الآخر وتجاهله، وتجلّى انفصال العرب والأتراك في تحالف القوى الاستعمارية مع العرب لإنهاء الحكم العثمانيّ، وتفكيك الدولة العثمانية بالمشرق العربيّ [1].

تميّزت العلاقات التركية–العربية في القرن العشرين بالصّراع، والتعاون، والاتفاق، والاختلاف، لكن مع نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين الشّرقيّ والغربيّ وحدوث تغيّرات إقليمية ودولية، دفعت تركيا إلى التقرب من المنطقة العربية في إطار التعاون المتبادل وتجاوز الخلافات، فكان التقارب العربيّ–التركيّ خِياراً استراتيجياً وركيزةً أساسيّةً في السياسة الخارجية

[1] خورشيد، دلي، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**، 35 .

التركية الجديدة، وهو ما يُفسِّر التوجُّه الاستراتيجيّ الجيّد لتركيا في علاقاتها بالدول العربية، فهو توجّهٌ يطوي صفحة الماضي، ويتطلّع إلى تعزيز المصالح الاستراتيجية المتبادلة بين الطرفين[1].

1. العلاقات التركيّة–السوريّة

تدخل العلاقات بين تركيا وسوريا في إطار السياسة الشرق متوسطية للسياسة الخارجية التركية، والتي تعمل تركيا على جعل سوريا منطقة ارتكاز إقليمي وتحسين علاقاتها معها، حتّى تتمكّن تركيا من الوصول إلى دول الجوار، وَفقَ تخطيط استراتيجي يعطي الأولية لشرق المتوسّط، وهناك ثلاث صور للعلاقات التركية–السورية تأتي على النحو الآتي:

1. المرحلة الأولى: العلاقات المتوتّرة بيت تركيا وسوريا وصلت إلى أوجها عام 1998م، عند تهديد تركيا بغزو عسكريّ لسوريا، على خلفية قيام سوريا باحتضان الزعيم الكرديّ "عبد الله أوجلان".
2. المرحلة الثانية: التحسّن الكبير في العلاقة التركية بسوريا، والاهتمام المضاعف لإصلاح العلاقة معها منذ وصول حزب العدالة والتنمية للحكم عام 2002م، وحتّى انفجار الثورة السّورية.
3. المرحلة الثالثة: التوتّر الكبير في العلاقة بين تركيا مع النظام السّوريّ، التي وصلت إلى حدّ القطيعة معه، بعدما وجّهت تركيا الانتقاد للنظام السّوريّ بسبب السياسة الجائرة التي يمارسها بحقّ شعبه، مثل القتل والتدمير والاعتقالات [2].

---

[1] تركماني، عبد الله، **تعاظم الدور الاقليمي لتركيا**، 91 .

[2] أوغلو، أحمد داوود، **العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في السياسة الدولية**، 736–437 .

وتأخذ العلاقات التركية–السورية عدة أبعاد، هي:

أولاً: البُعد السّياسيّ

حَرَصَ الجانبان التركيّ والسوريّ على مسألة العلاقات البينية، أي وضع إطار مؤسّسيّ لتنظيم العلاقات بينهما، وذلك من خلال التوقيع على "الإعلان السّياسيّ المشترك" " joint political Declaration"، والذي تمّ بمقتضاه تأسيس مجلس رفيع المستوى للتعاون الاستراتيجيّ، حيث تمّ تأسيس هذا المجلس خلال زيارة الرئيس السوري "بشار الأسد" لتركيا في سبتمبر 2009م، ويتألف هذا المجلس من رئيسي حكومتي البلدين والوزراء الأساسيّين في الحكومتين، ويجتمع مرتين في العام، وتتمثّل أبرز إنجازاته في إلغاء تأشيرات الدخول أمام مواطني البلدين؛ وذلك في أكتوبر 2009م، إضافة لتوقيع العديد من مذكّرات التفاهم المشتركة في المجالات السياسيّة، والدبلوماسيّة، والمجالات الأخرى [1].

لكننا لا نستطيع أن ننكر أن ثمّةَ هواجس كانت تطارد السوريّين من إمكانية تحوّل السياسة التركية وتأثرها بالعلاقات مع الولايات المتّحدة الأمريكية وإسرائيل، وقد كانت الانتخابات البرلمانية في تركيا في 22تموز/يوليو 2007م التي فاز فيها حزب العدالة والتنمية بأغلبية مكّنته من تشكيل حكومة بمفرده، حدثاً مُهمّاً بالنسبة لسوريّا التي أَمَّلت أن تنعكس بصورةٍ إيجابيةٍ على علاقاتها مع تركيا لتشهدَ دفعا أكبر وأقوى من السابق، خاصّة مع تولّي حزب العدالة والتنمية رئاسة الحكومة، والبرلمان، ورئاسة الجمهورية [2].

---

[1] بيبرس، سامية، **سوريا وتركيا بين التحالف والعداء**، مجلة شؤون عربية، شتاء 2012م، العدد 152 ، 172 – 173.

[2] محفوظ، عقيل سعيد، **سوريا وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**، 89 .

وفي أعقاب حادثة "أسطول الحرّية" عام 2010م ، المتوجّه إلى غزة للتضامن معها، والتي سقط فيها عدد من الأتراك، بادر الرئيس السوري "بشار الأسد" بالسفر لإسطنبول لتقديم واجب العزاء للشعّب والحكومة التركية، وخلال مؤتمر صحفيّ مشترك مع رئيس الوزراء التركيّ "رجب طيب أردوغان" أكد الأسد خلاله أنّ هذه الحادثة ما هي إلا رسائل تسعى إسرائيل من خلالها إلى تحقيق عدة أهداف، أولها: منع أيّ مساعدات تأتي إلى غزة؛ لأنّ الحديث عن الحصار ممنوع وَفقاً للموقف الإسرائيليّ، والحديث أيضًا عن قتل الفلسطينيين ممنوع، أما الهدف الثاني فهو وجوب أن تدفع الحكومة التركية ضريبة وقوفها إلى جانب العرب في قضاياهم وانحيازها إليهم، في الوقت الذي كانت إسرائيل تنتظر من تركيا الانحياز إليها على حساب الدول العربية[1].

وهكذا انتقلت العلاقات التركية–السورية خلال الأعوام الأخيرة من بناء الأسس وتحديد مجالات التعاون الشامل، إلى البُعد الاستراتيجيّ والرؤية الواسعة لمستقبل البلدين، وسُبل تعزيز التعاون المشترك في كافة المجالات، خاصّة السياسيّة والدبلوماسيّة، والتي اعتبرت من أزهى فترات العلاقات بينهما، وبعد انطلاق الربيع العربيّ عام 2010م انقطعت العلاقات بين البلدين في المجالات كافة بسبب موقف تركيا من النظام السوري.

[1]تغيان، شريف، **الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان**، 203 .

ثانياً: البُعد الاجتماعيّ

أدى إلغاء تأشيرات الدخول لحاملي جوازات سفر البلدين الذين يرغبون في زيارة البلد الآخر (بصفتها "حدوداً مصطنعةً" على حدّ تعبير وزير الخارجيّة التركيّ أحمد داوود أوغلو)، والذي بدأ تنفيذه في 18أيلول/سبتمبر 2009م إلى تنامي الزيارات بين مواطني البلدين بنسب كبيرة عكست عناصر اللُّحمة الاجتماعية الموجودة بين الشّعبين، والتي تتجسّد في الالتقاء الدينيّ، والتاريخيّ، والعرقيّ، والذي بدوره زاد من الروابط الاجتماعية بين البلدين[1].

وفي إطار تعزيز العلاقات الاجتماعية بين البلدين، تمَّ إنشاء خطّ سكّة حديد يربط بين مدينة حلب السورية القريبة من الحدود مع تركيا وبين مقاطعة مرسين جنوبي تركيا، إذ إنّ هذه الخدمة يمكن من خلالها نقل (56) ألف شخص سنوياً بين البلدين[2].

وتسهم اللقاءات الأسرية المتبادلة بين السوريين والأتراك وصلات القربى بين الشعبين في توسيع قنوات التواصل الاجتماعيّ والأُسريّ، بشكل ينعكس إيجاباً على علاقات التبادل التجاريّ، والسياحيّ، والاقتصاديّ، وتوفّر مناخاً ملائِماً لعلاقات أكثر تميُّزاً تُعزّزها وَحدة الموقف السياسيّ والتطابق في وجهات النظر، والتنسيق المشترك في المحافل الدولية بما يعكس إرادة الجماهير من كلا البلدين الجارين[3].

---

[1] تغيان، شريف، **الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان**، 200.

[2] **بدء خدمة نقل الركاب بين تركيا وسوريا**، موقع أخبار العالم:
http://www.akhbaralaalam.net/index.php?atype=haberAechive&ArticleID=21451

[3] **العلاقات السورية التركية**، وكالة سانا للأنباء ، 14 أيار/مايو 2009م :
http://sana.sy/ara/206/2009/05/14/226386.htm

أما أحمد داوود أوغلو وزير الخارجية التركي فيلخّص أسباب الاهتمام بالعمق الجغرافيّ والتاريخيّ لتركيا، المتمثّل في الدائرتين العربية والإسلامية، وخصوصاً سوريا، فيقول: "إنّ المواطن التركيّ في (غازي عينتاب) مثلاً يجد نفسه أقرب إلى الفرد السوريّ في حلب منه إلى مواطنه التركيّ في إسطنبول"، وهو ما يمثّل نموذجاً للكثير من المشتركات الوجدانية واللغوية بين الأتراك وجيرانهم، التي يتعيّن استثمارها لتحقيق المصالح المشتركة، وهنا فإنّ أوغلو يقصد بعبارته أنّ المواطنين الأتراك والسّوريّين الذين يعيشون على الحدود يشعرون بالتقارب والألفة مع بعضهم البعض، أكثر ممّا يَشعرونه مع مواطنيهم داخل البلد، فالسّوريّ الذي يعيش على الحدود التركية أقرب إلى المواطن التركيّ عنه إلى السّوريّين داخل سوريا، وبالتالي فإنه يجب على المسؤولين في كلا البلدين استغلال التقارب في تحقيق المصلحة المشتركة لكلا البلدين[1].

ثالثاً: البُعد الاقتصاديّ

كانت "تركيا في بداية القرن على أبواب الحرب مع سوريّا، وبعد أن تولّت الرئاسة في 2002م، عرضت على الرئيس السّوريّ بشار الأسد حلّ المشاكل بالمباحثات والحوار، واليوم تحوّلت العلاقات بين البلدين إلى نموذج، فتحوّلت الدولتان إلى دولة واحدة وأسرة متماسكة"، بهذا الجزء بدأ رئيس الوزراء التركيّ رجب طيب أردوغان خطبته في منتدى التعاون التركيّ العربيّ الذي عُقد في إسطنبول في 10يونيو/حزيران 2010م، حيث لخّص في كلماته حالة التوأمة التي أنهت سنواتٍ عجافاً من العداء الذي امتدّ طوال عقود القرن العشرين[2].

---

[1] تغيان، شريف، **الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان**، 206.

[2] نفسه، 204 .

في السادس والعشرين من كانون الأول 2004م، تمّ في العاصمة السورية دمشق توقيع اتفاقية لإقامة منطقة للتجارة الحرّة بين سوريا وتركيا، من أجل زيادة التعاون الاقتصاديّ وتعزيزه بينهما، حيث وقّع الاتفاقية كلٌّ من رئيس الوزراء التركيّ رجب طيب أردوغان ونظيره السّوريّ أحمد ناجي العطري، ضمن جهود البلدين لتعزيز الروابط الاقتصادية والتجارة الثنائية، وتضمّنت الاتفاقية حينها العمل على التخلّص التدريجيّ من القيود على تجارة السّلع، وتشجيع الاستثمارات، كما أقرّت الاتفاقية إلغاء الرسوم الجمركية على منتجات البلدين ضمن معايير محددة، كما تضمّنت الاتفاقية، إمكانية اتخاذ الطرفين إجراءاتٍ لمنع كشف معلومات تتعارض مع مصالحهما الأمنية والسياسيّة، وتطبيق السياسات الدولية، أو الوطنية، ولا سيما المتعلّقة بتجارة الأسلحة وعدم نشر الأسلحة البيولوجية والنووية[1].

وتمّ –على أثر هذه الاتفاقية أيضاً– تنظيف حقل الألغام الذي يفصل تركيا عن سوريا بطول (450 ميلاً)، وقد دخلت الاتفاقية حيّزَ التنفيذ في 2007م[2]، كما تمّ على غرارها–توقيع اتفاقيات مع العديد من الدول العربية الأخرى، مثل: مصر، وفلسطين وغيرهما[3]، وقد رافق رئيس الوزراء أردوغان في هذه الزيارة التاريخية وكالعادة وفدٌ اقتصاديّ ونحو 100 من رجال الأعمال الأتراك، سعياً لبحث سُبل التعاون في جميع المجالات، خاصّة الاقتصادية والاستثمارية، وتأتي هذه الزيارة بعد نحو عام على زيارةٍ تاريخيةٍ مماثلةٍ قام بها الرئيس السّوريّ للعاصمة أنقرة، كأول زيارة لرئيس سوريّ إلى تركيا، ويظهر التحوّل الكبير في هذا السياق لدى استحضار اتفاقية

[1] **أنقرة ودمشق توقعان اتفاقية منطقة تجارة حرة**، الجزيرة نت ، 2017/2/26 : http://www.aljazeera.net/news/archive/arvhive?ArchiveId=101403

[2] أبو القاسم، محمود، **دوافع تحسن العلاقات السورية التركية**، موقع الأهرام، 2010 م: htto://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=96406&eid=1875.

[3] **العلاقات الاقتصادية التركية العربية وانعكاساتها السياسية**، موقع BBC 2017/2/26 : http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle-east-news/nwesid-7451000/7451049.stm

التجارة الحرّة التي وقّعتها تركيا مع إسرائيل عام 1996م، التي نصّت على إعفاء السلع المتبادلة بين البلدين من الضرائب والرسوم الجمركية، وزيادة حجم التجارة بينهما خلال ثلاث سنوات من توقيع الاتفاقية إلى ملياري دولار سنوياً، مقارنة بـ(448) مليون دولار عام 1996م [1].

رابعاً: البُعد العسكري

تجدر الإشارة إلى أنَّ التعاون العسكريّ بين البلدين قد وصل إلى مستوًى كبيرٍ، إذ إنّه في منتصف شهر تشرين الأول /أكتوبر 2009م، وبدلاً من المناورات العسكرية التركية–الإسرائيلية في إطار تدريبات حلف شمال الأطلسيّ التي تحمل اسم "صقر الأناضول" في مدينة قونيا التركية، أُعلِن عن إجراء مناوراتٍ عسكريةٍ تركيةٍ–سوريةٍ، على الحدود التركية والعراقية والسورية، التي تقع على مرمى حجر من العمق الإسرائيليّ [2].

وبالتالي توتّرت العلاقات بين تركيا وإسرائيل في ظلّ تلامسٍ دائمٍ بين قيادتي البلدين، بسبب حدّة الهجوم التركيّ على السياسات الإسرائيلية الوحشيّة ضدّ الفلسطينيين، وبسبب القلق الإسرائيليّ الدائم من الشّراكةَ التركيةَ–السوريةَ، والخوف من نقل أسرار الآلة العسكرية الإسرائيلية والأمريكية إلى القيادة السّوريّة، فانهارت اتفاقات التعاون والتدريب العسكريّ مع إسرائيل، مع حرمان الأخيرة من الاشتراك في مناورات "صقر الأناضول" لعامين متواليين، هذا غير المناورات الأخرى، وخصوصاّ حرمان الطّيارين الإسرائيليين من التدريب والمناورة في قاعدة قونيا الجوّية،

[1] الغول، يسري، **أثر صعود حزب العدالة والتنمية على العلاقات التركية–الإسرائيلية** ، 41، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة ، 2011م.

[2] تغيان، شريف، **الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان**، 201.

وهي خسارةٌ فادحةَ بالنسبة لهم، في المقابل تطلب تركيا من سوريا مشاركتها في إحدى المناورات، وهو ما شكّل كارثة للإسرائيليين[1].

وفي نهاية شهر آذار/مارس 2010م زاد التعاون التركيّ–السّوريّ من الناحيتين: العسكرية والأمنية من خلال القيام بمناوراتٍ عسكريةٍ أخرى؛ وذلك لجعل التعاون الأمنّي الحدوديّ على أرض الواقع، وهذا ما أقلق إسرائيل التي أرسلت بدورها رسالة استياء من إمكانية تهديد أمنها الإقليميّ جراء هذه السياسة، خاصّة بعد استبدال المناورات التركية التي كانت تقوم بين تركيا وإسرائيل، فاستبدلتها تركيا بمناوراتٍ مع سوريا؛ وذلك بعد تأزم الموقف التركيّ من الجرائم التي اقترفتها إسرائيل في قطاع غزة [2].

2. العلاقات التركية–العراقية

يحتلّ العراق موقعاً جيو–استراتيجيّاً مهمّاً لبعض استراتيجيات الدول الكبرى خاصّةً تركيا، وتسعى تركيا في مخطّطها الاستراتيجيّ الإقليميّ إلى جَعلِ العراق بوابةً استراتيجيةً لتحقيق مصالحها العليا في المنطقة العربية بأسرها، ضمن حساباتٍ سياسيةٍ ومصالحَ اقتصاديةٍ، وأخرى أمنية تتصدّى لتهديدات حزب العُمّال الكردستانيّ، وقد تضاعف الاهتمام والتدخّل التركيّ بشؤون العراق بشكل واضح منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدّة الحكم في تركيا، وكان أول ثمار سياسة تركيا الخارجية أنها رفضت المشاركة في الحرب الأمريكية على العراق عام 2003م، وقد حظي الملفّ العراقي منذ احتلاله عام 2003م، باهتمام بالغ في حسابات الساسة الأتراك،

[1] تغيان، شريف، الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان، 200 .

[2] **إسرائيل قلقة من المناورات السورية التركية المشتركة**، وكالة دي برس الإعلامية ، 2010/10/28م : http://www.dp-newd.com/pages/detail.aspx?articleid=35773

باعتباره ملفًّا حساساً جدًّا، ويحوي الكثير من التعقيداتِ، والأوحالِ السياسيّةِ، والأمنيةِ والاقتصاديةِ، وتتنافس فيه أقطاب دولية مختلفة [1].

تولي تركيا أهمّيةً كبيرةً للعلاقة مع العراق من منطلقات متعددة ومنها:

1. أنَّ تركيا تسعى إلى حلّ مشكلة عناصر حزب العُمّال الكردستانيّ المسلّحة الموجودة على حدود العراق الشمالية، التي تسبب خطراً على الأمن القوميّ التركيّ.
2. أنَّ إقامة علاقة جيدة مع بغداد سيكون ورقة وازنة تجاه التطورات المستقبلية في شمال العراق.
3. أنَّ تركيا تُخطّط، وهي بدأت بالفعل من أجل أن تتحوّل إلى ممرّ وموزّع للطاقة في العالم، عبر خطوط أنابيب من القوقاز وقزوين وروسيا وإيران وصولاً إلى أوروبا، وتتطلّع ليكون نفط العراق من المصادر الأساسيّة لتشغيل هذه الخطوط.
4. أنَّ العراق في فترة ما بعد الانسحاب الأمريكيّ، كان أمام إعادة بناء، تريد تركيا أن تكون لشركاتها حصّةٌ كبيرةٌ في هذه العملية.
5. أنّ تركيا معنيةٌ مباشرةً بالوضع الأمني في العراق بعد الانسحاب الأمريكيّ، خصوصّاً إذا استمرّ الانقسام العراقيّ الداخليّ [2].

---

[1] مشعل، عبد الواحد، **العلاقات التركية–العراقية ودارتها المحلية والدولية**، 46.

[2] تركماني، **عبد الله، تعاظم الدور الاقليمي لتركيا**، 107.

3. العلاقات التركيّة–المصريّة

اتّخذت الإدارة التركية في عهد العدالة والتنمية منحنًى مغايراً لما كان عليه الحال من قِبل الحكومات التي سبقته من لدن تأسيس الجمهورية في منتصف عشرينيات القرن الماضي، حتى بداية صعود الحزب ذي الجذور الإسلاميّة إلى سدة الحكم نظراً للإرث التاريخيّ، والموقع الجيو – استراتيجي الذي تتمتّع به الجمهورية، فكان شعارُ السياسة الجديدة تحقيقَ الأمن، والاستقرار والسلام للجميع.

تعمل تركيا في مرحلة ما بعد وصول العدالة والتنمية على تبنّي سياسة جديدة تجعل تركيا دولة محورية تتعامل مع الدول على مسافة واحدة، لا كالّذي كان في عهد الحكومات التي سبقت وصول أردوغان ورفاقه، فاستثمرت تركيا تراجع دور مصر ومكانتها في المنطقة ثقافيّاً، وسياسيّاً، وعسكريّاً، ومجتمعيّاً، لتجد الإقليم فاتحاً ذراعيه لتغلغل تركيا وغيرها دون وجود نِدٍّ قويّ متمثّل في مصر، استطاعت تركيا تطوير علاقاتها مع مصر بشكل مميز، سياسيّاً واقتصاديّاً بالرغم من توجّس الجانب المصريّ من الخلفية الإسلاميّة التي ينتمي إليها الحزب الحاكم في تركيا ، فتكلّل هذا التوجس بهجوم إعلاميّ ، ودبلوماسيّ شديدينِ في 2002–2003م مع بداية الترابط الاقتصاديّ بين البلدين (وجود حساسيّة سائدة بين نظام حسني مبارك وبين الحكومة التركية، جلعت الأولى تتحرك ببطء وحذر في الملفات المرتبطة في المنطقة، خوفاً من أن تعكس صورة غير صحيحة عن تنافس نفوذ بين البلدين يؤدّي إلى اصطدام في النهاية)، فشجّع هذا الترابط توجّهات الحكومتين التركية والمصرية في مُنحنًى يسعى إلى تطوير الروابط الاقتصادية بين الجانبين، فكانت توجّهات حكومة "أحمد نظيف" وتوجّهات أمانة السياسيات في الحزب الوطنيّ الديمقراطيّ مع الوزير رشيد الذي يمثّل الرابط البشريّ للعلاقات الاقتصادية بين البلدين،

ثمّ زاد وضوح هذه الروابط مع توقيع اتفاقية التجارة الحرّة بين البلدين عام 2005م ، ثم زيارة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان لمصر عام 2009م[1].

فالمتتبّع لمسار العلاقات التركية–المصرية يجدها ذات أهمّية على منطقة الشرق الأوسط، وتمتدّ أيضاً إلى مناطق آسيا وإفريقيا وأوروبا، وكلّ هذه المناطق تمثّل للقوى الجديدة في العالم ميدان سباق وتنافس، فتركيا بحاجة إلى الخبرات المصرية في إفريقيا، ومصر بدورها بحاجة إلى الخبرات التركية في منطقة البلقان وأوروبا، وبشكل عام فهو الذي من شأنه أن يعود ببالغ النفع على منطقة الشّرق الأوسط ذات النشاط الحيويّ للبلدين، ونظراً لأهميّة مصر كانت القاهرة أول محطّة عربية يزورها الرئيس التركيّ عبد الله غول بعد تولّيه منصبه، حيث زارها في بداية عام 2008م ، وتوالت الزيارات المتبادلة ، ثمّ زيارة وزير الخارجية المصريّ على رأس وفد برلمانيّ تعليميّ إلى تركيا في يناير 2009م، وزيارة كورشاد توزمان، وزير التجارة الخارجية التركيّ إلى القاهرة والاسكندرية في الشهر نفسه 2009م، ورافقه خلالها حوالي (120) من رجال الأعمال الأتراك، وزيارة رئيس الوزراء التركيّ رجب طيب أردوغان لمصر في يناير 2009م، للتشاور بشأن أحداث غزة [2].

---

[1] الشمري، عبد الله بن هاجس، "**السياسات التركية في عهد حزب العدالة والتنمية**، شبكة الألوكا، 9/أبريل /2011م: http://www.alukah.net/library10/3090130901

[2] المشد، سامح، "**العلاقات الدبلوماسية المصرية –التركية بين التمثيل والتحليل**، بوابة الأسبوع، 24/ديسمبر/2013م: http://www.elaosboa.com/print.asp?id=35732&page=writers .

وتأخذ العلاقات التركية–المصرية عدّة أبعاد، هي:

أولاً: البُعد السياسيّ

أضحت العلاقات السياسيّة بين تركيا ومصر ترتكز على الاحترام والتفاهم المتبادل من خلال الاجتماعات، والحوارات الرفيعة المستوى التي تنعقد كلَّ شهرين، أو كلَّ ثلاثة شهور، وحقّقت الدولتان اسهامات مهمّةً في توفير السلام للمنطقة نتيجة التعاون المشترك بينهما، وتطويرهما لرؤًى وآلياتٍ متشابهةٍ، بغية حلّ المشكلات المختلفة التي تعاني منها المنطقة الممتدّة من الشّرق الأوسط حتّى قلب إفريقيا، وهي جهود واضحة، ولا سيّما في مسألة الهدنة بين حماس وإسرائيل، وحلّ مشكلة دارفور، فالرئيس المصريّ دعا من أنقرة إلى وجوب وجود شرق أوسط جديد دون التوضيح ماذا يقصد من مدلول كلامه[1].

وفي 21ديسمبر2010م اتفقت كلّ من مصر وتركيا على إنشاء مجلس للتعاون الاستراتيجيّ في مختلف المجالات، وجاء هذا الإعلان خلال اجتماع وزيري خارجية البلدين في أنقرة في إطار الجولة الثالثة من اجتماعات "الحوار الاستراتيجي" الذي دشّنه الجانبان بعد توقيعهما مذكرةُ تفاهم إطاريةً بهذا الشّأن في نوفمبر تشرين الثاني عام 2007م، ومن المفيد قوله :"إنّ الدبلوماسيّة التركية والمصرية يهمّها وجود شراكةٍ تعاونيةٍ استراتيجيةٍ بين البلدين، لما يعود بالنفع على المصالح السياسيّةِ، والثقافيّةِ، والتجاريّةِ، والاقتصاديّةِ، وكثير من المجالات التي من شأنها تكريس محورية كلٍّ من مصر في المنطقة العربية والإفريقية وتركيا في المنطقة العربية والآسيوية والأوروبية"، حيث نجد تصريحاً لداوود أوغلو "أنَّ العلاقاتِ بين تركيا ومصر ستشهد

[1] عبد المجيد، وحيد، **الدور الاقليمي التركي وعقبات الطريق**، صحيفة الاتحاد، العدد 12365، 14 مايو 2009م .

تطوراً شاملاً بسبب تأسيس مجلس التعاون الاستراتيجيّ، مؤكداً أنَّ تركيا ومصر لاعبان مهمّان في المنطقة"، وقد أوضحت صحيفة الجريدة الكويتية: "أنّ صانعي السياسة الخارجية سعَوا إلى إلغاء تأشيرات المرور بين البلدين، وإجراء سياسات من شأنها تطوير التعاون السياسيّ[1].

وأشارت جريدة الأهرام المصرية إلى: أنَّه من خلال الدبلوماسيّة المصرية من خلال الرئيس المصريّ السابق محمّد حسني مبارك كان لها إسهام في إثارة قضايا ذات الصّلة بالأمن والاستقرار في الشّرق الأوسط، في ضَوء النشاط والتوجّه الواضح لدى كلٍّ من تركيا ومصر، والعمل معاً من أجل تحقيق السلام والاستقرار في الإقليم، فكانت قضيّة (القدس الشّرقية) حاضرة في المباحثات، إضافةً إلى رفع الحصار عن قطاع غزة، ورأب الصّدع بين الفرقاء الفلسطينيين وإحياء عملية السلام المتعثّرة، وتمَّ مناقشة الأوضاع في العراق، واليمن، ولبنان، والوضع في منطقة الخليج، والجدل الدائر حول ملفّ إيران النوويّ [2].

ثانياً: البُعد الأمنيّ

تُعدّ تركيا ومصر بلدين مهمّين في المشروع الدوليّ لمكافحة الإرهاب، فما كان الاتفاق الأمنيّ الذي وقّعه من وزراء الجانبينِ المعنيينِ بالأمن خلال زيارة وزير الدفاع التركيّ للقاهرة في الفترة الواقعة ما بين (20–23) مايو 2000م الذي نصّ على تعاون البلدينِ أمنياً في مكافحة المجالات التي تخصّ الجرائم كالجريمة المنظّمة، والمخدّرات، وغيرها من الجرائم، وأُقِيمت لجان مشتركة ما بين الجانبين بهذا الصّدد.

---

[1] **مبارك يبحث في تركيا التهدئة بغزة وإعادة إعمارها**، الجريدة الكويتية، العدد 15792، 12 فبراير 2009م .

[2] المصري، محمد أمين، "**مبارك يستعرض مع القادة الأتراك جهود مصر لتحقيق الوفاق الفلسطيني ورفع الحصار عن غزة وإعادة إعمارها**"، جريدة الأهرام، العدد 44934، السنة 134، 15 ديسمبر 2009 م .

وفي تشرين الثاني نوفمبر 2009م وقّعت تركيا ومصر مذكرة تفاهم للتعاون العسكريّ في مجالات التدريب، والتبادل العلميّ والتقنيّ بين قدرات جيشي البلدينِ، ويهدف هذا الاتفاق إلى رفع مستوى قدراتهما، وقيام مناوراتٍ عسكريةٍ مشتركةٍ عُرفت ببحر الصداقة كان أولها في 2009م.

ثالثاً: البُعد التجاريّ

جُسّد وصول حزب العدالة والتنمية لسدّة الحكم في تركيا، وصول طبقةٍ واسعةٍ من رجالات الأعمال الجُدد الذين ينادون بانفتاح تركيا اقتصاديًّا على منطقة الشّرق الأوسط، نظراً لتدنّي منتجاتهم عن المواصفات الأوروبية، فكانت مصر من الدول التي عزّزت تعاونها مع تركيا، ففي عام 2006م تمّ تخصيص مليون متر مربّع في منطقة ستّة أكتوبر المصرية باعتبارها منطقةً صناعيةً تركيةً للإسهام في زيادة حركة الاستثمارات بين البلدين، وقد وَضع حجرَ الأساس لها الرئيس التركيّ في زيارته لمصر مطلع 2008م، حيث يوجد بهذه المنطقة ما يقرب من (400) مصنع، ومن المتوقّع أن توفّر (22) ألف فرصة عمل للعمالة المصرية، ويتوقّع أن يكون مستوى دخلها حوالي مليار دولار سنوياً[1].

وصرّح رئيس الوزراء التركيّ رجب طيب أردوغان خلال المنتدى الاقتصاديّ الذي عُقِد في منطقة شرم الشيخ المصرية عام 2006م أنَّ تركيا تريد أن تكون نموذجاً لما يمكن للمسلمين فعله.

[1] **العلاقات المصرية التركية في تنامي مستمر**، شبكة الإعلام العربية، محيط، 2013/11/26 : http://goo.gl/qhi4nf .

وشهدت العلاقات التركية المصرية علاقاتٍ تجاريةً متميزةً في الأعوام (2007 م، 2008 م، 2009 م)، نظراً لدخول اتفاقية التجارة الحُرّة بينهما حيّزَ التنفيذ في بدايات مارس 2007م .

رابعاً: البُعد الثقافيّ

إنّ التطوراتِ الإيجابيةَ التي شهدتها المجالات السياسيّةُ والاقتصاديّةُ تركت أيضاً آثارها في المجالات الثقافية والاجتماعية، فالمسؤولون من كلا الطّرفين: التركيّ والمصريّ يؤكدون أنّ أيَّ تعاون لن يُكتب له البقاء والاستمرار دون وجود تأثير ثقافيّ متبادل، ومن ثمّ يسعَونَ إلى إنتاج مشروعات تستهدف مَلءَ الفراغ الثقافيّ المتّسع بين الدولتين، فكان تنظيم المَعارض والحفلات، والعروض الفنية، كما تمّ إطلاق قناة التركية الناطقة بالعربية لتكون رافداً مهماً في تعزيز العلاقات البينية، وباعتباره أحد المؤشّرات المهمّة على العلاقات الثقافية، فقد تمّ افتتاح المركز الثقافيّ التركيّ من قِبل وزير الخارجية التركيّ أحمد داوود أوغلو خلال زيارته لمصر في آذار مارس 2010م باسم "مركز يونس أمره للثقافة التركية"، ويبرهن افتتاح المركز الثقافيّ التركيّ في القاهرة ، وهو الأول والوحيد في الشّرق الأوسط والعالم العربيّ على الإدراك التركيّ للقاهرة بصفتها مكاناً ثقافياً، ليس فقط من أجل التكامل السياسيّ والاقتصاديّ مع العالم العربيّ، بل من أجل التكامل الثقافيّ أيضاً [1].

وتستهدف هذه المبادرة جَعلَ المركز ساحةَ تأثير متبادل بين الشّعبين التركيّ والمصريّ ومثقفيهم، وتزويد أجيال المستقبل بالقِيم التاريخيةِ، والثقافيةِ المشتركةِ بين كلتا الدولتين، كما أنّ المركز الثقافيّ المصريّ الذي تمّ افتتاحه في إسطنبول عام 2007م يقوم بتوسعة ساحة أنشطته

[1] إيشلر، أمر الله، **مغزى التحولات في تركيا ومستقبل العلاقات التركية العربية**، مركز الجزيرة للدراسات، 2011م.

من خلال ما يقوم به من فعاليات جديدة متعدّدة، وتشير هذه الجهود إلى أنّ كلتا الدولتين تستهدفان تحويل التاريخِ والثقافةِ المشتركةِ التي تجمعها آلية حوار استراتيجيّ متعددة المراحل، ويمكن القول: إنّ حالتي التوتّر، والشعور بالتنافس التي كانت تتّسم بها العلاقات العربية– التركية قبل عشر سنوات فقط قد تراجعت خلال فترة قصيرة، مع إقامة العلاقات الثنائية التي استهدفت تبديد وإزالة الفهم الخاطئ والصور السلبية لدى كلا الطّرفين[1].

ثانياً: تركيا والربيع العربيّ ومستقبل استراتيجية "صفر مشاكل" مع الجوار

شكّلت المعطياتُ الدوليةُ والإقليميةُ والمحليةُ خلال السنوات الماضية مرحلةً انتقاليةً واسعةَ النطاق في مجرى العلاقات الدولية، وشهدت حِراكاً غير مسبوق على مستوى النُّظم السياسيّة في منطقة الشّرق الأوسط ، انتقل فيها وضع دول عديدة في هذا الإقليم إلى حالٍ جديد ، سواء بفعل العوامل الخارجية وتأثيراتها مثل الاحتلال الأمريكيّ لكلّ من أفغانستان عام (2002م)، والعراق عام (2003م)، أو عَبر العوامل الداخلية التي أدّت الشّعوب دوراً مؤثراً فاعلاً تهاوت من جَرّائه أنظمة عتيدة وبشكل خاصّ على مستوى النظام الإقليميّ العربيّ، الذي شهد ما سُمِّي بثورات الربيع العربيّ.

تلك الثورات التي اندلعت في العالم العربي مطلع عام (2011م) بَدءاً من الثورتين: التونسيّة والمصرية اللتين أحدثتا نِقلةً جذريةً ونوعيةً في مواقع الخوف، فقد انتقل الخوف من الشّعب إلى الأنظمة التي كانت تعتمد على قاعدة أنّ القوة تخلق الشّرعية، إلا أنها أثبتت أنها لا تخلق إلا القهر والكراهية الشعبية للأنظمة المستبِدّة، فبدأت شرارة الثورة الأولى عندما قامت الشّرطية التونسيّة فادية حمدي في مدينة سيدي بوزيد بصفع بائع الخضراوات المتجول محمد البوعزيزي

[1] أوغلو، أحمد داوود، **العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في السياسة الدولية**، 3 .

والبصق عليه في (17كانون الأول 2010م) [1]، فأشعل النار في جسمه أمام مقر بلدية المنطقة تعبيراً عن غضبه على ظروفه المادية السّيئة بعد أن أحسّ بالإهانة الشّديدة نتيجة حالة البطالة التي أصبح فيها بعد مصادرة عربته، فاندلعت إثر وفاته يوم (4كانون الثاني2011م) ، شرارة الثورة التي قادها آلاف التونسّيين الرافضين لتفشّي البطالة وانعدام العدالة الاجتماعية وتفاقم الفساد داخل نظام الحكم[2].

وانتشرت عدوى التظاهرات في أرجاء تونس حتّى أطاحت الثورة التونسيّة التي سُمّيت بثورة الياسمين بحكم الرئيس زين العابدين بن علي في (14كانون الثاني2011م)، فيما لم يرَ أكثر المتفائلين في مصر أنّ مظاهرات (25كانون الثاني2011م) ستكون بداية لثورة قلّ نظيرها على مستوى العالم، إذ شارك في تلك التظاهرات السلمية آلاف المحتجّين في العاصمة المصرية القاهرة، وعدد من المحافظات استجابة لدعواتِ شعبيةٍ شبابيةٍ، دفعت الرئيس المصريّ السابق محمد حسني مبارك إلى تقديم عدد من المبادرات لم تكن كافية في نظر المحتجّين، من أبرزها: تعديلات دستورية، وتفويض صلاحياته إلى نائبه عمر سليمان، غير أنّ استمرار التظاهرات وتوسُّعها أدّى إلى تنحّي مبارك عن السلطة في اليوم الثامن عشر للثورة (11شباط2011م)، بعد أن مكث في الحكم ثلاثين عاماً[3].

ثمّ أشارت المعطيات الأولية للمشهد العربيّ على الصعيد السياسيّ إلى حصول تحولات كبيرة بعد إنجاز هذه الثورات التي غيّرت الواقع العربيّ، وأحدثت إصلاحاتٍ كبيرةً قامت بها الحكومات

---

[1] بشارة، عزمي، **وجهات نظر بصدد ثورة تونس الشعبية المجيدة**، 2011 :http://www.aljazeera.net

[2] الفقيه، عبد الله، **أسباب الثورات في تونس ومصر واحتمالات انتقالها إلى اليمن** ، 2011 : http://www.al-tagheer.com/arts7336.html .

[3] عمارة، محمد، **ثورة 25 يناير وكسر حاجز الخوف**، 34.

والأنظمة مجبرةً على اتخاذ إجراءات مهمّة لتحقيق الإصلاح السياسيّ، وتدابيرَ أساسيّةٍ للتغيير السلميّ، فأفرز ذلك عن مسار عام اندلعت بموجبه الثورات الشعبية في ليبيا واليمن وسوريا.

يُعدّ الربيع العربيّ تحدّياً كبيراً لاستراتيجية السياسة الخارجية التركية التي انتهجتها حكومة حزب العدالة والتنمية، فقد كانت الثورات في العالم العربيّ مرغوبةً، ولكنها غير متوقّعة بالنسبة لأنقرة، ما لم يجعل حكومة رئيس الوزراء التركي آنذاك رجب طيب أردوغان حاسمة منذ البداية بشأن كيفية الاستجابة لهذه الانتفاضات الشّعبية، شأنها شأنُ معظم حكومات دول العالم، وإن اختارت تدريجيّاً الوقوف في صفّ المطالب الشّعبية المشروعة في هذه الدول، وبدأ إدراك الفرصة في مسارعة أنقرة بالتحرك خلال تلك الأحداث لأداء دور قياديّ مقدمة النموذج الإسلاميّ، باعتبارها إحدى الديمقراطيات المسلمة الناجحة، وباعتبارها نموذجاً يُحتذى به لتطبيقه في الدول العربية[1].

وفي المقابل، فإنّ ثوراتِ الربيع العربيّ ضاعفت من حجم التحدّيات التي تواجهها تركيا في سعيها، لأن تصبح القوة الإقليميّةَ العظمى في المنطقة، عَبر ما أفضت إليه من تغيّرات لموازين القوى في الشّرق الأوسط، يُتوقّع معها أن يُعاد بروز دور مصر باعتبارها قوةً إقليميةً منافسةً لتركيا[2]، والأخطر أنّ تلك الأحداث تسبّبت عملياً في انتهاء العمل بسياسة أحمد داوود أوغلو باستراتيجية "تصفير المشكلات مع دول الجوار"، فعلى سبيل المثال لم يكن بمقدور أنقرة– مع خطورة التطورات الجارية في الجوار، وخصوصا في سوريا–، أن تبقى بمنأًى عن الأحداث،

[1] يشيلطاش، مراد، إسماعيل نعمان تليجي، **السياسية الخارجية التركية في ظل التحولات الاقليمية**، مركز الجزيرة للدراسات، 2017 ، 4 .

[2] تسابينار، عمير، "**من العثمانية إلى الديجولية: الرؤى الاستراتيجية الحاكمة لسياسة تركيا تجاه سوريا** "، عرض: إيمان عبد الحليم ، مجلة السياسية الدولية : .http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2700.aspx

الأمر الذي وضع تحدّياً جسيماً أمام الحكومة التركية للموازنة بين مصالحها، وروابطها الاقتصادية، وعلاقاتها السياسيّة مع الأنظمة القائمة في المنطقة من جهة، والوقوف بجانب حقوق الشّعوب في مواجهة أسباب الظُّلم والاستبداد من جهة أخرى[1].

تطورات المواقف التركية من الثورات العربية

مرّت المواقف التركية تجاه الثورات العربية بعدّة منعطفات ومداخلَ:

تبنّت تركيا مداخلَ مختلفةً نسبياً في التعامل مع الثورات العربية، فابتداءً، التزمت تركيا مدخل المتابعة الحذرة للأوضاع في تونس، ثمّ كان الموقف التركيّ أكثر وُضوحاً في الحالة المصرية في دعوة النظام القائم إلى إدخال إصلاحات، والاستجابة لمطالب الشّعب، ثمّ التحوّل بعد ذلك إلى نقد النظام عَلناً ومطالبته بالرحيل، في خطاب أردوغان أمام البرلمان التركيّ في بداية فبراير 2011م ، فيما عُدَّ تحوّلاً في السياسة التركية نحو التدخّل المباشر في الشؤون الداخلية لدول أخرى، غير مرتبطة بشكل مباشر بالأمن الوطنيّ لتركيا وسابقة في العلاقات بين القوى الرئيسيّة في المنطقة[2].

لكنّ السياسة التركية جاءت أكثر تحفّظاً بشكل عام إزاء التدخّلات الخارجية في ليبيا، حيث عارضت فرض العقوبات وخطط التدخّل العسكريّ بقيادة فرنسا ثمّ الناتو، وبدت تركيا أقرب إلى تبنّي مدخل الإسهام في جهود الإغاثة الإنسانية، مع الإبقاء على قنوات مفتوحة مع طرفي الصّراع لأداء دور الوسيط، كما ظهر أكثر حظراً في موقف البحرين، فرغم الجهود الدبلوماسيّة

---

[1] معوض، علي جلال، "**الارتباك : تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 185 ، مارس/ 2017 : http://www.siyassa.org.eg/Newscontent/3/111/1760/.

[2] عبد القادر، محمد، **تركيا وثورات الربيع العربي**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2011: http://acpss.ahramdigital.org.eg/news.aspx?serial.

والاتصالات التركية بقيادات البحرين والسعودية وإيران، فإنّ الموقف التركيّ اكتفى بدعوة الأطراف كافة إلى الدعوة للإصلاح بشكل عام دون انتقاد مباشر للنظام البحرينيّ، ومطالبة المحتجيّن بالاستجابة لمبادرات الإصلاح في الآن ذاته، مع التحذير من مخاطر الانقسام السّنّي–الشِيعيّ في المنطقة، وبالمثل تراجع الدور التركيّ في الحالة اليمنية، حيث تجنّب التدخّل المباشر، واكتفت بمناشدات عامة لتحسين مستقبل اليمن من خلال التحوّل الديمقراطيّ وعبّرت عن دعمها المبادرة الخليجية لانتقال السلطة لمعالجة الأزمة اليمنية.

والملاحظ أنّ تركيا تبنّت موقفاً مزدوجاً في التعامل مع تطورات الأوضاع في سوريا، يجمع بين حماية النظام الصديق لتركيا ودعمه من جهة والتعاطف مع الثُّوار والتأييد الضّمنيّ لهم لمطالبهم من جهة أخرى، مع تنشيط دور المجتمع المدني في تركيا في استضافة اللاجئين السّوريّين على الأراضيّ التركية.

ومن الناحية الأمنية، فقد أدت الأزمات التي تشهدها دول المنطقة إلى بروز أدوارٍ أمنيةٍ عسكريةٍ تركيةٍ على نحو ما ظهر في ليبيا بشكل خاصّ، في إطار المشاركة التركية في حملة الناتو لفرض حظر التسلّح وإيصال المساعدات الإنسانية.

وكشفت حدود قدرة تركيا على الحدّ من التدخّلات العسكرية الأجنبية في المنطقة، والاضطرار للمشاركة في هذه الترتيبات بشكل أو بآخر، وهو ما ظهر في الحالة الليبية، وفرضَ نفسه في الحالة السّورية بتصاعد الأوضاع، فالصّعود التركيّ باعتباره قوّةً إقليميةً في الشّرق الأوسط يتمثّل

في أنّ تركيا تُقّدم نموذجاً للبراعة في الاحتفاظ بالتوازن الدقيق في علاقاتها مع القوى الإقليمية، وفي تحقيق أقصى مصالحها التي تنطبق مع العالم العربيّ[1].

يظهر من هذه المواقف للسياسة الخارجيّة التركية أنها لم تكن حاسمةً في بدايتها، بل نابعة من المحافظة على المصالح التركية في المنطقة، خاصّة التحدّيات الأمنية التي ستشهدها تركيا في حالة نشوب فوضى في الجوار الجغرافيّ (سوريا)، وهذا في ظلّ تجربة العراق وما أفرزته من حالة عدم الاستقرار إلى حدّ الآن، وعليه فإن المقاربة الأمنية كان لها حيّزٌ في اتخاذ المواقف التركية[2].

دوافع التدخّل التركيّ حيال الثورات العربيّة:

أثرت التطورات التي شهدتها المنطقة العربية في الدور التركيّ إذ إنّها دفعت بتحوّل المواقف التركية وتغييرها حيال الثورات العربية، فقد تنوّعت المواقف التركية، واختلفت من حالة إلى أخرى في التعامل مع أحداث المنطقة المستجدّة، إذ إنَّ المصالح التركية المتغيرة أفضت إلى مواقف متباينة، ومع ذلك فاستقراء طبيعة المقاربة التركية إزاء ثورات الربيع العربيّ، تكشف أنها تأسّست على فرضيتين أساسيتين مرتبطتين ببعضهما البعض، **أولهما:** أنّ تطورات الشرق الأوسط تشير إلى أنه لا مفرّ من التغيير بما يدفع إلى التكيف مع هذا التغيير وليس مقاومته،

---

[1] أبو ريد، هاجر، **تركيا والربيع العربي: معضلة الأخلاق والمصالح في السياسة الخارجية التركية:** http://www.baghdadcenter.net/detaild.

[2] عبد القادر، محمد، **تركيا وثورات الربيع العربي**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2011 : http://acpss.ahramdigital.org.eg/news.aspx?serial.

وثانيهما: أنّ التكيف التركيّ مع هذه الأحداث بالصّورة الملائمة من شأنه أن يُعظِّم مصالح تركيا في المنطقة على الصّعيد السياسيّ، والاقتصاديّ، والأمنيّ[1].

كان الدافع التركيّ من التدخّل حيال الثورات العربية هو الحفاظ على أمنها السياسيّ والقوميّ خوفاً من اندلاع حروب في جوارها الجغرافيّ (سوريا)، وكذلك للحفاظ على مصالحها الاقتصادية مع بعض الدول العربية، ولكن مع تأزم الأوضاع في الدول العربية وخروجها عن السيطرة، سارعت تركيا إلى اتخاذ تدابيرَ للحدّ من المشكلات، ولكنّها لم تنجح، والبعض يُفسِّر هذا التحول في السياسة الخارجيّة التركية على أنه ارتباك سياسيّ، والبعض الأخر يُفسِّره على أن تركيا تخلّت عن سياستها الخارجية القائمة على تصفير المشاكل مع دول الجوار.

[1] نور الدين، محمد، **العودة إلى التوازن ممكنة؟**، جريدة الخليج، العدد الصادر في 2017/3/20.

الفصل الرابع

التّحدّيات الخارجيّة والداخليّة باعتبارها عقبةً أمام استراتيجيّة السياسة الخارجيّة التركيّة الجديدة

أولاً: موقف تركيا من الثّورة السّوريّة

سارعت وزارة الخارجية التركية عند اندلاع الأحداث في سوريّا إلى التعليق على الأحداث ببيان أعربت فيه عن أساها لما نتج عن هذه الانتفاضة من وَفياتٍ وإصاباتٍ، ودعت إلى ضرورة محاسبة المتوّرطين في الأحداث، وتقديمهم للعدالة، وإطلاق سراح المعتقلين، وكان مضمون هذا البيان هو محور جميع الاتصالات التي أجرتها أنقرة مع الجانب السّوريّ، وما كانت تركيا تستطيع أن تتجاهل حدثاً بهذا الحجم في دولة جارة لها ومهمّة لها مثل سوريا، وقد انتقل الموقف التركيّ من الأزمة السّورية مع الوقت من مستوى لآخر "تقدّماً وتراجُعاً" اعتماداً على عدّة عوامل، أهمهما:

1. تطورات المشهد السّوريّ الداخليّ سياسيّاً وميدانيّاً.

2. الموقف الدوليّ من الأزمة وآفاق الحلّ.

3. قوة الموقف التركيّ وضعفُه بسبب المتغيرات الداخلية والخارجيّة[1].

[1] الحاج، سعيد، **محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا**، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، 2016.

مراحل الموقف التركيّ من الثورة السورية

أولاً: مرحلة التواصل المباشر بين النظامين: التركيّ والسوريّ

لقد رأينا سابقاً كيف أنّ تركيا–بوصول حزب العدالة والتنمية–عملت في إطار سياستها الخارجية على تحليل مشاكلها الجوارية من خلال سياسة "صفر مشاكل"؛ لذا عملت حكومة حزب العدالة والتنمية على توطيد علاقاتها مع النظام السّوريّ وبشار الأسد، من خلالها شملت عشرات الاتفاقيات الاقتصادية، وتأسيس مجلس أعلى للتعاون الاستراتيجيّ عام 2009م [1]، فضلاً عن التوافق على إنشاء منطقة تجارة حرّةٍ تجمع تركيا، وسوريا، ولبنان، والأردن عام 2010م لم يكتب لها النجاح [2].

ثانياً: مرحلة النصح والإرشاد

يمكن القول: إنّ هذه المرحلة تبدأ من تاريخ بداية الاحتجاجات الشّعبية في سوريا في منتصف مارس 2011م، وحتّى سحب السفير التركيّ من دمشق في آذار/مارس 2012م تقريباً [3]، حاولت تركيا في هذه المرحلة دفع النظام السّوريّ وقياداته إلى الانفتاح وإجراء الإصلاحات اللازمة لتجاوز المحنة الداخلية، حيث أبدت الحكومة التركية استعدادها لتوفير كلّ الالتزامات والسُّبل لتحقيق الإصلاحات المطلوبة، من خلال عدة اتصالات هاتفية من أردوغان للأسد،

---

[1] **توقيع 50 اتفاقية خلال اجتماعات مجلس التعاون السوري–التركي**، بي بي سي العربية، 23 كانون الأول/ديسمبر 2009 : http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2009/12/091223_dh_syria_turkey_tc2.shtml:2009 .

[2] **تركيا تعلن عزمها إقامة منطقة تجارة حرة مع سوريا ولبنان والأردن دون قيود التأشيرة**، سوريا اليوم، 2017/3/22 : https://goo.gl/p7anGp .

[3] **أنقرة تغلق سفارتها في دمشق**، روسيا اليوم، 2017/3/22 : https://goo.gl/cElcgg .

والعديد من الزيارات التي قام بها وزير الخارجية التركي آنذاك أحمد داوود أوغلو، ووفد يرأسه رئيس جهاز الاستخبارات التركية "حاقان فيدان" بناءً على قرار من مجلس الأمن القوميّ التركيّ[1].

وقدمت وزارة الخارجية التركية في هذه المرحلة بياناً صدر في 2011/3/25م، حيث شدد هذا البيان على العلاقات الراسخة التي تربط تركيا وسوريا، الأمر الذي دفع بأنقرة إلى أن توليَ أهمّيةً قصوى لاستقرار سوريا الشقيقة ، واستعادة الأمن والاستقرار السّوري[2]، وأبرز ما جاء في هذا التعليق يمكن تلخيصه في النقاط الآتية:

- تتبع تركيا للأحداث بكلّ أهمّية وعن كثب.
- إعراب الحكومة التركية عن أسفها لوقوع ضحايا، وتعّزي أهاليهم، وتتمنّى الشفاء العاجل للجرحى.
- تؤيد قرار بشار الأسد محاسبة الفاعلين والوصول إليهم وتقديمهم للعدالة.
- تتمنّى تركيا من السلطات السورية تطبيق الإصلاحات، والاستجابة للمطالب المشروعة من الشّعب السّوريّ.

[1] **لسوريا خريطة الطريق**، أخبار العالم، 2011: http://www.haberler.com/suriye-icin-de-yol-haritasi-2688695 .

[2] باكير، علي حسين، **محددات الموقف التركي من الأزمة السورية الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية**، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 8 .

ثالثاً: مرحلة إعادة تقييم الوضع

تبدأ هذه المرحلة من حيث انتهت المرحلة الثانية، أي من منتصف أبريل حتّى آخره، فقد شهدت عدّةَ محطّاتٍ تزامنت مع رفع الرئيس السّوريّ حالة الطوارئ، واتساع رقعة الاحتجاجات، وارتفاع عدد القتلى المتظاهرين المدنيين، وتمّت إدانة النظام السّوريّ في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتّحدة، وكان الموقف التركيّ يتأرجح بين الشّروط الأولى والتصعيد في لهجة الخطاب، حيث أصدرت وزارة الخارجية التركية بياناً آخر في 2011/4/24م عقب أحداث يوم الجمعة بتاريخ 2011/4/22م والتي سقط فيها العديد من الضّحايا، جاء في هذا البيان عدة نقاط، من بينها:

- القلق التركيّ من الأحداث التي جرت في عدد من المدن السّورية.
- الحرص التركيّ على ازدهار الشّعب السّوريّ.
- الترحيب بتصريحات الرئيس السّوريّ حول الاستجابة لمطالب الشّعب والعديد من الإصلاحات.
- ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وعدم الاستخدام المفرط للقوة.
- استعادة السلام الاجتماعيّ وتجنّب الممارسات التي يمكن أن تؤدّيَ إلى تصعيد التوتّر[1].

نستنتج من هذا البيان أنّ القيادة التركية ما تزال تُعبِّر عن قلقها، مع تشبّثٍ بالعلاقات مع النظام السّوريّ خوفاً من وقوع ما لا تُحمد عقباه، ممّا يصل شظاياه إلى تركيا، ولعلّ تصريح أردوغان فيه الجمع بين رغبة الشّعب السّوريّ والحفاظ على النظام في هذه المرحلة قائلاً: "أردنا

[1] باكير، علي حسين، **محددات الموقف التركي من الأزمة السورية الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية**، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 12 .

من المسؤولين السّوريين أن يقدموا مشروعاً يتمكّنون من خلاله من كسب ثقة الشّعب، بل أرسلنا لهم اقتراحاتٍ مبنيةً على دراساتٍ جادةٍ لكنّ الخطأ أن يقوم نظام ما بإطلاق رصاص على شعبه إذا لا توجد مجموعات مسلّحة في مواجهته، ولو كان الأمر كذلك لكان من حقّ قوى الأمن أن تدافع عن نفسها لكنّ الذي يواجهها هو شعب غير مسلّح"[1].

ويبدو أنّ القلق التركيّ بدأ واضحاً في المسألة السّورية، حيث بدأت السلطات التركية بتقييم الوضع نظراً لخطورته، ودعت إلى اجتماع لمجلس الأمن القوميّ التركيّ باستدعاء السفير التركيّ في سوريا، وخلصت الجلسة التي عقدها بتاريخ 2011/4/28م برئاسة غول، وبمشاركة أردوغان، وأوغلو، ورئيس هيئة الأركان، ورئيس وكالة الاستخبارات، حيث قاموا في هذه الجلسة بالتعليق على الأحداث الجارية في سوريا، وعَبّروا عن أسفهم لارتفاع عدد القتلى، وطالبوا السلطات السّورية الإسراع في الإصلاحات والوفاء بالوعود تلبيةً لمطالب الشّعب الاجتماعيّةِ، والاقتصاديّةِ، والسياسيّةِ، كما أوصت الجلسة بإرسال وفدٍ تركيٍّ إلى سوريا برئاسة رئيس وكالة الاستخبارات التركية (mit) من أجل نقل الرسالة إلى السّلطات السّوريّة، وخاصّة لبشار الأسد للاستماع إلى آخر المستجدات وتقييم موقفه من الاضطرابات، كما أوصى الاجتماع بإرسال وفد من هيئة التخطيط القوميّ، وعدد من الخبراء من أجل شرح الخبرة التركية في مجال الإصلاحات الاقتصادية، وإعداد خارطة التغيرات الديمقراطية بما تتماشى مع متطلبات الشّعب السّوريّ[2].

---

[1] السرجاني، راغب، **قصة أردوغان**، 161 .

[2] باكير، علي حسين، **محددات الموقف التركي من الأزمة السورية الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية**، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 13 .

رابعاً: مرحلة دعم المعارضة لإسقاط الأسد

أدركت أنقرة بأنّ الأسد غير جادّ أو غير قادر على إحداث إصلاحات حقيقية تحتوي الأزمة أو بفوات الأوان على مثل هذه الخطوة، وبعد أن فقدت تركيا إمكاناتِ الضغط على النظام إثر القطيعةِ الدبلوماسيةِّ الكاملةِ بينهما بعد سحب السفيرين، فضلاً عن تقدّم فصائل المعارضة ميدانياً في مواجهة النظام، وقد امتدّت هذه المرحلة على مدى ثلاث سنوات تقريباً، أي حتّى قُبيلَ اتفاق فيينا بين "كيري ولافروف" ، واعتبرت تركيا أنّ نظام الأسد فاقداً للشّرعيّة، باعتباره نظاماً قاتلاً لشعبه، ونادت بضرورة سقوطه حقناً للدماء وإنقاذاً لمستقبل سوريا، وحقّ الشّعب السّوريّ في اختيار قيادته وصياغة مستقبل بلاده[1].

قدمت تركيا خلال هذه الفترة الدعم للمعارضة السّورية من خلال استضافتها المعارضين السّوريين، وتمّ عقد عدة مؤتمرات، مثل مؤتمر أنطاليا تحت "المؤتمر السّوريّ للتغيير"، وكان من أهمّ قراراته دعم الانتفاضة السورية والدعوة لإسقاط النظام، ثمّ مؤتمر "إنقاذ الشّعب السّوريّ" ومؤتمر إسطنبول الذي دعا إلى إنشاء المجلس الوطنّي السّوريّ المعارض، والذي اعترفت به تركيا كممثّل وحيد للشّعب السّوري[2]، كما استضافت تركيا مؤتمراتِ أصدقاء سوريا الخمسة[3].

---

[1]كوش، عمر، **حقيقة الدعم الأميركي للمعارضة السورية**، 2017/7/30 : http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2017/7/26/ .

[2]باكير، علي حسين، "**الثورة السورية في المعادلة الإيرانية التركية : المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة**"، 14 .

[3]أحمد، أحمد يوسف، ونفين مسعد، **حالة الأمة العربية 2012–2013: مستقبل التغيير في الوطن العربي: مخاطر داهمه**، مجلة المستقبل العربي، العدد 414، 2017/3/22 ، 12.

خامساً: مرحلة التحوّل والضغط

هذه المرحلة هي عبارة عن تحوّلٍ تركيٍّ في الموقف بانتهاج أسلوب الضغط، كما ازدادت الضغوطُ الإقليميةُ، والدوليةُ، والداخليةُ، والخارجيةُ، وفرضُ المزيد من العقوبات الأمريكية الأوروبية على سوريا، حيث ظهر الانتقاد العلنيّ للمجازر المرتكبة، فقد صرّحَ أردوغان قائلاً :"ما يُرتكبُ في سوريا شَكَّلَ فظائع لا يمكن السّكوت عنها، داعياً الأسد إلى التخلّي عن شقيقه ماهر بعد ما عَدّه مسؤولاً عن قمع المظاهرات[1]، وشدد أردوغان على أنه إذا استمرّت هذه الفظائع فلن تُدافع تركيا عن سوريا في المحافل الدولية، وتشير هذه التصريحات إلى أنّ هناك مؤشراً على تخلي تركيا عن سوريا، خصوصاً في حالة اتخاذِ قرارٍ دوليٍّ حتّى تبتعد تركيا عن المواقف الدولية، كما ظهر الانحياز التركيّ للشّعب ضدّ نظام الأسد من خلال مطالبته بالتنحّي.

عوامل تغيّر الموقف التركيّ من الثورة السّورية:

من خلال المراحل السابقة نستنتج أنّ التغيّر في الموقف التركيّ له أسبابه التي من بينها:

أولاً : عدم تجاوب الرئيس السّوري مع المقترحات والنصائح التركية، ممّا جعل صُنّاع القرار في تركيا يُقِيّمون موقف الأسد على أنه لن يستجيبَ إلى نصائحهم، نظراً لضغوط أطراف أخرى داخل النظام السّوري التي لم تسمح له بالاهتمام بالرأي التركيّ، وكذلك اختيار النظام السّوريّ للاتجاه الإيرانيّ القاضي بالتعامل مع الاحتجاجات أمنياً وعسكريّاً حتّى النهاية.

ظهر جلياً في تصريحات المسؤولين المقرّبين من الرئيس السّوري، حيث ذكرت مستشارة الرئيس السوري بثينة شعبان في صحيفة نيويورك تايمز قائلة :"إنّ اليد الطّويلة أصبحت الآن في

[1] واكيم، جمال، **صراع القوى الكبرى على سوريا الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011م** ، 207 .

مواجهة المحتجّين، الخطر أصبح وراءنا ونعيش المرحلة النهائية لهذه القضيّة، لِذا لا يمكن أن نتسامحَ مع أناس يقومون بتمرّد مسلّح"[1].

ثانياً: مخاوف متعلّقة بانهيار النظام، بحيث إنّ المخاوف التركية تتدرج في انتقال هذه الفوضى إلى المنطقة كلّها، ممّا يعجّل بخسارة تركيا على أكثر من صعيد، فعلى الصعيد السّياسيّ سياسة (صفر مشاكل) تنتقل إلى موطن نزاعات وخلافات داخل الشّرق الأوسط، أما على الصعيد الاقتصاديّ فإنّ حجم المبادلات التجارية بين دول الشّرق الأوسط وتركيا كبيرة، ممّا يعني أنّ الفوضى تؤدّي إلى تقلّص حجم المبادلات، ويعطّل نموّها الاقتصاديّ في ظلّ تزايد سعر النفط، ممّا ينعكس على وضعها الداخليّ فيؤثّر في نفوذ حزب العدالة والتنمية داخلياً، ويعّزز نفوذ خصومه السّياسّيين.

ثالثاً: المخاوف من ازدياد عدد القتلى والتدخّل الدوليّ، ممّا يزيد الضغط على تركيا في حالة اتخاذ قرارات تصدر عن مؤسّسات المجتمع الدوليّ؛ لأنها لا تستطيع أن تقف في مواجهة الإرادة الدولية.

رابعاً: الملفّ الكرديّ، فسيناريو الفوضى يعود بالسلب على الملف الكرديّ، لأنّ أيّ تقسيم لسوريا سيؤدّي بالضرورة إلى مطالبة الأكراد بالانفصال، زيادةً على ذلك؛ فإن الفوضى وتقسيم سوريا سيؤدّي إلى زيادة هجمات حزب العُمّال الكردستانيّ الذي يتّخذ من الأراضي السورية قاعدة

[1] باكير، علي حسين، **محددات الموقف التركي من الأزمة السورية الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية**، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 17 .

ينطلق منها، خصوصاً وأنّ الاشتباكات زادت بين القوات التركية ومقاتلي الحزب، فقد أسفرت عن قتل سبعة أفراد من الحزب تسلّلُوا إلى تركيا[1].

موقف النظام السّوريّ من الدور التركيّ في أثناء الثّورة السّوريّة:

أبدى النظام السّوريّ- بشكل عام ومنذ اللحظة الأولى للثورة السّورية- تجاهلاً كبيراً لجميع الدول التي حاولت إقناعه بضرورة التعامل مع المتظاهرين بشكل سلميّ، والاستماع لمطالبهم، وإجراء الإصلاحات المطلوبة، وكان على رأس هذه الدول تركيا، وقد وصف النظام السّوريّ ما يحدث بالمؤامرة الكبرى عليه، وبالتالي فإنّ كلّ مَن يدعم المتظاهرين من الدول، فهو يدعم الإرهاب على حدّ زعمه، وهذا ما ساقه النظام السّوريّ على تركيا، إذ تجاهل جميع النصائح التي قدمتها له تركيا من جهة، واحتساب الحكومة التركية "داعمة للإرهاب والإرهابيين" من جهة أخرى، وأنّ عليها التوقّف عن دعم هؤلاء المتظاهرين "الإرهابيين"[2].

وأخذ النظام السّوريّ على لسان مسؤوليه وإعلامه، بتوجيه الاتهامات للحكومة التركية بسبب موقفها المؤيد للثورة، ولم يدع النظام السّوريّ مناسبة إلا وهاجم تركيا وحكومتها من خلالها، ففي 2011/11/7م وصف السّفير السّوريّ في طهران "حامد حسن" موقف الحكومة التركية من الأحداث في سوريا بأنه "مثير للشّكوك"، وقال : "إنّ الموقف التركيّ أدهش الجانب السّوريّ، وإنّ تصريحات المسؤولين الأتراك أثارت استغراب القيادة السّورية، وإن الشّعب السّوريّ لا يرى مبرّرًا

---

[1] باكير، علي حسين، **محددات الموقف التركي من الأزمة السورية الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية**، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 22 .

[2] العدوان، يوسف، **الاستراتيجية الاقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط**، 109، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2013 م .

لتنظيم مؤتمرات للمعارضة السّورية في تركيا"، وجاء ذلك ردًّا على الدعم التركيّ للمعارضة السّورية ، واحتضان مؤتمراتها[1].

وفي 2011/8/21م وجّه الرئيس السّوريّ "بشار الأسد"، في مقابلة مع التلفزيون الرّسميّ السّوريّ، رسالةً ضمنيةً إلى تركيا قائلا :"إننا لا نعلم النوايا الحقيقية للأتراك، ووضع احتمال أن يكون دور تركيا في دعم المعارضة السّورية هو نوعاً من أخذ دور المرشد أو المعلّم أو لاعب الدور على حساب القضيّة السّورية، وهذا موضوع مرفوض رفضاً باتاً من أيّ مسؤول في أيّ مكان في العالم بما فيها تركيا"[2]، وكانت تركيا على الدوام ترفض هذه الدعاءاتِ الكاذبةَ للنظام السّوريّ وإعلامه، وتستنكر العملياتِ الوحشيةَ للنظام بحقّ الشّعب السّوريّ[3]، لقد أكدت تركيا على الدوام بأنّ دورها في الأزمة السّورية هو دور بَنّاء يهدف إلى إنهاء العنف من جهة، وإلى تحقيق آمال الشّعب السّوريّ بالحرّية والعدالة والكرامة من جهة أخرى.

استمرّ النظام السّوريّ في كيل الاتهامات للحكومة التركية، التي أصرت على موقفها المبدئيّ، ففي 2012/9/13م قام المبعوث الدوليّ والعربيّ لحلّ الأزمة السّورية "الأخضر الإبراهيميّ" بزيارة سورية، واجتمع مع بشار الأسد، وفي ختام هذه الزيارة اتهم النظام السّوريّ الحكومة التركية بالسماح لآلاف ممّن أسماهم بالإرهابيين بالدخول عَبر أراضيها، وأرسلت بذلك مذكّرتي احتجاجٍ إلى كلٍّ من الأمين العام للأمم المتّحدة، ورئيس مجلس الأمن الدوليّ، ولم تنجح جميع محاولات

---

[1] القدرة، محمود خليل يوسف، **تطور العلاقات السياسية التركية–السورية في ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية 2007**–2012، 130، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة ، 2012 م

[2] **مقابلة تلفزيونية مع الرئيس السوري بشار الأسد**، نشرها التلفزيون الرسمي السوري، 2011/8/21م .

[3] **مقابلة تلفزيونية مع وزير الخارجية التركي السابق أحمد داوود أوغلو**، نشرتها وكالة الأناضول الرسمية في 2012/8/25، قال أوغلو رداً على اتهامات النظام السّوري لتركيا بدعم المعارضة السورية بالسلاح:"هذه حجج لطالما استعملتها الأنظمة الاستبدادية لتستتر على مشاكلها الداخلية"، وكالة أنباء الأناضول 25آب 2012.

النظام السّوريّ في النيل من الموقف المبدئيّ للحكومة التركية، وبقيت تركيا داعماً أساسيّاً لمطالب الشّعب السّوريّ، واحتضنت على أراضيها منذ البداية آلاف اللاجئين السّوريين الفارّين من عنف النظام وقصفه للمدن والأرياف[1].

وهذا ما أثار حفيظة المسؤولين السّوريين، وأصبحت كلّ مناسبة لديهم منبراً للهجوم على الحكومة التركية، ففي افتتاح الندوةِ الفكريّةِ السياسيّةِ في مكتبة الأسد بدمشق في 2013/5/12م قال وزير الإعلام السّوريّ "عمران الزعبي" :"إنّ الحكومة التركية حولت المناطق الحدودية مع بلاده للإرهاب الدوليّ"، كما قال: "إنّ الحكومة التركية هي التي سهّلت وما زالت وصول السّلاح، والمتفجرات، والسّيارات، والأموال، والقتلة إلى سوريا"، وحَمّل الزّعبي الحكومة التركية ورئيسها مسؤوليةً مباشرةً سياسيّاً وأخلاقياً تجاه الشّعب التركيّ والشّعب السّوريّ وشعوب المنطقة، فقال:"إنّ كلّ ما حدث في سوريا تتحمّل مسؤوليته الحكومة التركية، وما حدث في تركيا أمس تتحمّل مسؤوليته الحكومة التركية"[2].

---

[1] القدرة، محمود خليل يوسف، **تطور العلاقات السياسية التركية–السورية في ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية 2007–2012** ، 129، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2012م .

[2] **جاء هذا الرد السوري على الاتهامات التركية لسوريا بالمسؤولية المباشرة عن تفجيرات الريحانية**، وذلك قبل يوم واحد من انعقاد هذه الندوة، أي في 2013/5/11م، وهو دليل واضح على مدى العداء الكبير الذي وصلت إليه العلاقات بين الجانبين على أثر الثورة السورية، والتأييد التركي المطلق لها، بيوض، فتحي إبراهيم، موقع زمان الوصل، 2015/5/2 :https://www.zamanalwsl.net/news/article/60337 .

ثانياً: موقف تركيا من الثورة المصرية

منذ الأيام الأولى للثورة المصرية، اتخذت تركيا مواقفَ متقدمةً وعاليةَ السقف في دعم الحركة الاحتجاجية والمطالب الشعبية، في افتراق واضح عن تركيا الحصرية على علاقات طيبة مع النُّظم الحاكمة في الدول العربية وعدم التدخّل في شؤونها الداخلية، استرشاداً ربّما بنصائح أحمد داوود أوغلو باستشعار، ثمّ استثمار التطوراتِ الاجتماعيّةِ، والسياسيّةِ والتاريخيّةِ، وعدم الوقوف موقف المتفرج، للمشاركة في صُنع القرار[1].

أصدرت الخارجية التركية العديد من التصريحات، وخاصّة من أردوغان الذي يطالب نظام حسني مبارك بالتجاوب مع مطالب الشّعب الأساسيّة[2]، فقد وجّه رجب طيب أردوغان رسالة إلى مبارك يطالبه بالرحيل من الحكم، وكانت بعض العبارات غير الدبلوماسيّة التي استخدمها أردوغان عندما وصف مبارك بالموت طالباً منه الرحيل عن كرسيّ الحكم[3].

مراحل تطوُّر العلاقات التركية–المصرّية بعد الثورة:

1. فترة حكم المجلس العسكري:

بعد تنحّي مبارك وخلال **حكم المجلس العسكريّ**، حَرَصت تركيا على أن تكون أول دولة تزور مصر بعد الثورة بشخص رئيسها آنذاك "عبد الله غل" في الثالث من آذار/مارس 2011م أي بعد أقلّ من شهر من تنحّي مبارك، والتي حَرَصَ خلالها على الاجتماع بمختلف الأطياف

---

[1] أوغلو، أحمد داوود، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، 270 .

[2] **أردوغان يطالب مبارك بالإصغاء لمطالب الشعب**، روسيا اليوم، 1شباط/فبراير 2011 : https://goo.gl/9MCsyk.

[3] **ذكر أردوغان في حديث صحفي له الرئيس المصري السابق حسني مبارك بالموت قائلا:"نحن كمسلمين سنُدفَنُ في حفرة حجمها لا يزيد على مترين مكعبين"** أنظر مثلاً :
أردوغان يطالب بخطوة مختلفة، الجزيرة نت، 2شباط/فبراير 2011 : http://goo.gl/lnj5us.

ومن ضمنها شباب الثورة[1]، ثمّ جاءت الزيارة الشّهيرة لأردوغان إلى مصر في أيلول/سبتمبر 2011م برفقة (250) رجل أعمال تركيّ، والتي وَقّع خلالها على عشرات الاتفاقيات الاقتصادية[2]، كما وقّعت تركيا مع مصر في آذار/مارس 2012م اتفاقية "الرورو" البحرية لربط الموانئ التركية بمثيلاتها الخليجية عّبر الموانئ المصرية[3]، إضافة إلى إيداع تركيا مبلغ مليار دولار وديعةً في البنك المركزيّ المصريّ على دفعتين (تشرين الأول/أكتوبر2012م وكانون الثاني/يناير2013م) بسعر فائدة تبلغ (1%) مستحقّة بعد خمس سنوات[4]، وهو ما عكس الاهتمام التركيّ الخاصّ بمصر بعد الثورة، وألمح إلى إرهاصات محور جديد يتشكل في المنطقة[5].

2. فترة حكم الرئيس محمّد مرسي:

بلغ التعاون التركيّ–المصريّ ذروته بعد انتخاب محمد مرسي رئيساً لمصر، حيث دعاه حزب العدالة والتنمية الحاكم باعتباره ضيفَ شرف في مؤتمره الرابع في 30أيلول/سبتمبر2012م والذي ألقى خلاله كلمة في الحضور[6]، ثمّ لاحقاً في التنسيق الواضح بينهما خلال العدوان الإسرائيليّ على قطاع غزة في تشرين الثاني/نوفمبر2012م ، والذي تجلّى في زيارة رئيسي وزراء

---

[1] **عبد الله جول أول رئيس جمهورية يزور مصر بعد تنحي مبارك**، مصرس، 3آذار/مارس2011 : http://www.masress.com/almesryoon/50811

[2] الحاج، سعيد، **التقارب التركي–المصري الأسباب والعوائق**، مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2017 : http://goo.gl/nq4VHع

[3] خط ملاحي جديد بين مصر وتركيا يزيد التبادل التجاري 30% ، المختصر، 31آب/أغسطس : http://www.almokhtsar.com/node/79436

[4] تركيا تقرض مصر مليار دولار، الجزيرة نت، 30أيلول/سبتمبر2012 : http://goo.gl/ofw1cxk

[5] **Los Angeles Times . Jeffrey Fleishman . Growing ties between Egypt . Turkey may signal new regional order** . : http://goo.gl/Brwckr 6/April/2017

[6] **Egypion president Morsi set to attend AKP congress** . Hurriyet Daily News 1Aprial/2017 . http://goo.gl/L730JF .

البلدين "هشام قنديل، وأحمد داوود أوغلو" للقطاع وهو تحت القصف[1]، ثمّ التنسيق السياسيّ بينهما لتحقيق الهدنة[2]، كما أعلن أردوغان أكثر من مرة نيته زيارة قطاع غزة عَبر مصر، وهي الزيارة التي تأجّلت أكثر من مرّة، ثُمّ أُلغيت بعد الانقلاب في مصر وتراجع العلاقات بين البلدين.

وعندما تمّ الانقلاب العسكريّ على نظام الحكم في مصر في 3/تموز-يوليو/2013م أفضى إلى توتّر العلاقات السياسيّة والدبلوماسيّة بين تركيا ومصر، وامتاز الموقف التركيّ بسياسة حادةٍ وقويةٍ اتجاه النظامِ المصريّ واصفاً إياه بالانقلاب ورافضاً إعطاءه أيّ صفةٍ شرعيّةٍ، وقصدت السياسة الخارجية التركية من ذلك النيل من السيسي؛ لأنه شخص غير مرغوب فيه، واهتمّ أردوغان برفع شعار (رابعة) بعد فضّ الاعتصام في الميدان المذكور[3]، ولم يرد أردوغان على اتصال البرادعي نائب الرئيس المصريّ في تموز 2013م باعتباره شخصاً غير قانونيّ في الحكم، وأنه لم يتمّ انتخابه من قِبل الشّعب[4]، ورفض أردوغان أيضاً الجلوس على المائدة التي يجلس عليها السيسي في الأمم المتحدة [5].

---

[1] **أوغلو وزوجته يجهشان بالبكاء على ضحايا غزة**، العربية نت، 21تشرين الثاني/نوفمبر2012 : http://goo.gl/RFSXx5

[2] **مشعل و أردوغان و أوغلو وأمير قطر في القاهرة**، صوت الأقصى، 17تشرين الثاني/نوفمبر2012 : http://goo.gl/w8g73w

[3] **ما زال أردوغان يرفع شعار "رابعة" في خطاباته الجماهيرية حتى اليوم**، لكنه لا يقصد به شعار "رابعة المصري" حصرا، بل يستعمله إشارة على رباعيته الشهيرة "شعب واحد، علم واحد، وطن واحد، دولة واحدة" الخاصة بتركيا، لكنه لا ينفي أن لمحمد مرسي نصيب في الشعار: http://goo.gl/4WgisH.

[4] **أردوغان يرفض محادثة محمد البرادعي ولا يعتبره ممثلا شرعيا لمصر**، فرانس 24 ، 18تموز/يوليو2013 : http://goo.gl/e4Px7X .

[5] **أردوغان يجدّد رفضه الجلوس مع السيسي**، تركيا بوست، 3حزيران/يونيو2015 : http://www.turkey-post.net/p-49697.

وردّ النظام المصري على خطابات أردوغان بإعلان السفير التركيّ في مصر شخصاً غير مرغوب فيه، وتخفيض مستوى العلاقات الدبلوماسيّة بين البلدين لمستوى القائم بالأعمال[1]، وهو ما ردّت عليه تركيا بالمثل، ثمّ استضافت تركيا على أرضها الكثير من المصريين الفارّين من بلادهم، ومن بين رموز المعارضة المصرية، وسمحت لهم بإنشاء وسائل إعلام مناهضة للانقلاب، فضلاً عن السّماح بتشكيل كيانات سياسيّة، مثل البرلمان المصريّ الموازي[2]، والمجلس الثوريّ المصريّ وعملها من تركيا[3].

3. فترة حكم الرئيس عبد الفتّاح السيسي:

مهما يكن من أمر، فإنه بجانب الإطاحة بالرئيس محمد مرسي ومع تولّي الرئيس عبد الفتاح السيسي السّلطة في مصر، سرعان ما أصبح الخصام بين البلدين من الخصومات الرئيسيّة في بلدان المشرق العربيّ، وقد طرأت متغيّرات على الساحة الإقليمية في فترة حكم السيسي زادت العلاقات سوءاً بين البلدين، مثل العدوان الإسرائيليّ على قطاع غزة في عام 2014م، والهجمات التي شنّتها مصر على داعش في ليبيا.

أثر أحداث غزة 2014م على العلاقة بين البلدين:

إنّ التحوّلاتِ السريعةَ في مصر تستدعي أركان الدولة الإسرائيلية الثلاثة: السياسيّة، والأمنيّة، والعسكريّة، إلى محاولة قراءة المشهد في مصر عَبر مجموعة علاقات القيادة المصرية الجديدة

---

[1] **Egypt expels Turkish ambassador .Turkey retaliates . Reuters .** 23november2013 : http://goo.gl/Wiy9Bo

[2] **البرلمان المصري المعارض ينعقد في إسطنبول بالتوازي مع مجلس النواب الأول بالقاهرة**، هافنفتون بوست عربي، 25مارس 2017 : http://goo.gl/xXeZRG .

[3] **مصريون في إسطنبول يشكلون "المجلس الصوري المصري" لاستكمال أهداف يناير**، تركيا بوست، 8آب/أغسطس 2014 : http://www.turkey-post.net/p-2399.

مع القيادة الفلسطينية في رام الله، وعلى رأسها الرئيس محمود عباس، وعلاقات مع حركة حماس التي كانت تسيطر على قطاع غزة حتّى قُبيل العدوان بشهر، وردّة الفعل لأيّ عدوان إسرائيليّ على الأراضي الفلسطينية، وخاصّة غزة، التي من المفترض أن تكون لدى القيادة المصرية لها اعتبار، يدخل في مجال الأمن القوميّ المصريّ ولعدد من الأسباب أهمّها الجغرافيا والحدود[1].

وفي مصر، تمثّل الموقف الرسميّ من العدوان على غزة في مبادرة أطلقتها لوقف العدوان على غزة، وقبلت إسرائيل بها وحظيت بدعم دوليّ، فيما رفضتها حماس؛ لأنها لا تحقّق شروطها، وتبذل مصر جهوداً دبلوماسيّة لتنفيذها، ووجّهت انتقادات للإدارة المصرية بسبب تعقيدات في فتح معبر رفح على الحدود مع قطاع غزة، الأمر الذي حال دون وصول مساعدات لأهالي القطاع التي نظمها نشطاء مصريون، وتردّ الحكومة المصرية على هذه الاتهامات بالمطالبة بعدم التركيز على معبر رفح وحده، لوجود معابر أخرى يتعيّن المطالبة بفتحها أيضاً[2] .

تشبه الحرب الإسرائيلية على حماس في غزة من حيث بُعدها الإقليميّ حرب عام 2008م ، حين أعلنت وزيرة الخارجيّة الإسرائيلية تسيفي ليفني تلك الحرب من القاهرة، وهي بجوار نظيرها المصري أحمد أبو الغيظ وهو ما تكرر هذه المرة، فقد اندلع العدوان الإسرائيلي مساء الإثنين 7تموز /يوليو، بُعَيد ساعات فقط من مغادرة مدير الاستخبارات المصرية محمد التهامي تل أبيب، ولم تكن مصر متحمّسة للتوسّط لوقف إطلاق النار؛ لأنها تشارك إسرائيل أهدافها في جعل قطاع غزة يدفع ثمناً أعلى؛ ولأنها تعرف أنه سيكون لحماس مطالب تتعلّق بتعامل مصر

[1] جرادات، محمد فارس، **الحرب على غزة أسباب ودلالات**، 2017/4/2 : http://goo.gl/Zlws1t .

[2] **اعمل ثورة، حروب غزة الثلاث..رؤية تحليلية**، اعمل ثورة، 2017/4/2 .

معها أيضاً، ولذلك تم توجيه طلبات التهدئة من الولايات المتّحدة والأمين العام للأمم المتّحدة إلى حماس عبر قطر[1].

وقالت مجلّة "فورين أفيرز Foreign Affairs" الأمريكية، إنَّ الفوضى التي شهدها الشّرق الأوسط في الفترة الماضية وضعت العلاقاتِ الثنائيةَ للبلاد محلّ اختبار، خاصّة العلاقة المتوتّة بين مصر وتركيا، فبعد أن كانت تركيا تؤيّد مصر في فترة حراك 2011م بعد خلع الرئيس مبارك، تحوّلت إلى دور الخصم بعد الإطاحة بالرئيس مرسي في عام 2013م[2].

وتبادلت مصر وتركيا النزاعاتِ في فترة قصيرة، حيث طالبت تركيا مجلس الأمن في عام 2013م بفرض عقوبات على نظام الأمر الواقع في مصر، الأمر الذي ردّت عليه مصر في عام 2014م، بالضغط ضدّ ترشّح تركيا للحصول على مقعد في مجلس الأمن، ووصلت العلاقة إلى قمة التدهور بعدما أعلنت مصر قرار ضرب مواقع داعش في ليبيا، وأوضحت المجلّة أنّ التنافس الإقليميّ بين مصر وتركيا، سيؤدّي إلى تفاقم الحرب الأهلية في ليبيا، وستؤدّي في المدى البعيد إلى انزلاق المنطقة في مزيد من الفوضى[3].

وبما أنَّ مصر وتركيا يُعّدان أكبر دولتين مسلمتين في الشّرق الأوسط؛ لذا تَعدّ كلٌّ دولة نفسها قوةً منفردةً بنفسها في المنطقة وقائدة للإسلام السّنّي، حيث ذكرت المجلّةُ التاريخَ الطّويلَ

---

[1] **العدوان الإسرائيلي الجديد على غزة**، المركز العربي لأبحاث و السياسة ودراستها، الدوحة، 2017/4/2 .

[2] نور الدين، محمد، **علاقات تركيا مع عالم عربي متغير**، مركز الجزيرة للدراسات 2011م : http://www.alhak.org/vb/archive/index.php/t-28459.html.

[3] كوك، ستيفن، **حرب السيسي الخطيرة على الإرهاب**، مجلة فورين أفيرز، العدد نوفمبر/ديسمبر 2016 : https://www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/egypt-s-nightmare.

للعلاقاتِ المتوتّرةِ بين مصر وتركيا، والذي يعود إلى عهد الدولة العثمانية التي كانت مصر جزءاً منها قبل الانفصال في منتصف القرن التاسع عشر الميلاديّ[1].

ازدادت العلاقات ما بين مصر وتركيا تدهوراً بشكل أكبر، في أعقاب قرار مصر شنّ هجماتٍ جوّيةٍ ضد أهداف تنظيم "الدولة الإسلاميّة في الشام والعراق" (داعش) "الدولة الإسلاميّة" في مدينة درنة الليبية في 16شباط/فبراير، وقد دعمت الحكومة الليبية المعترف بها دولياً والجيش في طبرق هذه الخطوة، إلا أنّ الفصائل والكثير منها إسلاميّة التي استولت على طرابلس تحت اسم "المؤتمر الوطنيّ العام الجديد" عارضتها بشدّة، وفي هذا الإطار أعطت تركيا "المؤتمر الوطنيّ العام الجديد" قدراً من الدعم الدبلوماسيّ، من خلال رفضها الاعتراف بالحكومة الليبية الرسميّة، ومن جانبها، أدانت أنقرة الهجماتِ الجويةَ، معتبرةً أنَّ "هذه الهجمات تُعمّقِ المشاكل في ليبيا وأجواء الصّراع، وتخرِّب جهود حلّ الأزمة بطرق سلميّة"، وفي الوقت نفسه، لم تقم الولايات المتّحدة من جهتها لا بالإشادة بهذه الهجمات ولا بانتقادها[2].

لا شكَّ في أنَّ تداعيات التوتّر السياسيّ بين تركيا ومصر ستكون سّيئةّ على دول المنطقة، بمعنى أنّ كلّ دولة ترى أنها حامية الحمى في منطقة الشّرق الأوسط، وستحوِّلُ دول المنطقة عامة ودول الحراك الشعبيّ خاصّة إلى ساحة من الصّراعات، هكذا سوف تتحوّل المنطقة العربية إلى ملعب دول تتنافس إقليمياً على المنطقة، فسوف يكون أثر ذلك كارثياً على المنطقة العربية، ويصبّ في مصلحة دول أخرى، مثل: إسرائيل، وإيران، واللاعب الأساسيّ الولايات المتّحدة الأمريكية.

---

[1] الشرقاوي، إيمان، **قرارات مرسي..لطمة قوية على وجه إسرائيل**، مجلة فورين أفيرز / 2017/4/4 : https://www.foreignaffairs.com/.

[2] **soner cagaptay and Marc J. sievers : Turkey and Egypt's Great Game in the Middle East** . The Washington institute for Near East policy . 4/4/2017 .

أصدرت الخارجية المصرية بياناً في 28أيلول/سبتمبر 2014م ، وصفت فيه أردوغان بأنه "ليس في وضع يسمح له بإعطاء دروس للغير بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان"، وأشار البيان إلى سعي أردوغان لتعديل الدستور وإعطاء منصب الرئيس صلاحيات أوسع، "وهو ما لا يمكن وصفه بالسلوك الديمقراطي"[1].

"وسبق أن انتقد أردوغان، في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتّحدة، ما وصفه بـ "صمت الأمم المتّحدة" تجاه مصر، قائلا: "إنها شهدت انقلاباً على "رئيس منتخب من قِبل شعب، وقتل الآلاف ممّن خرجوا يسألون عن مصير أصواتهم، بينما اكتفت الأمم المتّحدة والدول الديمقراطية بمجرد المشاهدة، وأضفَوا شرعيّةً على ذلك الانقلاب" "[2].

"واستنكرت الإمارات العربية بدورها ما قاله أردوغان عن الرئيس المصريّ، إذ أصدرت الخارجية الإماراتية بياناً وصفت فيه ما جاء في كلمة أردوغان أمام الأمم المتّحدة بخصوص مصر "بأنه خطاب غير مسؤول، وتدخّل سافر في الشّؤون الداخلية للشّقيقة مصر"، ولم يتأخر الرد التركي، إذ أصدرت الخارجية التركية بدورها بياناً نشرته وكالة أنباء "الأناضول" التركية، ووصفت فيه بيان الخارجية الإماراتية بأنه "غير مقبول" ، وأضاف البيان أنه ربّما هناك دول أزعجها الموقف التركيّ، لكن هذا لا يعطيها الحقّ في توجيه "اتهامات غير لائقة للرئيس التركيّ"، وسرعان ما انعكس الخلاف بين أنقرة من جانب، والقاهرة وأبو ظبي من جانب آخر على صفحات الصّحف العربية؛ إذ نُشِرت عدة مقالات لكُتّاب مصريين وخليجيين تنتقدُ بشدّة

[1] **نبذة عن الرئيس المصري السابق حسني مبارك**، بي بي سي، بالعربية، 2017/4/4 : http://goo.gl/A2Hafc.

[2] **نبذة عن الرئيس المصري السابق حسني مبارك** ، بي بي سي ، بالعربية ، 2017/4/4 : http://goo.gl/A2Hafc.

موقف أردوغان من النظام في مصر، ويتساءل كثيرون عمّا يمكن أن يؤدّيَ إليه الخلاف العميق بين أردوغان والسيسي، وهو بالتبعية مع حلفاء الرئيس المصري، وعلى رأسهم السعودية والإمارات"[1].

إنّ الخلاف بين الرئيسين المصريّ والتركيّ تحوّل تدريجيّاً إلى "عداء"، وهذا ليس من مصلحة البلدين وشعبيهما، والقيادة المصرية على وجه الخصوص، فالرئيس أردوغان يملك أوراقاً كثيرةً يمكن أن يستخدمها ضدّ مصر، أبرزها ورقة الإخوان المسلمين في الوقت السابق على الأقلّ، فقد فتح لهم أبواب تركيا على مصاريعها، وسمح لهم بفتح محطّة تلفزيونية بمساعدة دولة قطر، ووفّر الملاذ الآمن لزعمائها لعقد اجتماعاتهم، وسكن أسرهم، بينما لا تستطيع السلطات المصرية المعاملة بالمثل لعدم وجود معارضة تركية خارجية يمكن تبنّيها ، وتوفير المنابر الإعلامية لها في القاهرة لسبب بسيط، وهو أنّ المعارضة التركية تكرس نشاطها في قلب تركيا، وتحتكم إلى عملية ديمقراطية تتمتّع بحريّة مطلقة، وتملك محطّاتِ تلفزةٍ وصحفٍ تؤيدها ولا تتوقف لحظة عن انتقاد الرئيس التركيّ وحزبه، وتنظّم المظاهراتِ الاحتجاجيّةَ بصورة مستمرّةٍ على سياساته ومواقفه، كما أنّ الرئيس السيسي يواجه أزماتٍ داخليةً أمنيةً واقتصاديةً متفاقمةً، ولا نعتقد أنّ فتح معارك خارجية مع دول مثل تركيا، حتّى لو أقدمت على استفزازه، يصبّ في مصلحة مصر في الوقت الحالي[2].

إذاً، فمصر في نقطة يمكن وصفها بأنها نقطة مفترق طرق، ومصلحة العالم "الاستراتيجية الكبرى" إنما تكمن في تمكين مصر من استكمال وإتمام عملية إصلاح اجتماعيّةٍ واقتصاديّةٍ

---

[1] **نبذة عن الرئيس المصري السابق حسني مبارك**، بي بي سي ، بالعربية، 2017/4/4 : http://goo.gl/A2Hafc .

[2] **عندما استفز الرئيس أردوغان الرئيس السيسي ونكأ جراح "الانقلاب العسكري" .. إنه صراع المرجعيات بين الأستانة والأزهر يرتدي طابعا سياسيا .. وفتش عن الإخوان المسلمين**، رأي اليوم ، 2017/4/4 : http://www.raialyoum.com/p=157668.

كاملةٍ، تخرج منها واقفة على أرض صُلبة من الازدهار الاقتصاديّ والاستقرار الاجتماعيّ، فهذا شرط لازم لوجود شرق أوسط جديد يتسم بالازدهار والاستقرار[1].

وفي مقابل أوراق القوة التي ذُكِرت سابقاً، فمن الممكن أن يستخدم الرئيس السيسي الورقة السورية، وإن لم تكن هذه الورقة بقوة الأوراق نفسها التي تستخدمها تركيا، وإن كان الباحث يرى أنّ العلاقات لن تعودَ على شاكلتها السابقة، كما كانت في عهد الرئيس محمّد مرسي، ولكنّها إعادة ترتيب لهذه العلاقات يأتي بمصلحة الطرفين، بحيث إنّ مصر تحتاج إلى تركيا من خلال تدعيم اقتصادها الداخلي؛ لأنّ مصر تعاني في هذه المرحلة أزمةً اقتصاديةً حادةً، وفي المقابل فإنّ تركيا تحتاج إلى عودة العلاقات الاقتصادية، بوصف مصر حالياً هي طريقها للسّعودية ودول الخليج، بمعنى قيام مصر بالبحث عن تقوية علاقاتها مع دول أخرى، مثل (السعودية) من خلال تدعيم وضعها الاقتصاديّ المتدهور.

إنَّ خسائر تركيا ممّا جرى في مصر متعدّدة الجوانب، فالثابت أنّ هذه الخسائر ليست أيديولوجيةً فحسب، وإنما تتضافر مع بعضها البعض على كافة المستويات الاقتصاديَّةِ، والسياسيّةِ، والدبلوماسيَةِ على شكل ضربة استراتيجية للنموذج التركيّ، ومحاولات تصديره إلى المنطقة عَبر الاقتصاد، والثقافة، والممارسة السياسيّة، وفي نهاية المشروع الاستراتيجي.

فما جرى في مصر أصاب المشروع التركيّ في الصّميم، ووضع ما يشبه النهاية لأحلام أردوغان ودَور تركيا الإقليميّ تجاه المنطقة العربية من جهة، ومن جهة ثانية فرض على أردوغان تحدّيَ إعادة النظر في حسابات تركيا في كيفية انتهاج سياسة إقليمية لا تقوم على البُعد الأيديولوجيّ والتدخّل في الشّؤون الداخلية للدول العربية، ومحاولة إيصال قوًى محدّدة إلى

[1] حجي، طارق، **نظرات في الواقع المصري**، 536 .

السلطة، فالواضح أنّ تركيا هي الخاسر الأكبر من سقوط حكم مرسي، وتدهور العلاقات التركية المصرية، وما يعني هذا من انعكاسات محتملة على تركيا، وعلى وضع العلاقات الإقليمية في المنطقة، لن تكون بالطبع لصالح علاقات تركيا بالمنطقة العربية، بقدر ما سيكون لصالح أنظمة أخرى، مثل : إيران التي تحاول التقرب من روسيا، وإسرائيل تحاول تقوية علاقاتها مع السيسي، فهما في منافسةٍ فعليةٍ مع تركيا للتوسع في منطقة الشّرق الأوسط، ويحاولان استغلال الأحداث الجارية في المنطقة لتحقيق أهدافهم.

ثالثاً: تركيا بين التحدّيات الداخلية والرهانات الخارجية الراهنة

إنّ تطورات البيئة الإقليمية أثرت على سياسة تركيا الداخلية والخارجية، ممّا أفرزت لها تحدّياتٍ جديدةً حول مفاهيم السياسة الخارجيّة من خلال تحويل سياسة (صفر مشاكل) مع الدول المجاورة إلى انغماس في المشاكل فرضتها البيئة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط، هذا في علاقة التأثير والتأثر بين البيئة الداخلية والخارجية، وعليه فانعكاس القرار الخارجيّ كان له أثره على المستويين: الداخليّ والخارجيّ.

أولا: التحدّيات الداخلية

لا شكَّ أنَّ القرارات المتخذة من طرف نخبة حزب العدالة والتنمية في سياستها الخارجية كان لها صداها الداخليّ، فبرزت على السطح جدالاتٌ واضطراباتٌ سياسيّةٌ تتعلّق بالحريّات المدنية واستغلال القضاء وفضائح الفساد حيث نجد:

1. احتجاجات منتزه صبري:

إنّ تصديّ القوات التركية للاحتجاجات الخاصّة بمنتزه صبري في مايو 2013م أثر في علاقات التقارب بين رئيس الوزراء التركيّ السابق رجب طيب أردوغان والرئيس الأمريكيّ باراك أوباما[1]، إذ إنَّ هذه الاحتجاجات لم تستطع القوى المعارضة لحزب العدالة والتنمية أن تحوّلها إلى احتجاجات تطيح بالحزب، وتأتي خلفية هذه الاحتجاجات من خلال القرار الحكوميّ بتحويل مساحة تقسيم إلى ساحة خدمية أو منتجع سياحيّ، وقد مرت هذه الاحتجاجات بثلاث مراحل:

أ . مرحلة البداية:

كان السّبب الأساسيّ للاحتجاجات قيام الحكومة التركية بوضع خطّة لإزالة حديقة غيزي، واحدة من المساحات الخضراء المتبقية القليلة في وسط الجانب الأوروبيّ من إسطنبول، وشملت الخطة إنشاء ساحة تقسيم وإعادة بناء ثكنة العسكرية العثمانية، التي هُدمت في عام 1940م، وتشمل مشاريع التنمية في تركيا "مجالس المحافظة الثقافية" التي يفترض أن تكون مستقلة عن الحكومة، وفي يناير 2013م رفض هذا المجلس المشروع على أنه لا يخدم المصلحة العامة، لكنّ المجلس الأعلى رفض هذا في (1) مايو، وقال الناشطون: إنَّ المجلس تأثر بقرار الحكومة، وكان من المتّوقع أن يضمّ الطابق الأرضي من الثكنات التي أُعيد بناؤها كمركز للتسوق، والشقق الفاخرة في الطوابق العليا، بدأت احتجاجات حديقة غيزي في إبريل، بعد أن بدأت بتقديم التماس

[1] **احتجاجات تركيا: الحكومة تهدد باستخدام الجيش في مواجهة المتظاهرين**، BBC عربي، حزيران 2013: http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2013/06/130617_turkey_armyuse_protests.

في ديسمبر 2012م، وجُدِّدت الاحتجاجات في 27 أيار/ مايو، وبلغت ذروتها في إنشاء معسكر يحتلّ الحديقة، أثارت الغارة على هذا المخيم في (29) مايو الغضب والاحتجاجات الأوسع[1] .

ب . مرحلة التّسييس:

امتدت هذه المرحلة من (1-15) يناير 2013م، وخلال هذه الفترة بلغت الاحتجاجات أوجهها نتيجة تدخّل قوات الشّرطة، واستعمالهم العنف ضدّ المتظاهرين، ممّا أعطى الانطباع بأنها محاولة للإطاحة بالحكومة على غرار ما يجري في دول الربيع العربيّ.

ج . مرحلة الانحسار:

بعد الاحتجاجات اقتحمت قوات الأمن التركية الساحة التي يوجد فيها المحتجّون تأتي في 15يناير 2013م [2]، وعلى خلفية تصرُّف الحكومة التركية مع هذا الاحتجاج، تحوّل الانقسام في الرأي حول مؤيد لهذه الأحداث ومعارض لها إذ يرى في المظاهرات عملية ديمقراطية ومحاولة الانقلاب على الحكومة المنتخبة، وفي مقدمة المعارضين ظهر حزب الشّعب الجمهوريّ، حيث أيد الاحتجاجات وأيده كلٌّ من حزب السلام والديمقراطية.

2. قضايا الفساد والرشوة:

برزت هذه القضايا ابتداءً من عام 2013م، وكان الأمر يتعلّق بشبكةٍ منظّمةٍ، تتكون من مدّعين عامّين، وضُبّاط شرطة، وقُضاة مرتبطين بحركة كولن، ويعود الصّراع السياسيّ بين حركة كولن وحزب العدالة والتنمية إلى مطلع 2012م، عندما حاول أحد المدّعين العامّين

---

[1] بي بي سي، Turkey، مايو /2013م .

[2] **الانتخابات المحلية التركية لعام 2014**، مركز الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التركي: www.dampress.net .

استجواب "هاكان فيدان" مدير الاستخبارات الوطنية على خلفية انخراطه في مفاوضات سّرية نيابةً عن الحكومة مع زعيم حزب العُمّال الكردستاني "عبد الله أوجلان" بالإضافة إلى فشل محاولات حركة كولن لصد قرار الحكومة في إغلاق المدارس الخاصّة في نوفمبر 2013م[1].

من هنا بدأ الصّراع بين الحركة والحزب، حيث رأت حركة كولن في قرار غلق المدارس الخاصّة تهديداً لبنيتها التنظيمية واستقطاب الأعضاء بدرجة كبيرة، وهكذا أُغِلق مصدرُ تموينٍ كبيرٌ للحركة باعتبارها أنها تمتلك نصف المدارس الخاصّة الموجودة في تركيا، فقامت بشنّ حملة إعلامية، وبدأت بتسريب وثائقَ سرّيةٍ أبرزها اجتماع المجلس القوميّ التركيّ الذي عُقِد في 2004م، والذي تزعُم الحركة فيه أنّ الحكومة لجأت إلى الضّغط العسكريّ للقضاء على حركة كولن، غير أنّ هذا الادعاء كان يتناقض مع الواقع في ظلّ ازدهار الحركة منذ عام 2004م[2].

ثمّ لجأت إلى تسريب المكالمات الهاتفية ومقاطع الصّور الفاضحة لشخصيّات حكوميّة عبر مواقع التواصل الاجتماعيّ، ولجأت الحركة إلى هذا الأسلوب قُبيل الانتخابات، وهذا لإلحاق الضّرر بالحزب الحاكم، كما فعلت ذلك مع رئيس حزب الشّعب الجمهوريّ السابق "دينزباكال" في عام 2010م عندما نُشِر له فيديو فاضح، وتسرّبت مكالمات لشخصيّات حزب الحركة القوميّة، ممّا دفع بعضهم إلى الاستقالة[3].

---

[1] **الانتخابات المحلية التركية لعام 2014**، مركز الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التركي: www.dampress.net.

[2] معوض ، علي جلال، **نتائج الانتخابات المحلية التركية 2014 الدلالات والمستقبل**، 2014: http://www.rcssmideast.org.

[3] **الانتخابات المحلية التركية لعام 2014**، مركز الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التركي: www.dampress.net.

إلا أنّ تعامل الحكومة التركية بقيادة أردوغان كان بنوع من التكتيك السياسي، بأخذ هذه القضايا على خلفية المؤامرة، فبدأت بإدارة القضيّة من أجل أخذ القرار السياسيّ، وامتصاص الصدمة من خلال استراتيجية يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولاً: رغم اعتراف الحكومة ضمنياً باحتمال صحّة الاتهامات بحقّ أيّ شخص من المتهمين، إلا أنها رفضت التراجع أو الضعف، فلم تقم في البداية بإقالة أيّ وزير في الأيام الأولى.

ثانياً: عملت الحكومة على الأخذ بنظرية المؤامرة من خلال التركيز على الأخطاء التي وقعت فيها الحملة المضادة للحكومة، من خلال جمع ثلاث قضايا منفصلة ومتباعدة زمنياً حزمة واحدة، بغيةَ إحداث ضجّةٍ إعلاميّةٍ والسكوت على هذه القضايا شهراً، وإخراجها قبل الانتخابات.

ثالثاً: بدأت الحكومة في حملة تغييرات وإقالات واسعة في صفوف أجهزة الأمن والشرطة الذين خطّطوا ونفّذوا حتّى إنّ المهملين لمسؤولياتهم أُقيلوا كذلك.

رابعاً: بعد هدوء العاصفة استقال الوزراء الأربعة من الحكومة فأعلن التغيير الوزاريّ لتخفيض الضغط على الحكومة، وعليه حُولت القضيّة من تشهير إعلاميّ ضدّ الحكومة إلى قضيّة جنائية ضدّ الوزراء.

خامساً: بداية الحملة المضادة من طرف الحكومة، فقد بدأت الدوائر الإعلامية الموالية للحكومة بشنّ حملة إعلامية ضدّ حركة كولن توضّح فيها خطط ما اصطلح عليه "الدولة المحسوبة على حركة الخدمة" أو جماعة كولن[1].

[1] الحاج، سعيد وليد، **هل خرجت تركيا من عنق الزجاجة:** http://www.paldf.net .

وبهذه الخطوات استطاعت الحكومة بسياسة الخُطا البطيئة المتأنية ودبلوماسيّة الخيوط الممدودة، أن تحاصر الدول الموازية وحجم تأثيرها، وعليه بدأت حكومة العدالة والتنمية في السير نحو الانتخابات المحلّية.

ثانياً: التحدّيات الخارجية في ظلّ الأحداث الدولية الراهنة

ظهرت–في ظلّ عدم استقرار النظام الدولي بعد الحرب الباردة– تحدّيات أخرى في سياسة تركيا الخارجيّة، وهي:

1. الأزمة الأوكرانية

أظهرت الأوساط الإعلامية التركية تخوّفها من انغماس القرار التركيّ في الأزمة، والتجربة السلبية للأزمة السورية ماتزال تلقي بظلالها[1]، وعليه فإنّ الامتحان الصّعب الذي امتُحِنت فيه تركيا أعطى الدلالة على تراجع "نظرية العمق الاستراتيجيّ"، لقلّة الخِيارات الاستراتيجية لتركيا في ظلّ هذه الأزمة الصّعبة، خاصة بوجود علاقات تجارية مع روسيا تصل إلى (40)مليار دولار وحاجتها الماسة للطاقة الروسيّة هذا من جهة، ومحاولة الحفاظ على علاقاتها مع الولايات

[1]نجد رئيس تحرير صحيفة "يثي الشفيق" الموالية لحزب العدالة والتنمية إبراهيم قره يحذر غول من محاولة تكرار سيناريو أوكراني في تركيا، وتحت عنوان حرب أوكرانيا حرب تركيا من خلال محاولة إسقاط رجب طيب أردوغان التي لم ينجحوا بها في ملفات التسجيل والفساد ، وأضاف قائلا: "إنّ التمرد الأوكراني شبيه بأحداث ساحة فيزي في إسطنبول"، كما حذر من مغبة الانحياز إلى أيّ طرف من الأزمة الأوكرانية خصوصا وأنّ سياسة الانحيازات الشرق الأوسطية لم تجد.
ويرى السياسي "كوهين" من صحيفة "ميلليت" أنّ زيارة أوغلو لكييف جيدة، لكن على تركيا أن تكون دقيقة وحذرة في مقاربتها للأزمة، وهذا بالحفاظ على علاقاتها مع الغرب وكذلك عدم إفساد علاقاتها مع روسيا، وفي هذا الإطار يقول أحمد داوود أوغلو: "إنّ قوة ما تنصب في القرم لضرب العلاقات التركية الروسية، وإنّ وجود أقلية تركية في القرم حتّم على حكومة حزب العدالة والتنمية حمايتهم من القوات الروسية بتحركاتها الحثيثة، في ظلّ تخوف هذه الأقلية من سيناريو الحرب العالمية الأولى حيث وقعت مذابح في هذه المنطقة بقيادة القوات السوفيتية.

المتّحدة من جهة أخرى، في ظلّ تمسّك الأمريكان لحماية قرار التحول السياسيّ الأوكراني الجديد لصالح الغرب، ومطالبة الأمريكان الأتراك بالسماح لأوكرانيا لاستعمال المضائق الدولية، وعليه فإنّ الخيار التركيّ بإرضاء الجميع والانفتاح على الجميع مرة أخرى وضع سياستها الخارجية على المحكّ[1].

2. **الحرب على الإرهاب**

دخلت تركيا الحرب في سوريا إلى جانب التحالف الدوليّ الذي يتكون من (50) دولة بقيادة أمريكا، وخلال العامين الماضيين لم تقم الولايات المتّحدة بضرب تنظيم الدولة، وقد وضعت ثلاثة شروط لضرب التنظيم، وهي[2]:

1. ضرب نظام الأسد في سوريا.
2. الهدف من العملية توفير منطقة آمنة لمنع تحليق أيّ طائرة في الأجواء.
3. العمل على تدريب المعارضة السورية وتسليحها لمواجهة نظام الأسد وتنظيم الدولة الإسلامية معاً[3].

عارضت تركيا دخولها للمشاركة في الحرب ضدّ تنظيم الدولة، ولاقت الكثير من حملات النقد من وسائل الإعلام الغربية والأمريكية ، فعلى سبيل المثال، فقد نشرت وكالة رويترز مقالاً بعنوان "العزوف التُّركيّ يعوق الخطط الأميركية لبناء تحالف ضدّ الدولة الإسلامية"[4]، في حين نشرت

---

[1] نور الدين، محمد، **تركيا الصيغة والدور**، 310 .

[2] الأمغاري، مولاي علي، **مقالة تحت عنوان:"تركيا والمنظمات الإرهابية .. لا شريك ولا أجير"**، ترك برس، 18أبريل2016: www.turkpress.co/node/20813 .

[3] **التفاهم التركي الأمريكي: خلفيات وتداعيات سوريا**، المدن: http://goo.gl/ds2z1s .

[4] **العزوف التركي يعوق الخطط الأمريكية لبناء تحالف ضد الدولة الإسلامية**، رويترز عربي: http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN0HC0PR20140917.

"النيويورك تايمز" خبرًا ادّعت فيه أنّ تركيا هي أكبر مُصدِّر للمقاتلين المتّجهين للقتال في صفوف "تنظيم الدولة الإسلامية" وغير ذلك كثير[1].

قامت الخارجية التركية بتغيير سياستها ضدّ عدم المشاركة في الحرب على تنظيم الدولة بقيادة التحالف الدوليّ، ولكنَّ أبرز الشروط التي طرحتها تركيا لدخول الحرب هو إخلاء الأكراد من غرب نهر الفرات، وإقامة منطقة آمنة، وعزّزَ هذه الشروط تصريحاتُ بعض المسؤولين الأتراك، ودخل الجيش التركيّ إلى منطقة طرابلس في عملية عسكرية تحت مُسمّى "درع الفرات"[2].

ونجحت أنقرة في تحقيق بعض الشروط من أجل المشاركة في العمليات البريّة إلى جانب التحالف الدوليّ ضدّ تنظيم الدولة الإسلامية، وأظهرت أنّ الانقلاب جرت رياحه بما لا تشتهيه السُّفن الأمريكية، فقد صرّح مسؤولٌ تركيٌ لصحيفة "حرييت" التركية "أنَّ الأمريكيين–خلال مناقشة الخطّة معهم– أبدَوا تحفّظهم ، معتبرين خطّة أنقرة "غير عملية"، في ظلّ ما أسمَوهُ نقص أعداد "المقاتلين المعتدلين" اللازمين لتحرير طرابلس، خاصّةً أنَّ الخطّة تعتمد بشكل رئيس على القوات الخاصّة، وقائدها "العميد سميح ترزي" الذي قُتل خلال مشاركته في الانقلاب الفاشل"[3].

---

[1] **خبراء: سياسات أمريكا أحد أسباب ظهور داعش**، القدس العربي: http://www.alquds.co.uk/?p=223071.

[2] **التفاهم التركي الأمريكي: خلفيات وتداعيات سوريا**، المدن: http://goo.gl/ds2z1s.

[3] **خطة تركية للتدخل في سورية منذ سنتين أحبطها أتباع كولن وتحفظت عليها واشنطن**، زمان الوصل، ترجمة عن صحيفة حرييت التركية: https://www.zamanalwsl.net/news/73183.html.

3. تنامي الصراع الطائفي السني الشيعي:

تجدر الإشارة إلى أنّه في ظل التوترات الإقليمية، خاصّة في منطقة الشرق الأوسط يبرز تنامي الطائفية بين الشّيعة بقيادة إيران التي غرست نفوذها في المنطقة، وبالذات في اليمن والبحرين، والطائفة السّنّية بقيادة السعودية، مّما خلق اضطراباً لدى صُنّاع القرار التركيّ على الطائفة السّنّية، مما يعطي تحدّياً آخر للسياسة الخارجية التركية[1].

[1] باركي، هنري . ج، **تركيا والعراق أخطار (وإمكانات) الحوار**، معهد السلام الأمريكي، 2017/3/30: http://www.usip.org/sites.

قراءات في مستقبل التحوّل في السياسة الخارجيّة التركيّة:

من خلال النظر للمسار التاريخيّ للسياسة الخارجية التركية الجديدة التي وضعها حزب العدالة والتنمية، من خلال مهندسيها الثلاثة، الأول / عبد الله غول رئيس الجمهورية التركية، الثاني / رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء التركي، الثالث / أحمد داوود أوغلو وزير الخارجية التركي، وتقوم تلك السياسة على تصفير المشاكل مع الجوار، وتحسين العلاقات مع الدول المطلّة على البحر المتوسّط، ولكنّ السياسة التركية طرأ عليها تحولاتٌ بسبب موقف تركيا من ثورات الربيع العربيّ (موقفها من الثورة السورية ونظام الأسد، والثورة المصرية ونظام حسني مبارك).

ويُتوقّع أن تأخذ عملية التحول في السياسات الخارجية التركية العديد من المستويات، ومن بينها:

أولاً: السناريو الأول: يبدو أنّ جملةً من التغييرات ستتمّ بشكل سريع في السياسة الخارجية التركية، استناداً إلى أرضيّةٍ فكريّةٍ سياسيةٍّ، تنطلق من الإدراك بضرورة العودة إلى سياسةٍ واقعيةٍ وبراغماتيةٍ في التعامل مع المشاكل والأزمات المحيطة بتركيا، وأنّ الفهم التركيَّ الرسميَّ ينهض على أساس أنّ "العالم بأسره دخل في مرحلة صراع كبيرة، ولا تملك تركيا القوة الكافية لحلّ المشاكل جميعها، وما عليها هو القيام بـ"تخفيف الصّراع في مناطق النزاع المحيطة بتركيا، وعلى الأقلّ تخفيف الجانب الخاص بها، والمتعلّق فيها من النزاعات التي تشكّل فيها طرفاً".

إنّ العامل الزمنيَّ سيكون عنصراً محدّداً مهمّاً لنجاحها في قطف ثمار هذا التحول، حيث تكثر المتغيرات الإقليمية، والدولية المحيطة بسياسات العالم تجاه الشّرق الأوسط، وتقوم الفلسفة الجديدة للسياسة الخارجية التركية على قاعدة أعلنها رئيس الوزراء التركي الجديد بن علي يلدريم

قائلاً:" يتعيّن علينا زيادة صداقاتنا مع الدول المطلّة على البحر الأسود والبحر المتوسّط، وضرورة أن نقلل من أعدائنا "[1].

أما بخصوص سياسة بن علي يلدريم بالشأن السّوريّ " فقد أكّد ضرورة قيام كلٍّ من تركيا، والدول المعنية، وعلى رأسها إيران، وروسيا، والولايات المتّحدة الأمريكية، ودول خليجية والسعودية، بفتح صفحة جديدة في سوريا، وأداء دور في إيجاد صيغة جديدة تتعلّق بالأزمة السورية دون إضاعة مزيدٍ من الوقت"، وفيما يتعلّق بالمرحلة الانتقالية، أشار يلدريم إلى إمكانية إجراء عملية انتقال يتمّ التخطيط لها من خلال المفاوضات بين جميع الأطراف على طاولة الحوار، وهو ما يشير إلى إمكانية تجاوز شرط رحيل الأسد المسبَّق وبقاء الأسد في المرحلة الانتقالية[2].

"وبخصوص العلاقات التركية–المصرية أشار يلدريم إلى إمكانية تطوير تلك العلاقات، ولو في الجانب الاقتصاديّ، قائلاً :"نؤيد تطوير العلاقات مع مصر، فهي بلد قريب جداً منا بثقافته وقِيمه، وشعبان شقيقان، يجب أن لا تعود الخلافات بين الحكومات بالظّلم على شعبينا"، واستدرك بالقول: "ولذلك ينبغي على الأقل أن تكون العلاقات في المجال الاقتصاديّ، حتّى لو استغرق تطبيع العلاقات على المستوى السياسيّ فترةً طويلةً، فإنه بإمكاننا أن نطور علاقاتنا في المجال الاقتصاديّ، والسياحيّ، والزراعيّ، والثقافيّ، وغيرها من المجالات، بشكل سريع، وأعتقد أنّ كلا البلدين يحتاجان إلى ذلك""[3].

---

[1] **تصريح للصحفيين من قبل رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم**، وكالة الأناضول AA ، 2017/4/20: http://aa.com.tr/ar .

[2] وكالة الأناضول AA ، 2017/4/20: http://aa.com.tr/ar.

[3] وكالة الأناضول AA، 20/4/2017: http://aa.com.tr/ar .

ثانياً: السيناريو الثاني: سوف تعمل تركيا جاهدةً على تحسين علاقاتها شرقاً مع روسيا وإيران؛ وذلك من أجل العمل على تحسين علاقاتها مع الغرب، بمعنى أنّ التقارب مع موسكو وطهران يُعدّ قراراً استراتيجياً، ليس الهدف منه الابتعاد وقطع العلاقات مع الغرب، بل للضغط على واشنطن والمحور الأوروبيّ–الأطلسيّ، وهو السيناريو الأوفر حظًّا لعدّة أسباب، أهمّها: عمق العلاقات التركية–الغربية، ومصالح حلف الناتو في تركيا التي منها: قاعدة إنجيرليك العسكرية، وصعوبة التغييرات الجذرّية في السياسة الخارجية وكلفتها، وتعارض مصالح تركيا مع مصالح كلٍّ من روسيا وإيران في معظم الملفات ذات الاهتمام المشترك.

ويشمل هذا التوجّه الدول التي تمّ الإشارة إليها على وجه الخصوص، ومع ذلك فهو يؤكد استمرار علاقات تركيا مع أوروبا والولايات المتّحدة وعبر حلف الناتو، إلاَّ أنَّ التركيز سيكون على تفكيك الإشكالات في العلاقات الخارجية التركية بعيداً عن التنسيق مع الغرب، وتكشف هذه التحولات–ما تم منها وما يُتوقّع أن يظهر خلال الفترة المقبلة، في السياسة الخارجية التركية عن إدراك تركيّ متنامٍ بأنّ ملفاتِ المنطقة المهمّة لن تنظر أياً من اللاعبين الأساسيّين لترتيب أوضاعه الداخلية أو مراجعة سياساته؛ ذلك أنّ الأحداث تتطور بشكل سريع في المنطقة من جهة، وأنّ المنافسة وصراع النفوذ القويّ بين اللاعبين الدوليين والإقليميين ربّما يؤدّي إلى مَلء أيّ فراغ من تراجع أحد اللاعبين أو تردّده في مراجعة سياساته واتخاذ زمام المبادرة، ومنهم تركيا، وهو ما سيؤثّر في المحصلة على مكانتها الدولية والإقليمية ومدى تأثيرها في سياسات الإقليم والسياسة الدولية على وجه العموم، "يُتوقّع أن يساعد هذا التحوّل في السياسة الخارجية التركية على مزيدٍ من الاستقلالية في تحقيق تطلّعاتها ومصالحها الإقليمية، وحفظ أمنها الداخليّ، وتفوقّها الاقتصاديّ المميّز، حيث تسعى الحكومة التركية إلى توظيف فشل المحاولة الانقلابية

لإحداث التحوّل المنشود، ويتجلّى هذا التوظيف في الانتقاد الشديد للموقف الغربيّ من تلك المحاولة"[1].

ثالثاً: السيناريو الثالث: تعمل الخارجية التركية على تحقيق التوزان بين المحاور المختلفة، لتعود لإعطاء مزيدٍ من الاستقلالية لقراراتها المتعلّقة بعدد من الملفات كقضايا الإقليم الخلافية مع معظم الأطراف، وَوفق هذا المسار يمكن لأنقرة أن تبقى عضوًا في حلف الناتو وضمن مسار عضوية الاتحاد الأوروبيّ، بالإضافة إلى سعيها لدخول منظّمة شنغهاي وزيادة وتيرة التعاون الاقتصاديّ مع كلٍّ من روسيا، والصّين، وإيران، وهو سيناريو أقلّ حظًّا من سابقه، ويمكن أن يحظى بفرصة فقط في حال وجود رغبة قوية لدى الطرفين التركيّ والروسيّ بتعاونٍ حقيقيٍّ، وتعزّز من فرصه الخلافاتُ التركية–الأوروبية الآخذة بالاتساع، وأيّ حلٍّ للأزمة السورية قد يُنهي التناقض بين الطرفين فيها.

رابعاً: السيناريو الرابع:

تعمل تركيا على رسم مسار مستقل لسياستها الخارجية، وهذا يمكن أن يكون سبباً في إخراجها من أحد المحورين، لكي تقوم بدورٍ قياديٍّ إقليميٍّ في المنطقة يضمّ كلاً من السعودية وقطر، وقد ينضم إليه في وقت لاحق بعض من دول الخليج أو مصر، أو محور دوليّ يضمّ الدول النامية البعيدة عن منطقة الشرق الأوسط، مثل: الصين، والبرازيل، والهند، وجنوب إفريقيا، وهو سيناريو ضعيف الاحتمال لعدّة سياقات، أهمّها: محدودية إمكانات الدول الإقليمية المذكورة، وضعف التنسيق بينها وبين تركيا، وصعوبة تشكُّل محاور خارج دائرة الاستقطاب الأميركيّ–الروسيّ.

---

[1] يلدريم، قدير، **تركيا والتحول الوشيك نحو الشرق**، كارنيغي، صدا، 2017/4/20: http://carnegieendowment.org/sada/?fa=64359&lang=ar.

الخاتمة والتوصيات:

رأى حزب العدالة والتنمية أنّ السبب في تراجع حضور تركيا في المناطق المحيطة بها، هو تخلّيها عن سياسةٍ خارجيةٍ نشطةٍ في تلك المناطق، وعلى رأسها المنطقة العربية ودول الجوار؛ لذلك تبنّت تركيا مبدأ "تصفير المشكلات" مع دول الجوار؛ وذلك من أجل بناء علاقاتٍ سياسيّةٍ واقتصادية جديدة مع الجوار والدول العربية، ودخلت تركيا مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002م مرحلة جديدة في سياسته الخارجيّة قوامها الاستقلالية، والانفتاح، وتحسين العلاقات الإقليمية مع الجميع، وتعدّد الأبعاد، ولم تعد تركيا جزءاً من سياسات المنظومة الغربية، أو مجرد للمسارات والمحددات الأمريكية، إنّ انفتاح تركيا على محيطها الإقليميّ، والعربيّ، والإسلاميّ، منحها فرصةً أفضل للتعبير عن هويتها الحضاريّة، وهموم الشعب التركي وتطلّعاته، كما أتاح لها مجالاتٍ واسعةً للتبادل التجاريّ، وتحقيق مكاسبَ اقتصاديةٍ، فضلاً عن أنه سهّل عليها احتمالات أداء أدوارٍ سياسيّةٍ أفضلَ.

مثّلت التغيرات التي شهدتها المنطقة العربية حدثاً بارزاً وخطيراً، نظراً لما تمخض عنه من تحولات عميقة شملت هرم السلطة في الدولة، كما شمل مناحيَ أخرى من الحياة السياسيّة في هذه البلدان، ولعلّ أبرز التحولات يتمثّل في حدوث تغيراتٍ جوهريةٍ في موازين القوى على المستوى الإقليميّ والدوليّ، والذي ليس بالضرورة في صالح دول (الربيع العربي)، ومن جهة أخرى، فإنّ المستجداتِ التي تلت الربيع العربيّ، كشفت عن تحولات دراماتيكية في السلوك السياسيّ لبعض الفاعلين الإقليميين بالمنطقة، والمتمثّل في الانتقال الفجائيّ من سياسة خارجية لأخرى وبشكل انقلابيّ خطير، بحيث شكّلت تركيا أوضحَ نموذج لهذه الانعطافة الحادة في السياسة الخارجية للدول.

شكّلت الثورات والانتفاضات الشّعبية التي شهدتها عدد من الدول العربية اختباراً صعباً وتحدّياً كبيراً للسياسة الخارجية التركية، نظراً للروابط التي تربط تركيا بالمنطقة العربية تاريخيًّا سواء على المستوى السياسيّ، أو الاقتصاديّ، أو الثقافيّ، أو الاجتماعيّ، بل إنّ تركيا تحوّلت وبفضل ديناميكية تحركاتها وتفاعلاتها حيال القضايا العربية إلى طرف رئيس وفاعل على مسرح الأحداث فرضت على الدبلوماسيّة التركية تحدياتٍ مركبةً، تتعلّق بالحفاظ على علاقات وثيقة مع تلك الدول، في الوقت الذي وقفت في أنقرة بين شقّي رَحَى، فإما مساندة الجماهير الحاشدة التي انتفضت لإسقاط أنظمتها السياسيّة من جانب، أو الحفاظ على تحالفاتها وعلاقاتها الوثيقة مع الأنظمة من جانب آخر، هذا في حين شكّلت حركة الشّعوب العربية غير المسبوقة تحدّياً لمبادئ السياسة الخارجية التركية التي قضت أدبياتها بالتزام عدم الانخراط في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وقد ضاعف من مأزق المواقف التركية الطبيعة الفجائية لهذه الأحداث، فعلى الرغم من أنّ ثورتي مصر وتونس أسفرتا سريعاً عن سقوط نظام "بن علي"، ونظام "مبارك"، على نحو دفعت مؤشّراته المبدئية بانحياز تركيا لإرادة الجماهير العربية ورغبتها في إحداث تحوّلٍ ديمقراطيٍّ حقيقيٍّ ، إلا أنّ تطوراتِ الصّراع على المسارينِ: الليبيّ والسوريّ أظهرتا مدى الارتباك التركيّ، وأوضحتا طبيعة التخوفات التركية على مسارات العلاقات الوثيقة مع نظامي "القذافي" في ليبيا و"الأسد" في سوريا، نظرا للطبيعة الخاصّة للروابط السياسيّة وتشعُّب العلاقاتِ الاقتصاديةِ في الدولتين.

ومهما يكن من أمر، فإنّ الدوافع الاقتصاديّةَ والسياسيّةَ والأمنيّةَ كانت من أبرز الدوافع التي حفّزت صانع القرار السياسيّ التركيّ لاتخاذ موقف واضح إزاء تلك الأحداث، وأن تمارس دورها

الفعلي والذي تقتضيه مصالحها العليا، وهذا ما بدا واضحاً منذ الأيام الأولى لتلك الأحداث التي بدأت في تونس مروراً بليبيا، ومصر، وسوريا، والبحرين، واليمن.

وتجدر الإشارة، إلى أنّ انحسار تيار الإسلام السياسيّ في مصر، والحرب الأهلية الضارية في سوريا، قد شكّل تحديًّا حقيقيًّا لفاعلية السياسة الخارجية التركية المرتكزة على استراتيجية "تصفير المشكلات مع الجوار"، ممّا تسبب في خسائر لأنقرة متعددة الأوجه على الصّعيدين: السياسيّ والاقتصاديّ.

وتوصّلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمّها:

- أنّ المتغير الداخليّ، والمتمثل في وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم أسهم في النهوض بتركيا اقتصاديًّا وتحسين أوضاعها في شتّى المجالات، ونبع ذلك من الإرادة السياسية لدى قيادات الحزب لتحقيق مصالح الشّعب التركيّ، وحدمة للدولة التركية للنهوض بها في تحقيق مصالحها القوميّة.
- أنّ المشروع التركيّ الضّخم، يحتاج إلى جهودٍ مضنيةٍ، وخططٍ بالغةِ الدقّة، ويحتاج إلى خروج تركيا من عزلتها مع جوارها، وإعادة التصالح ومدّ جسور الثقة معهم، والقيام بدور فَعّال في هذه الأقاليم التي كانت جزءاً لا يتجزأ من الدولة العثمانية التي قادها الأتراك لعقود عدّة، وهذا ما دفع الكثيرين لاعتبار هذا التحرّك التركيّ بأنه تحوّل في السياسة الخارجيّة التركية.
- أنّ سياسة تركيا الخارجية الجديدة تهدف بشكل أساسي إلى خدمة المصالح التركية، وفي مقدمتها المصالح الاقتصادية، حيث تشهد البلاد نِقلةً اقتصاديةً نوعيةً، وطفرةً لم تعشها منذ خسارة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، إضافة إلى المصالح السياسيّة المتمثّلة في المنافسة على النفوذ في المنطقة ، وكذلك المصالح الأمنية، وحفظ حدودها، وخصوصاً أنّ الأمن قد شكّل أواخر القرن العشرين مُعضلةً حقيقيةً لتركيا وأمنها القوميّ.
- أنّ إدراك القيادة السياسيّة الرشيدة لمؤهّلات الدولة التركية الجيوسياسيّة والاستراتيجية، أعطى الدعم لصُنّاع القرار الخارجيّ في أداء ودور فاعل على الساحة الإقليمية والدولية، ممّا أسهم في نقل تركيا من دولة طرفية إلى دولة محورية تسعى إلى حلّ النّزاعات الدولية، وخدمة المصلحة القوميّة وهو ما يحفظ أمنها القوميّ.

- شكّلت الدول العربية والجوار القريبة من تركيا أحد أهمّ المناطق المستهدفة من سياسة تركيا الخارجية الجديدة، لأسباب تتعلّق بالجوار والشراكة التاريخية، واحتوائها على ثروات هائلة باتت تركيا في أمسّ الحاجة إليها ولا سيّما في العراق، وبوصفها حلقة الوصل مع منطقة الشّرق الأوسط والعالم العربيّ، إضافة إلى أنّ الفوضى الأمنية التي شهدتها تركيا كانت تنطلق من هذه المنطقة، لقد بدأت تركيا فعلاً بالانفتاح على هذه المنطقة والتصالح معها، وتهتمّ بشؤونها، وتبادر في حلّ مشاكلها وقضاياها العالقة، وتتوسّط لتسوية النزاعات فيها، وذلك بعد عام 2002م، حيث وصول حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية إلى الحكم في البلاد، فقد بات من الواضح أنّ الانفتاح التركيّ على العالم العربيّ مرتبط بانتعاش الإسلام السياسيّ في تركيا، وانتهجت تركيا–وضمن مشروع سياستها الخارجية الجديدة–وسائلَ وأساليبَ عدةً للانفتاح وتشييد العلاقة الحسنة مع المنطقة العربية، ومن أهمّ تلك الأساليب التي استخدمتها القيادة التركية الجديدة وسارت دبلوماسيتها عليها، سياسة "تصفير المشاكل مع الجوار" ومهندس تلك الاستراتيجية وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو، والتي تظهر أنّ تركيا تسعى إلى التقارب مع الجوار العربيّ، والدفاع عن قضاياه، ودعمها في المحافل الدولية، وإظهار مدى قرب تركيا من هذه المنطقة واهتمامها بها.
- تبيّن من خلال رصد نماذج من سياسة تركيا الخارجية الجديدة أنّ هذه السياسة قد اتسمت بسماتٍ وملامحَ عدة، أهمّها أنها سياسةٌ خارجيةٌ (اقتصاديةٌ)، أي تهدف إلى دعم الاقتصاد، (تاريخية)، تظهر القواسم المشتركة مع العرب، (إسلامية)، باعتبارها موّجهةً لمجتمعات إسلامية، وصادرة عن حزب ذي جذور إسلامية، وبراغماتية نفعية، وتقاربية تصالحية مع دول المنطقة وشعوبها، إلا أنّ تلك السياسة شابها بعض النفاق

وتجاوز المبادئ، وكذلك بعض الاضطراب والارتباك في المواقف الحرجة، وقد كشفت الثورات العربية مدى الارتباك وغياب عنصر الحسم في سياسة تركيا الخارجية، بسبب موقفها من الدول التي حدث فيها الربيع العربيّ، ومطالبة تركيا تلك الأنظمة بتنفيذ مطالب الشعوب التي ثارت على الأنظمة السياسيّة المستبدة، ومن تلك المواقف بدأت عملية التحوّل في سياسية تركيا الخارجية وفشل استراتيجية "تصفير المشاكل مع الجوار" التي اتبعتها السياسة الخارجيّة التركيّة.

- أنّ تركيا بوصفها القائد الإقليميّ السّنّيّ، المتبنّي لمظالم الشّعوب العربية، هذه هي الصورة الذهنية التي انطلقت تركيا منها في تفاعلها الإيجابيّ مع الربيع العربيّ، ودعمها للثورات، هذه السياسة التركية الجديدة التي كلّفتها ضياع استراتيجيتها السابقة على الربيع العربيّ، والمتمثلة في تصفير مشاكلها مع كلّ دول الإقليم قاطبةً، لقد سارعت تركيا بالقطيعة مع أنظمة الحكم التي ثارت عليها شعوبها، وطلبت منها الرحيل بهدوء، فعلت ذلك مع مصر مبكراً، وربّما تلكّأت قليلاً في حالة ليبيا، نظراً للتدخّل العسكريّ الغربيّ، ولمصالحها الاقتصادية هناك، بالنسبة لسوريا التي كانت علاقاتها بتركيا حميمةً لأبعد حدّ قُبيل الربيع العربيّ (سوق مشتركة، إلغاء التأشيرات، وساطة تركية بين دمشق وتل أبيب)، سعت تركيا لدفع الأسد إلى تقديم إصلاحاتٍ حقيقيةٍ تحتوي المعارضة، وتمنع انفلات الوضع بين يديه، ولكنّه أبى، وبسرعة صارت تركيا راعي الثورة السّورية سياسيًّا، ولوجستيًّا، وإنسانيًّا، لقد خسرت تركيا علاقتها بنظام الأسد وإلى الأبد.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب العربية

1. باكير، علي حسين، **تركيا الدولة والمجتمع المقومات الجيوسياسيّة–استراتيجية النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي**، بيروت، الناشر: الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2009م .
2. تركماني، عبد الله، **تعاظم الدور الإقليمي لتركيا**، تونس، دار نقوش عربية، الطبعة الأولى، 2010م .
3. تغيان، شريف، **رجب طيب أردوغان: مؤذّن إسطنبول ومحطّم الصنم الأتاتوركيّ**، دار الكتاب العربي، دمشق–القاهرة ، 2011م .
4. توفيق، سعد حقّي، **علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين**، بغداد، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2003م .
5. حبيب، كمال، **الدين والدولة في تركيا المعاصرة: صراع الإسلام والعلمانية**، القاهرة،مكتبة جزيرة الورد ، 2010م .
6. حجّي، طارق، **نظرات في الواقع المصري**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ط2، 1996م .
7. خورشيد، دلي، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006م .
8. رضوان، وليد، **تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين**، بيروت، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ط1 ، 2006م .

9. السرجاني، راغب، **قصة أردوغان**، الطبعة الأولى، دار الكتب المصرية، 2011م .

10. السيد، سليم محمد، **تحليل السياسة الخارجية**، المجلد الثالث، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية، 2013م .

11. عبد الرحمن، تهاني شوقي ، **نشأة دولة تركيا الحديثة 1918– 1938م** ، القاهرة، دار العالم العربي، ط1، 2011م .

12. عبد القادر، محمد، **تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية، تركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009م .

13. عمارة، محمد، **ثورة 25 يناير وكسر حاجز الخوف**، القاهرة ، دار السلام للطباعة والنشر، 2011م .

14. غزالي، عبد الحليم، **الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا: ظلال الثورة الصامتة**، مكتبة الشروق الدولية، 2007م ، د . م .

15. الكيالي، عبد الوهاب، **الموسوعة السياسية**، ج1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1985م .

16. النعيمي، أحمد النوري، **النظام السياسيّ في تركيا**، عَمّان، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2011م .

17. نور الدين، محمد،

- **تركيا الصيغة والدور**، بيروت ، رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الأولى، 2008م.

18. **السياسة الخارجية...أسس ومرتكزات: في كتاب (تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج)**، ط1، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009م.

19. نوفل، ميشال، **عودة تركيا إلى الشرق : الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية**، بيروت، الناشرون: الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2010م .

20. هلال، رضا، **السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسيّ**، بيروت، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1999م .

21. واكيم، جمال، **صراع القوى الكبرى على سوريا الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011م**، ط2 ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2012م .

ثانياً : الرسائل الجامعية

1. جاسم، حيدر، ومحمد محمود، **واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوروبي ومستقبلها**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2014 م .

2. العدوان، يوسف، **الاستراتيجية الإقليمية لكلّ من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط**، رسالة ماجستير، جامعة الشّرق الأوسط، الأردن، 2013م .

3. الغول، يسري، **أثر صعود حزب العدالة والتنمية على العلاقات التركية–الإسرائيلية** ، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2011م .

4. القدرة، محمود خليل يوسف، **تطور العلاقات السياسية التركية–السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة ، 2012م .

5. كمال، عبد الله حسن، **استراتيجية تركيا في الشرق الأوسط بعد أحداث 11سبتمبر 2001م**، رسالة دكتوراه ، جامعة السليمانية، العراق، 2006م .

ثالثاً: الدوريات

أ- المجلات

1. أحمد، أحمد يوسف، مسعد، نيفين، **حالة الأمة العربية 2012– 2013م : مستقبل التغيير في الوطن العربي، مخاطر داهمة**، مجلّة المستقبل العربي، العدد 414 ، أغسطس 2013م ، متاح على الرابط الآتي :

http://www.caus.org.lb/Home/electronic_magazine.php?emagID=274&screen=1 .

2. بوبوش، محمد، **التوجهات الجديدة للسياسة التركية الخارجية**، مجلّة دراسات شرق أوسطية، السنة 15 ، العدد 55 ، ربيع ، 2011م، متاح على الرابط الآتي:

http://www.mesj.com/55.html .

3. بيبرس، سامية، **سوريا وتركيا بين التحالف والعداء**، مجلّة شؤون عربية، العدد 152، شتاء 2012م ، متاح على الرابط الآتي :

http://www.arabaffairsonline.org/ .

4. تسابينار، عمير، "**من العثمانية إلى الديجولية: الرؤى الاستراتيجية الحاكمة لسياسة تركيا تجاه سوريا**"، عرض: إيمان عبد الحليم، مجلة السياسة الدولية، متاح على الرابط الآتي :

http://www.siyassa.org.eg/newsq/2700.aspx .

5. رشوان، ضياء، **دليل الحركات الإسلامية في العالم**، القاهرة، مركز الدراسات السياسيّة والاستراتيجيّة، العدد الأول، 2006م .

6. السّبعاوي، عوني عبد الرحمن، النعيمي، عبد الجبار مصطفى، **العلاقات الخليجيّة – التركيّة: معطيات الواقع وآفاق المستقبل**، مجلّة دراسات استراتيجية، العدد 2000م.

7. الشرقاويّ، إيمان، **قرارات مرسيّ...لطمة قوية على وجه إسرائيل**، مجلة فورين أفيرز، 2017/4/4 ، متاح على الرابط الآتي : https://www.foreignaffairs.com.

8. العجيلي، محمد صالح، **متغير المياه في العلاقات العربية–التركية**، مجلّة الفكر السياسي، العدد 8 ، 2003م .

9. كركوكلي، جمال كمال إسماعيل، **أزمة الرئاسة التركية**، مجلّة الدراسات الإقليمية، العدد 10 ، 2008م ، متاح على الرابط الآتي : http://www.alnoor.se/article.asp?id=49051.

10. كوك، ستيفن، **حرب السيسي الخطيرة على الإرهاب**، مجلة فورين أفيرز الأمريكية، العدد نوفمبر/ديسمبر 2016 م، متاح على الرابط الآتي : https://www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/egypt-s-nightmare .

11. محمّد، مصطفى كامل، **تركيا القدرة والتوجّه والدور**، القاهرة، كراسات استراتيجية، السنة 6 ، العدد 47 ، 1996م ، متاح على الرابط الآتي : http://acpss.ahram.org.eg/Esdarat/25/16/%D8%A5% .

12. مشعل، عبد الواحد، **العلاقات التركية–العراقية ودارتها المحلّية والدولية**، مجلّة آراء حول الخليج، العدد 55 ، أبريل 2009م .

13. معوض، علي جلال، **الارتباك: تحليل أوليّ للدور التركيّ في ظل الثورات العربية**، مجلّة السياسة الدولية، العدد 185 ، يوليو 2011م .

14. نور الدين، محمد، **تركيا ... إلى أين ؟ حزب العدالة والتنمية الإسلامي في السلطة**، مجلّة المستقبل العربي، العدد 287 ، 2003م .

ب . الصحف

1. باكير، علي حسين، **مقال بعنوان: تركيا في طور استعادة دور تاريخيّ في المنطقة** ، صحيفة الخليج الإماراتية، 2007/8/17م ، متاح على الرابط الآتي :
http://www.alkhaleej.ae/portal.

2. الخميسي، عضد جواد، **مفهوم القومية التركية (الطورانية) وجرائم الإبادة**، الحوار المتمد ، العدد: 4694 ، 2015/1/19، متاح على الرابط الآتي :
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=451298.

3. دوران، برهان، **فهم سياسات هوية حزب العدالة والتنمية، الخطاب الحضاريّ وحدوده**، رؤية تركية، العدد 13 ، 2013م ، متاح على الرابط الآتي :
http://rouyaturkiyyah.com/%D9%81%D9%87%D9% .

4. عبد المجيد، وحيد، **الدور الإقليميّ التركيّ وعقبات الطريق**، صحيفة الاتحاد، العدد 12365 ، 14 مايو 2009 ، متاح على الرابط الآتي :
http://www.alittihad.ae/wajhatauthor.php?AuthorID=1002.

5. لطفي، منال، **لقاء مع غزوان مصري "تركيا من أتاتورك إلى أردوغان الحلقة الثالثة عشرة، العرب والأتراك...والبرجوازية الإسلاميّة**، جريدة الشرق الأوسط، العدد 10567 ، 3/نوفمبر/2007م ، متاح على الرابط الآتي :

https://www.google.ps/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0ah .

6. المديني، توفيق، **السياسة الخارجية التركية الجديدة كما يراها أوغلو في السياسة الدولية**، جريدة المستقبل، العدد 3808 ، 22 تشرين الأول 2010 .

7. المصري، محمد أمين، **مبارك يستعرض مع القادة الأتراك جهود مصر لتحقيق الوفاق الفلسطينيّ ورفع الحصار عن غزة وإعادة إعمارها**، الأهرام، السنة 134، العدد 44934، 15 ديسمبر 2009م .

8. نور الدين، محمد، **العودة إلى التوازن ممكنة ؟**، جريدة الخليج، العدد الصادر في 2012/1/25م .

رابعاً: مراكز الدراسات

1. إدريس، محمد، **تركيا وتحديات نظرية "العمق الاستراتيجي"**، المركز العربيّ للبحوث والدراسات، 2016م .

2. إيشلر، أمر الله، **مغزى التحولات في تركيا ومستقبل العلاقات التركية–العربية**، مركز الجزيرة للدراسات، 2011م .

3. باكير، علي حسين،

- **الثورة السّوريّة في المعادلة الإيرانية التركية: المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقّعة،** الدوحة، المركز العربيّ للأبحاث ودراسات السياسة، 2012م .
- **محددات الموقف التركي من الأزمة السورية الأبعاد الآتية والانعكاسات المستقبلية،** المركز العربيّ للأبحاث ودراسات السياسات، 2011م .

4. **تقرير برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي،** 2008م ، د . م ، د . د .

5. الحاج، سعيد،

- **التقارب التركيّ–المصريّ الأسباب والعوائق،** مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2017م، متاح على الرابط الآتي : http://goo.gl/nq4vH6 .
- **محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا** ، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، 2016م .

6. الحروب، خالد، **التيار الإسلامي والعلمنة السياسيّة: التجربة التركية وتجارب الحركات العربية الإسلامية،** فلسطين، معهد أبو لغد للدراسات الدولية، الطبعة الأولى، 2008م .

7. خشرم، عمر ، **الصّراع من البوابة إلى الاقتصاد، تركيا ... صراع الهويّة،** الجزيرة نت ، 2006م .

8. خولي، **المسألة الكردية في تركيا: من الإنكار إلى الاعتراف،** مركز الروابط للدراسات الاستراتيجيّة والسياسيّة، متاح على الموقع الآتي

: http://rawabetcenter.com/archires/106 .

9. دوران، راغب، **أسباب صعود النموذج التركيّ،** مركز المسبار للبحوث والدراسات، دبي ، 2016م .

10. سليم، نبيل محمد، وتامر كامل محمد، **العلاقات التركية الأمريكية والشّرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى ، 2004م، متاح على الرابط الآتي :

http://www.ecssr.com/ECSSR/print/pb.jsp?lang=ar&publicationId=/Publications/Series/StrategicStudies/Publications_0993.xml

11. الشوبكي، عمرو، **الإسلامية التركية من الرفاة إلى العدالة والتنمية، عودة العثمانيين الإسلامية التركية**، مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011م .

12. صالح، محسن، **تركيا والقضّية الفلسطينية**، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستثمارات، 2010م .

13. عبد الجليل، طارق، **الجيش والحياة السياسيّة: تفكيك القبضة الحديديّة، من كتاب تركيا رهانات الداخل وتحدّيات الخارج**، إعداد مجموعة من الباحثين، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، 2009م .

14. عبد العاطي، محمد، وآخرون، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدوحة**، مركز الجزيرة للدراسات الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2010م .

15. عبد القادر، محمد، **تركيا وثورات الربيع العربي**، مركز الأهرام للدراسات السياسيّة والاستراتيجية، 2017 ، متاح على الرابط الآتي :

http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?serial .

16. **العدوان الإسرائيليّ الجديد على غزة**، المركز العربيّ لأبحاث ودراسات السياسة، الدوحة، 2014/7/10م .

17. كاكه ي، مهدي، **تركيا إلى أين**، سلسلة مقالات في مركز كلكامش للدراسات والبحوث الكردية، 2008م ، د . م .

18. كوروغلو، برهان، **قراءة في نتائج الانتخابات التركية**، الجزيرة نت، 2007م .

19. محفوظ، عقيل سعيد ،

- **جدليات المجتمع والدولة في تركيا، المؤسسة العسكرية والسياسة العامة**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1 ، 2008م .
- **سوريا وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009م .

20. معوض، جلال عبد الله، **العثمانية الجديدة: الدور الإقليميّ التركيّ في الشرق الأوسط** ، القاهرة، المركز الدوليّ للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، أكتوبر 2009م .

21. نافع، بشير، **السياسة الخارجية التركية وأسئلة ما بعد الحرب على غزة**، الجزيرة نت ، 2009م .

22. **الانتخابات المحلّية التركية لعام 2014م**، مركز الدراسات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة التركيّ، متاح على الموقع الآتي: www.dampress.net.

23. النعيمي، لقمان عمر محمود، **أي مستقبل لتركيا وسياستها الخارجية بعد انتخاب غول رئيساً فيها**، لندن، مركز الشرق العربيّ للدراسات الحضارية والاستراتيجية، 2007م.

24. نور الدين، محمد،

- **تركيا من طرف إلى مركز**، إيلاف، 2004/8/13م .

- علاقات تركيا مع عالم عربي متغير، مركز الجزيرة للدراسات، 2011م ، متاح على الرابط الآتي : http://www.alhak.org/vb/archive/index .

25. يشلطاش، مراد، تليجي، إسماعيل مراد، **السياسة الخارجية التركية في ظلّ التحوّلات الإقليمية**، مركز الجزيرة للدراسات، 2013م .

خامساً : كتب ومقالات باللغة الإنجليزية

.1 **Egyptian president Morse set to attend AKP congress** . **Hurriyet Daily News**. 1Aprial/2017 . http://goo.gl/L730JF .

.2 Los Angeles Times . **Jeffrey Fleishman** . **Growing ties between Egypt** . **Turkey may signal new regional order** . : http://goo.gl/Brwckr 6/April/2017 .

.3 soner cagaptay and Marc J. **sievers** : **Turkey and Egypt's Great Game in the Middle East** . **The Washington institute for Near East policy** . 4/4/2017.

سادساً: الكتب المترجمة

1. أزتوروك، إبراهيم، **التحولات الاقتصادية التركية بين عامي 2002-2008م** ، ترجمة: مصطفى السييتيي، من كتاب تركيا رهانات الداخل وتحديات الخارج، إعداد مجموعة من الباحثين، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، 2009م.

2. أوغلو، أحمد داوود، **العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة: محمد جابر ثلجي، وطارق عبد الجليل، مركز الجزيرة الدراسات، بيروت، الناشرون: الدار العربية للعلوم، ط 2 ، 2011م .

3. جونسن، لويد، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة: محمد بن أحمد مفتي، ومحمد السّيد سليم، الرياض، عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، 1989م .

4. ناي، جوزيف، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة: محمود البجيرمي، تقديم: عبد العزيز الثنيان، دار العبيكان للنشر، واشنطن، 2007م .

سابعاً: مواقع الإنترنت

1. إبراهيم، محمد نصحي، **الاستراتيجية: (تعريفها–وظائفها–أنواعها–أسس بناؤها)**، متاح على الرباط الآتي :

http://kenanaonline.com/users/drnodhy/post/269419 .

2. **أردوغان يجدّد رفضه الجلوس مع السيسي**، تركيا بوست، 3حزيران/يونيو 2015 ، متاح على الرابط الآتي : http://www.turkey-post.net/p-49697 .

3. **أردوغان يرفض محادثة محمد البرادعي ولا يعتبره ممثلاً شرعياً لمصر**، فرانس 24 ، 18تموز/يوليو 2013، متاح على الموقع الآتي : http://goo.gl/e4Px7X.

4. **أردوغان يطالب مبارك بالإصغاء لمطالب الشعب**، روسيا اليوم، 2017/4/4م ، متاح على الموقع الآتي : . http://goo.gl/9MCsyk

5. **إسرائيل قلقة من المناورات السّورية التركية المشتركة**، وكالة دي برس الإعلامية، 2010/10/28م، على الرابط الآتي:

http://www.dp-newd.com/pages/detail.aspx?articleid=35773.

6. الأمغاري، مولاي علي، **تركيا والمنظّمات الإرهابية .. لا شريك ، ولا أجير**، ترك برس، 8/أبريل/2016 ، متاح على الموقع الآتي : www.turkpress.co/node/20813.

7. **أنقرة تغلق سفارتها في دمشق**، روسيا اليوم ، 2017/3/22، متاح على الرابط الآتي : https://goo.gl/cElcgg.

8. **أنقرة ودمشق توقّعان اتفاقية منطقة تجارة حرة**، الجزيرة نت ، 2017/2/26، متاح على الرابط الآتي:

http://www.aljazeera.net/news/archive/arvhive?ArchiveId=101403.

9. **أوغلو وزوجته يجهشان بالبكاء على ضحايا غزة**، العربية نت، 2017/4/6 ، متاح على الموقع الآتي : http://goo.gl/RFSXx

10. باركي، هنري . ج ، **تركيا والعراق أخطار (وإمكانات) الجوار**، معهد السلام الأمريكيّ، 2017/3/30 ، متاح على الموقع الآتي : http://www.usip.org/sites.

11. **بَدء خدمة نقل الركّاب بين تركيا وسوريا**، موقع أخبار العالم، على الرابط الآتي : http://www.akhbaralaalam.net/index.php?atype=haberAechive&ArticleID=21451.

12. **البرلمان المصريّ المعارض ينعقد في إسطنبول بالتوازي مع مجلس النواب الأول بالقاهرة**، هافنفتون بوست عربي، 25مارس 2017، متاح على الرابط الآتي : http://goo.gl/xXeZRG .

13. بشارة، عزمي، **وجهات نظر بصدد ثورة تونس الشّعبية المجيدة، 2011م**، متاح على الرابط الآتي : http://www.aljazeera.net.

14. **البِنية القانونيّة والسياسيّ – invest in Turkey** ، متاح على الموقع الآتي : http://www.invest.gor.tr/arAlturkey/factsandfigures/pages/legalandpoliticalistructure.aspx.

15. بهنان، حنّا عزّو، **موقع رئيس الجمهورية في صنع القرار في تركيا**، دراسات إقليمية 5(11)، مركز الدراسات الإقليمية ، متاح على الموقع الآتي : http://www.iasj.net.

16. بيوض، فتحي إبراهيم، "**زمان الوصل" تنشر الدليل القاطع على تورّط مخابرات الأسد في تفجيرات "الريحانية" في تركيا**، موقع زمان الوصل، 2015/5/2 ، متاح على الرابط الآتي : https://www.zamanalwsl.net/news/article/60337.

17. **بي بي سي ، Turkey** ، مايو ، 2013م .

18. **تركيا تعلن عزمها إقامة منطقة تجارة حرة مع سوريا ولبنان والأردن دون قيود التأشيرة**، سوريا اليوم، 2017/3/22 ، متاح على الرابط الآتي : https://goo.gl/p7anGp.

19. **تركيا تقرض مصر مليار دولار، الجزيرة نت، 2017/4/4م** ، متاح على الموقع الآتي : http://goo.gl/ofwixk .

20. **تصريح للصحفيين من قِبل رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم**، وكالة الأناضول AA، 2017/4/20م ، متاح على الموقع الآتي : http://aa.com.tr/ar.

21. **التفاهم التركيّ الأمريكيّ: خلفيات وتداعيات سوريا**، المدن، متاح على الموقع الآتي: http://goo.gl/ds2z15.

22. **توقيع 50 اتفاقية خلال اجتماعات مجلس التعاون السّوريّ–التركيّ**، بي بي سي العربية، 23كانون الأول/ديسمبر 2009، متاح على الرابط الآتي: http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2009/12/091223-dh-syria-turkey-tc2.shtml:2009.

23. جان، كوتشوك، وموجكة كوتشوك كلاش، **وجهات نظر أوروبية بشأن السياسة الخارجيّة التركية**، رؤية تركية ، 2017، متاح على الرابط الآتي : http://rouyaturkiyyah.com.

24. الحاج، سعيد وليد، **هل خرجت تركيا من عنق الزجاجة؟**، متاح على الموقع الآتي : http://www.paldf.net.

25. **احتجاجات تركيا: الحكومة تهدد باستخدام الجيش في مواجهة المتظاهرين**،BBC عربي، حزيران 2013 متاح على الرابط الآتي : http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2013/06/130617_turkey_armyuse_protests.

26. حسين، بسام، **الموارد الاقتصادية (عناصر الإنتاج)**، موسوعة العلوم ، 2014/7/31، متاح على الرابط الآتي : http://www.ar-science.com/2014/07/econmics-resources.html.

27. **حلقة من برنامج "تحت المجهر" قناة الجزيرة، تحت عنوان "العثمانيون الجدد"**، 2007/7/12 .

28. **خبراء: سياسات أمريكا أحد أسباب ظهور داعش، القدس العربي**، متاح على الرابط الآتي: http://www.alquds.co.uk/?p=223071 .

29. **خط ملاحي جديد بين مصر وتركيا يزيد التبادل التجاري 30%** ، المختصر، 31آب/أغسطس، متاح على الموقع الآتي:

http://www.almokhtsar.com/node/79436.

30. **خطّة تركية للتدخّل في سورية منذ سنتين أحبطها أتباع كولن وتحفّظت عليها واشنطن**، زمان الوصل، ترجمة عن صحيفة حرييت التركية، متاح على الرابط الآتي : https://www.zamanalwsl.net/news/73183.html .:

31. **ذَكّر أردوغان في حديث صحفي له الرئيس المصري حسني مبارك بالموت قائلا : "نحن كمسلمين سنُدفن في حفرة حجمها لا يزيد على مترين مكعبين"، انظر مثلا "أردوغان يطالب مبارك بخطوة مختلفة"**، الجزيرة نت ، 2017/4/4م، متاح على الموقع الآتي : http://goo.gl/lnj5us.

32. أبو ريد، هاجر، **تركيا والربيع العربيّ: معضلة الأخلاق والمصالح في السياسة الخارجية التركية**، متاح على الموقع الآتي:

http://www.baghdadcenter.net/details.

33. سلمي، جلال، **تركيا والعودة لمبدأ "تصفير المشاكل"**، متاح على الموقع الآتي: http://www.turkpress.co/node/29984.

34. **اشتراك السلطة التنفيذية في المباحث الدولية، الموقع الإلكتروني لمجلس الأمة التركي الكبير**، متاح على الموقع الآتي: http://global.tbmm.gor.

35. الشمري، عبد الله بن هاجس، **السياسات التركية في عهد حزب العدالة والتنمية**، شبكة الألوكا، 9أبريل2011م ، متاح على الموقع الآتي :

http://www.alukah.net/library/0/3090/3090/ .

36. عابد، سعود، **الفرق بين الاستراتيجيّة والجيو-استراتيجيّة**، متاح على الرابط الآتي: http://www.alriyadh.com/509799 .

37. العابد، محمد، **النظام الدوليّ بعد الحرب الباردة ، تحولات مفهوم القوة وصعود اللاعبين الجدد** ، 2010/4/28 ، متاح على الرابط الآتي:

www://alghad.com/articles/537020.

38. **عبد الله جول أول رئيس جمهوريّة يزور مصر بعد تنحّي مبارك**، مصرس، 2017/4/4م، متاح على الرابط الآتي:

http://www.masress.com/almesryoon/50811.

39. عزريل، أيمن هشام، **الاستراتيجية الأمريكية في الشّرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر**، وكالة معاً الإخبارية، 2016/10/16 :

https://maannews.net/Content.aspx?id=871426 .

40. **العُزوف التركيّ يعوق الخطط الأمريكية لبناء تحالف ضدّ الدولة الإسلامية**، رويترز عربي، متاح على الرابط الآتي :

http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN0HC0PR20140917 .

41. **العلاقات المصرية التركية في تنامي مستمر**، شبكة الإعلام العربية، محيط، 2013/11/26 .

42. **العلاقات الاقتصاديّة التركيّة العربيّة وانعكاساتها السياسية**، موقع BBC 26/2/2017، على الرابط الآتي :

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle-east-7451000/7451049.stm. news/nwesid

43. **العلاقات السّوريّة التركيّة**، وكالة سانا للأنباء، 1 أيار/مايو 2009م، على الرابط الآتي:http://sana.sy/ara/206/2009/05/14/226386.htm .

44. علي، عبد القادر، **عبقرية الجغرافيا .. موقع تركيا في الاستراتيجية الغربية**، ترك برس ، 10/أغسطس/2016م، متاح على الرابط الآتي:

https://www.turkpress.co/node/24754.

45. علي، بدر خان، **تركيا بين دورها الإقليميّ المتعاظم ومشكلتها الكردية المستعصية**، متاح على الموقع الآتي: www.annidaa.org .

46. **اعمل ثورة :حروب غزة الثلاث .. رؤية تحليلية، اعمل ثورة** ، 2015/1/15 م .

47. **عندما استفز الرئيس أردوغان الرئيس السيسي ونكأ جراح "الانقلاب العسكري" .. إنه صراع المرجعيات بين الأستانة والأزهر يرتدي طابعا سياسيا .. وفتش عن**

الإخوان المسلمين، رأي اليوم ، 2017/4/4 ، متاح على الرابط الآتي:

.http://www.raialyoum.com/p=157668

48. الفقيه، عبد الله، **أسباب الثورة في تونس ومصر واحتمالات انتقالها إلى اليمن**، 2017، متاح على الرابط الآتي:

http://www.al-tagheer.com/arts7336.html

49. أبو القاسم، محمود، **دوافع تحسن العلاقات السورية التركية**، موقع الأهرام ، 2010م ، متاح على الرابط الآتي :

htto://digital.ahram.org.eg/artcles.aspx?serial=96406&eid=1875

50. كوش، عمر، **العمق الاستراتيجيّ**، متاح على الرابط الآتي:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2010/11/22/.

- **حقيقة الدعم الأمريكيّ للمعارضة السوريّة**، 2017/7/30 ،متاح على الرابط الآتي:

. /http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2017/7/26

- **في مفهوم الثورات العربية**، متاح على الرابط الآتي:

- .http://www.almustaqbal.com/v4/Article.aspx?Type=np&Articleid

51. **لسوريا خريطة الطريق**، أخبار العالم ، 2011، متاح على الرابط الآتي:

http://scpss.shradigital.org.eg/News.aspx?serial=86 .

52. المشد، سامح، "**العلاقات الدبلوماسيّة المصرية –التركية بين التمثيل والتحليل**، بوابة الأسبوع، 24/ديسمبر/2013م ، على الرابط الآتي:

: http://www.elaosboa.com/print.asp?id=35732&page=writers.

53.**مشعل و أردوغان و أوغلو وأمير قطر في القاهرة،** صوت الأقصى، 17تشرين الثاني/نوفمبر2012، متاح على الموقع الآتي : http://goo.gl/w8g73w

54.**مصريون في إسطنبول يشكّلون "المجلس الصّوريّ المصريّ" لاستكمال أهداف يناير،** تركيا بوست، 8آب/أغسطس 2014، متاح على الرابط الآتي : http://www.turkey-post.net/p-2399 .

55.معوض، علي جلال، **نتائج الانتخابات المحلّية التركية 2014م، الدلالات والمستقبل،** 2014م ، متاح على الموقع الآتي : http://www.rcssmideast.org .

56.**مقابلة تلفزيونية مع الرئيس السّوريّ بشّار الأسد،** نشرها التلفزيون الرسمي السوري، 2011/8/21.

57.**مقابلة تلفزيونية مع وزير الخارجيّة التركيّ السابق أحمد داوود أوغلو،** نشرتها وكالة الأناضول الرسميّة في 2012/8/25، قال أوغلو ردا على اتهامات النظام السّوريّ لتركيا بدعم المعارضة السّورية بالسلاح :"هذه حجج لطالما استعملتها الأنظمة الاستبدادية لتستتر على مشاكلها الداخلية"، وكالة أنباء الأناضول 25آب 2012.

58.**المكتبة الوطنية الفرنسية،** متاحه على الموقع الآتي: http://data.buf.fr/ark:/12148/cb1360.

59.منور، هشام، **تركيا: دخول المنتدى العالميّ من بوّابة الدور الإقليميّ ،** 2008/10/16م، ar.Timeturk.com.

60.**الموقع الرسميّ لحزب العدالة والتنمية :**

: http://eng.akparti.org.tr/english/partyprogramme.html/.

61.نبذة عن الرئيس المصريّ السابق حسني مبارك، بي بي سي بالعربية، 2017/4/4، متاح على الرابط الآتي: http://goo.gl/A2Hafc .

62. هورموزلو، أرشد، **العثمانية الجديدة**، ترك برس ، 29/أكتوبر/2016 ، متاح على الرابط الآتي: http://www.turkpress.co/node/26817 .

63.وكالة الأناضول AA ، 2017/4/20، متاح على الرابط الآتي : http://aa.com.tr/ar.

64.يلدريم، قدير، **تركيا والتحوّل الوشيك نحو الشّرق**، كارينغي ، صدا، 2017/4/20م، متاح على الموقع الآتي :

http://carnegieendowment.org/sada/?fa=64359&lang=ar .

Abstract:

This massage talks about the changes in Turkish foreign policy toward the Arab countries in the post-revolutions period, by comparing Turkey's foreign policy toward the Arab countries, and the most prominent transformations that occurred before and after the revolutions of the Arab Spring, what is the motives behind the policy, and what are the difficulties and problems that may face and what it seeks to achieve.

The study examines in depth the main changes that have taken place in Turkey's foreign policy toward the Arab countries due to the revolutions of the Arab Spring. The study focuses on the Turkish foreign policy in the period that following the victory of the Justice and Development Party in the Turkish elections in 2002 due to the convergent approach which adopted by the party In its relationship with the Arab world.

The study consists of an introduction, four chapters and a conclusion. The first chapter deals with the general framework of the study, clarifying the methodology, problematic of the research and the discussion of its literature. The scientific approach to be developed by the researcher is the comparative approach. It will be used to compare two different periods of Turkish foreign policy towards the Arab countries before and after Arab Spring revolutions.

As for the second chapter I talk about the Turkish foreign policy before the Justice and Development Party came to judgment. The third

chapter reviewed the new Turkish foreign policy under the current regional and international transformations. Chapter IV dealt with external and internal challenges as an obstacle to the new Turkish foreign policy strategy to end its problems with neighbors.

The study reached several conclusions, the most important of which are: that there are internal and external determinants that led to changes in the Turkish foreign policy towards the Arab countries in the post-revolutions period. Turkey had strong relations and ties with the neighboring countries and within the starting of Arab Spring revolutions and Turkey's attitudes toward them, there have been shifts in Turkey's foreign policy, and the relations between Turkey and neighboring countries have changed from strong relations to fragile and irrelevant relations.

The study also reached a result by monitoring models of Turkey's new foreign policy, it was found that this policy has been characterized by several features, the most important of which is that it is an economic foreign policy that aims to support the economy . Historical that showing the common denominators with the Arabs. Islamic, because it is directed to the Islamic communities and issued by a party with Islamic roots. Utilitarian Pragmatism and conciliatory approaches with the countries and peoples of the region, However, that policy was characterized by hypocrisy and transgression of principles as well as some confusion in critical situations.

The Arab revolutions revealed the extent of confusion and the absence of decisiveness element in Turkey's foreign policy because of

its attitudes towards the countries in which the Arab Spring took place, and Turkey's demand for these regimes to implement the demands of the people who rebelled against tyrannical political regimes, as a result of these situations, Turkey's foreign policy has begun to shift, and the strategy to solve the problems with neighboring has been failed.